جامعة الجزائر
كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
قسم علم الاجتماع

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع - الحضري -

التوسع العمراني لمدينة الجلفة

من اعداد الطالب :
عبدالعزيز محمود قندوز

المشرف:
د .العربي اشبودان

2009-2008

إهداء

ǫيƔǧ ǀذا العمل المتواĳǔ إǈǚ :

- الذǽ Ǐ قاǘ فيهما الرƥƎ: ‹‹**و قضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا... ››**

- عاƞالتي الǄƎƌمة ǅǕيرة كانƠ ǫم كƃيرة .

- إǈǚ Ʒوƫ ǫمي و جƔƠي ƷƑمها اŻ و ǫƽǦنها فسيƬ جناǸ ...ǫم الƃير.

- إǈǚ كل ƍ Ǐسعƌ ǈǚإ Ǎ ƚ العلم و Ǝƌ ƔƎǫ ǯǟƠ دǵ ǫر ǫمتنا و ƱƐƋة إǈǚ شهƔاƞنا الǖƖرا Ʒ

الذǽ Ǐ اƱƖǂهƔوا ƍ Ǐ ǫجل ǯǫ نحي ǫƒراƷ .

ǫǈǚيǄم جميعا ǫيƔǧ ǀذا العمل.

شكر و تقدير

يقول تعالى:

‹‹...ƙ ʒ ǫوƹعني ǫ ʓ ǫشǦر نعمتƓ التي ǫنعمƠ علي و علÅ واƴلǻ ي و ǫ ʓ ǫعمل
ǰلحاǅ ﺮǰǳǀǌ و ǫƊدلني ǻبرƒمتƓ في عƜادǭ ƛالƶالحيƷ ››

Ǿţǻƅǂl ǥǿǫǻè ǥǼ 18 ǦǼǶl ǥǼ

نرفƱ ǫƺǼÅ عǴǼƳ Ɵl Ƿالǂ ǻǦ و التƾǸƴ ǻرǼعرفانا ǻلǾǼǸǻيل ǸƅǼ Ƶǂƫǻǻǻ المǂǻ Ǜ

* العرƛي ǫشƩوداƷ * الذي ǫشرǛ علÅ ǼƆǼƒǻ مذكرǫي ǅ و لم ǻǎƆǼ عليǫ ǻƛتوجيهاǻƐǿƦ

الƿيمة ǅ فƷǦǼƳ ǻ م ǻ فضلǻ ǽǼǼƐ فضل Żǻ عليǫ ǫ ǓǻǻƏ ǫنǻ ǫذǴƐǂǻ اƨǻǿ المتواǚǈǼ .

ǫشǦر كل ǫƶǵǎǻ ǫذǻǻي ǻǦالǂام ǻǧƴǻǼ ƊǻǻƏ ƴǻǻ الƿسم ƸǻƴǻƎ ƴǻǻǻ ƦǼƐǻوي ƸǻƴǻƎ ƷǼƐǻ

ƷǻǭǞ ƾǻǼǌتو .

كما لا ǫنǻ ǫ ƷǼƃǼǧƅǻ ǻǁǂǻǻ ǻǁǂǻǻ ǻƆǂǻǻ الحمǻǼǻǻ م ǻ كل ǻƆǻƚ الكتوǻƴǻ ǻǂ ǻǞǂǻلي محمƴǻ و

ƸǻƴǻƎ ǻوǫǭǦ ƴǻǻǻ الحليم.

وƆǻ ǾǜǳǼǳǾǼ ǻƅ قنƴǻ وǛ ƴǻǻǻ ƴǻǻǻ الƿادǻ .

و في ǻƃǼƐǿر كل م ǻ ǼƏǻƦني علÅ ǼƐ ǻمام ǫذا العمل المتواǚǈǼ م ǻ قرǾǼ ǻ

ǫ و م ǻ ƴǻǻǻǻǻƍ .

المقدمة:

إن النمو السكاني المتزايد و السريع الذي شهدته الجزائر بصفة عامة و مدينة الجلفة بصفة خاصة ، حيث أصبحت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الرابعة على مستوى الوطن من حيث عدد السكان وذلك حسب الإحصاء السكاني الأخير ،استدعى توسعا عمرانيا من أجل امتصاص هذا العدد الكبير، ولقد تعددت مصادر هذه الزيادة من نمو طبيعي للسكان، نتيجة زيادة المواليد و قلة الوفيات إلى الهجرة من الريف بحثا عن ظروف معيشية أحسن من عمل، سكن و خدمات اجتماعية ، بالإضافة الوفود إلى مدينة الجلفة من الولايات الأخرى بحثا عن الأمن خاصة في العشرية السوداء التي عرفها الوطن، ثم إن تحول الجلفة إلى مركز تجاري بفضل مواردها و موقعها الجغرافي جعلها قبلة للكثير من باقي الولايات.

و لقد أفرز هذا توسعا عمرانيا فوضويا في البدء حيث ظهرت أحيا سكنية عشوائية كحي عين أسرار و حي الزريعة و غيرها، أضر بالعمران الحضري للمدينة،مما جعل التفكير في إنشاء مدينة جديدة تحترم كل شروط التوسع العمراني ضرورة لا سبيل إلى تجاوزها، و فعلا ظهرت إلى الوجود مدينة الجلفة الجديدة و التي بدأت بحي واحد هو حي 5 جويلية لتصبح اليوم عبارة عن عدة أحياء، و لقد جاء هذا التوسع العمراني الحضري في جهة الشرق من مدينة الجلفة القديمة.

إن هذا البحث يعمل من أجل كشف النقاب عن هذا التوسع العمراني، واصفا هذه العملية التي تمت باتجاه الشرق بالنسبة للمدينة، و الوقوف على مدى احترامها لشروط التوسع الحضري، بالإضافة إلى محاولة معرفة آفاق هذه العملية.

و لقد تناولت في هذا البحث بابين، الأول نظري تضمن ثلاثة فصول : ضم الأول منها الإشكالية و الفرضيات و أسباب اختيار هذا البحث و أهميته و أهدافه، بالإضافة إلى المفاهيم و المصطلحات المستخدمة فيه، ثم أشرت إلى بعض الصعوبات التي تعرضت لها أثناء البحث.

أما الفصل الثاني، فقد عنونته بالتوسع العمراني تعرضت فيه إلى مفهوم التوسع العمراني و أشكاله، بالإضافة إلى التوسع الحضري و عوامله و أنماطه، و إلى المشكلات الناجمة عن التوسع الحضري.

أما الفصل الثالث، فقد جاء تحت عنوان مدينة الجلفة، تطرقت فيه إلى تعريف مدينة الجلفة من حيث الموقع و الموضع و الدراسة الطبيعية لهذه المدينة، ثم قمت بتحليل النسيج العمراني لمدينة الجلفة و حركة السكان بها.

و الباب الثاني ميداني، ضم فصلين، جاء الأول تحت عنوان منهجية البحث:تناولت فيه مكان و زمان إجراء البحث و مجتمع البحث وعينة الدراسة، و منهج الدراسة و أدواتها، و أسلوبها الإحصائي المستعمل.

أما الفصل الثاني، فقد تطرقت فيه لتحقيق نتائج المقابلة و الاستبيان، ثم قدمت استنتاجا عاما و في الأخير جاءت الخاتمة ثم الاقتراحات و التوصيات.

إن هذا البحث هو مجرد محاولة أكاديمية، أرجو أن تكون قدمت و لو نظرة بسيطة حول التوسع العمراني الذي شهدته مدينة الجلفة.

و شكرا

الباب الأول :

الإطار النظري للبحث

Joɉä ālGöä

Ƀ,ȚAöä ǿlùqä

ǬHUĞŸö

الĂždل اةّوğ:

الإĂl3 المنهاي

1. الإشكالية:

عندما ينصب تفكيري في الموضوع يتبادر إلى ذهني عدة تساؤلات منها العامة و الخاصة و في مرحلتي الآتية أرى أن إشكالية موضوعي تتمحور حول التساؤلات الآتية مركزة على المراجع الأساسية من اجل محاولة تحليل محتوى الأسئلة التالية :

1- لماذا هذا التوسع ؟
2- إلى أي مدى يمكن إن تتوسع مدينة الجلفة ؟
3- لماذا أخذ هذا التوسع هذا الاتجاه الناحية الشرقية ؟
4- هل سكان المنطقة من السكان الأصليين أم من غيرهم ؟
5- من هم وكم نسبتهم ؟
6- ما هي آفاق التوسع لمدينة الجلفة في المستقبل ؟
7- هل ترجع لعمل المهنة أم ترجع إلى النمو الديمغرافي، أم إلى وظيفة المدينة ؟

بالتالي يمكن أن نلخص الإشكالية فيما يلي:

- ما هي مبررات التوسع العمراني لمدينة الجلفة و إلى أي مدى يمكن أن تتوسع ؟و ما هي آفاق هذه العملية ؟

- ما هي مبررات التوسع العمراني لمدينة الجلفة باتجاهه الشرق ؟ و ما هي أفاقه ؟

2. الفرضيات:

1.2 الفرضية العامة :

العوامل الطبيعية و الاقتصادية و التقنية أدت إلى توسع مدينة الجلفة باتجاه الشرق.

2.2 الفرضيات الجزئية :

- النمو الديموغرافي الهائل و كثرة الوافدين من خارج بلدية الجلفة استدعى توسعا عمرانيا للمدينة .
- توفر الامن و الاستقرار بمدينة الجلفة علاوة على المنشآت القاعدية و المرافق العامة ساعدا على كثرة السكان و بالتالي ضرورة التوسع .
- الأراضي شرق المدينة ملائمة ، طبيعيا و مهيأة تقنيا جعلت التوسع يكون في هذا الاتجاه .

3. أسباب الاختيار:

إن اختياري لهذا الموضوع التوسع العمراني لمدينة الجلفة إنما هو نابع من رغبتي الشخصية لمحاولة الكتابة عن مسقط رأسي الجلفة و التي هي كمعظم باقي مدن الجزائر تفتقر إلى الدراسة و التخطيط بالإضافة إلى ما يشهده العالم من توسع و زيادة ديموغرافية و الميكانيزمات المحركة لهذه العملية و ما لهذه المتغيرات من دور في آفاق المعمورة، و كذا اختلاف وجهات نظر أصحاب الاختصاص من سوسيولوجيين حضريين مستصلحين و معماريين في التوسع.

فبناءا على أهم هذه الأسباب الذاتية و الموضوعية أبيت إلا أن أحاول في دراسة متواضعة التطرق إلى توسع مدينة الجلفة آملا من المولى تبارك و تعالى أن يوفقني في دراستي و أساتذتي الكرام .

4. أهمية الموضوع :

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع في حد ذاته و البحث في التوسع العمراني لمدينة الجلفة يعتبر أول بحث أكاديمي يتناول هذا الموضوع في هذه المدينة ، ثم أنه يمكننا من الإحاطة بمعالم هذه العملية ضف إلى أنه إثراء جديد في ميدان علم الاجتماع الحضري.

5. أهداف البحث:

- معرفة إذا ما كان هذا التوسع قائم على أسس علمية.
- معرفة مدى هذا التوسع و الإحاطة بفوائده إن وجدت.

6. مفاهيم و مصطلحات:

ZUN المنطقة العمرانية الجديدة :المنطقة العمرانية الجديدة أي منطقة التوسع العمراني حيث تتجهالبنيات الجديدة في داخل التجمع السكاني.

PUD الخطط العمراني المدير: و هو مخطط لحركة بناء المدينة أو التجمع السكاني و يوجد به كل قطاعات الخدمات داخل المدينة و يوجد به كل قطاعات الخدمات داخل المدينة الواحدة و يخص مدة زمنية محددة.

PUP المخطط العمراني المؤقت : و هو مخطط يعمل على تسيير العمران داخل المجمع العمراني يخص كل القطاعات و يعتبر مخططا مؤقتا.

PDAU المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران.

POSE :و هو المخطط ال\اي يبين مدى استغلال المجال داخل المحيط العمراني .

الخدمات:و نعني بذلك قطاع الخدمات التعليمية، الصحية ، الإدارية ، التجارية و الاقتصادية ، الثقافية الروحية، ....الخ.

التوسع: يعرف على أنه ذلك التزايد في عدد البنايات و قد يكون عموديا أو أفقيا

التوسع: يعرف على أنه تلك الزيادة في عدد السكان و في الخدمات.

التوسع: يعرف على أنه تلك الزيادة في النسيج العمراني و نوعيته الحديثة المحددة لمهنة المدينة .

التعمير:

"فعل التعمير هو عمل لإنشاء المدن أو تمديد المجال العمراني "(1)

كما يعرف على أنه :"التركز المتزايد للسكان داخل المدن والمجمعات المدنية "(2)

التحضر:

"باللاتينية (URBANUS) كلمة فرنسة قديمة، استعملت كما هي في اللاتينية مع نفس المعاني على شكل صفة من أجل التمييز بين ما هو متعلق بالمدينة التي تتعارض به مع الريف، وبمعنى آخر هو الصفة لتهذيب السلوك، و كاسم لتسمية سكان المدن "(3)

(1)(2)(3)Pierre Marlin etr François Choay :dictionnaire del'orbanisme et de l'aminagement P680

المجال العمراني:

المجال العمراني في الدراسات العمرانية هو مجال خاص يجمع عدة عناصر:النشاطات الطرق التجهيزات و المرافق و التي تمنحه صبغة خاصة ، اذن هو مجال مرتبط بحدث إنشاءه هذا الأصل التاريخي يفرض شكل التدخل لتهيئة هذا المجال ، و هذا إما بالمحافظة عليه كإرث تاريخي حضاري أو بتطبيق عمليات الترميم و التجديد أو إعادة هيكلته أو رد الاعتبار له كما أن المجال العمراني هو مجال سكني و زمني لما تلعبه تجهيزاته في تلبية حاجيات السكان المتواجدين به على المدى المتوسط أو البعيد ، و هو أيضا مجال اقتصادي بالإضافة إلى أنه مجال طبيعي لما يتأثر بموضعه و موقعه الجغرافي كعامل المناخ ، و يعتبر أيضا مجال تجاري حركة رؤوس الأموال ، و مجال مالي و اجتماعي ، إداري ، و سياسي و قانوني.

الموقع:

المكان الجغرافي لمدينة ما بالنسبة لإمكانات إقليمها و من ناحية أكثر دقة يحدد موقع المدينة بالنسبة لوسائل و أشكال العلاقات التي تضمن من جهة أداء القوة الإستراتيجية و كل القوة ذات النفوذ القطري و من جهة أخرى سهولة التبادل التجاري.

الموضع :

يعرف الموضع على أنه ذلك الحيز من الأرض الذي تقوم عليه المدينة ، فالموضع يتمثل في "محل الاساست مكان توسع المدينة الذي يختار تبعا لخصائصه الطبوغرافية و غيرها المتوافق مع احتياجات العصر و هذا فيما يخص الدفاع و حركية التجارة و كذا التموين بالمياه أو الغذاء .

7. صعوبات البحث:

- انعدام الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع
- ندرة المراجعة المتعلقة بالتوسع العمراني من جهة و المتعلقة بالمنطقة من جهة أخرى

:انيlRJl JdžĂJl

التوĽ5 العمراني

1. تمهيد :

تعتبر مجموعة الأعمال المتجانسة و المكملة لبعضها البعض ، و المتعلقة بالإطار العمراني للمدينة ضمن حيز معين ، حيث تضم في دراسته جميع مكوناته ون ثمة تعيين النقائص أو العجز . و الأسباب التي أدت اليه وبهذا نستطيع وضع مخطط لتهيئة هذا المجال بواسطة طرق التدخل فيه ، إما بتوسيع أو التفكير في مجال عمراني آخر.

2. التوسع العمراني :

هو استهلاك الوظائف المدنية المختلفة للمجال، و هو نوعان ، الأول توسع عمراني منظم يعود إلى السلطات العمومية ، لأنه يخضع لمقاييس عمرانية محددة ، أما الثاني فهو توسع عمراني فوضوي أو عشوائي يعود بالدرجة الأولى إلى الهجرة الداخلة إلى المدينة .

3. أشكال التوسع العمراني :

يرتبط نمو المدينة عوامل إما :"بشرية كالنمو السكاني ، النزوح الريفي و التطور الصناعي أو طبيعية كالموقع و الموضع اللذين يفرضان شكلا أو خطة توسع مميزة تأخذها المدن أثناء نموها ، و تعرف خطة المدينة بأنها ذلك الشكل الحضاري العام الذي تبدو عليه من خلال النمط الهندسي لشوارعها الذي يقسم هيكلها إلى قطع مساحية منفصلة تشكلت استجابة للظروف العديدة التي أحاطت بها "(1)

1.3 النمو الحلقي :

من خلال هذا الشكل تنتظم المدينة حول نقطة مركزية منها تنطلق المواصلات باتجاهات مختلفة ، تخترقها حلقات متتابعة لتضع في مركز المدينة شبكة مواصلات شعاعيه يتم من خلالها الوصول بسهولة إلى كل أطراف المدينة

.2.3 النمو المتعدد النوى :

و هو إنشاء مدينة جديدة على مقربة من مدينة أخرى قديمة أو إنشاء مراكز ثانوية ؟، تلبية لحاجيات السكان و بعد النمو المتواصل للمدينة القديمة والمراكز الجديدة ، مما يجعلهما يكادان ؟أن يكونا متصلين و يتميز هذا النمو بأن ظهور المدينة يكون وفق خطة .

3.3 النمو الشطرنجي :

و يطلق عليه أيضا شكل الزوايا القائمة، فهي شبه طاولة الشطرنج، فتقام بها المنازل المكونة للجزرات على شكل كتل منظمة الشكل الهندسي (مستطيل)، يميزها سهولة تحديد الملكيات و بالتالي سهولة تقسيمها إلى وحدات إدارية.

1- مقرر "التقنيات المدنية "السنة الرابعة تهيئة عمرانية ' الأستاذة لويزة عميرش.

4.3 النمو الخطي أو الشريطي:

يعتمد هذا التحضر: النمو على محاور الطرق فيستمر الامتداد حولها ، ليربط بين المدن الكبرى و المراكز الحضارية المحيطية كما يمكن لمثل هذا النوع من المحاور إن يمتد خطيا حول عناصر طبيعية كالمجاري المائية .

4. الحضرية و التحضر :

من المتفق عليه علميا أن هناك فرقا بين ما يسمى بالحضرية و التحضر فبينما تعني Urbanisme أسلوبا أو نمط الحياة نجد أن التحضر Urbanisation يعني التركز السكاني الاختلاف بينهما كبير لأن الأسلوب أو النمط أمر يتعلق بالسلوك اليومي في حين أن التركز هو نتيجة قرار شخصي بالانتقال أو التحرك من منطقة إلى أخرى *و إذا تكلمنا عن مجتمعات فان الحضرية تعني سلوكا عاما متفق عليه يتناسب و درجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع نفسه في حين نقصد بالتحضر نسبة التركز السكاني داخل المجتمع و عموما فان دراسة الحضرية تعتبر من أعقد الأمور الآن ، السلوك مسألة نسبية و ما يمكن أن يتعارف عليه كسلوك حضري في بلد ما قد لا ينطبق على بلد أخر أو حتى على البلد نفسه في فترة زمنية تالية بيد أن هناك ارتباط ملحوظ بين الحضرية و التحضر فكلما ازدادت درجة التركز أو التحضر في منطقة ما كان ذلك دليلا على ارتفاع المستوى الحضري لتلك المنطقة و على صعوبة مقياس الحضرية في مجتمع ما فقد جرة العادة على استخدام بعض المؤشرات ذات التأثير في السلوك الفردي اليومي مثل ارتفاع نسبة المشتغلين لغير الزراعة و عدم التجانس المهني بينهم و مدى توافر الخدمات الثقافية و التعليمية و الترفيهية على أن هذه المقاييس لا يمكن الوثوق بها تماما و الدليل على ذلك هو ما تتعرض له المدن الكبيرة –العواصم بخاصة- من زيادة هائلة في التركز السكاني بوساطة أفراد قدموا من أعماق الريف ليعيشوا في هذه المدن لكسب قمة العيش دون أدنى محاولة للتركيز على حياة المدينة و بمعنى آخر فان هناك نسبة كبيرة من سكان المدن يشتغلون بالصناعة و يتمتعون بالخدمات المتاحة التي لا تتوفر في الريف و بالرغم من ذلك يضل سلوكهم مطابقة لسلوك أهل الريف لهذا سوف تقتصر دراستنا هذه على التحضر كعملية تراكمية .

تعد ظاهرة التحضر urabanisation اليوم سمة متكررة في جميع دول العالم و إن كانت أشد أثر و أبرز وضوحا في المجتمعات النامية و التحضر كلمة تطلق الآن في ظاهرة معناها على الانتقال من الريف و المدن و يستعمل بعض المتخصصين بتخطيط المدن مصطلح التمدين نسبة إلى الإقامة في المدينة أما التحضر لأغراض إحصائية و تحليلية فيعرف بأنه : مجموعة السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن .

و يرى العالم مور في Murfhy[1] أن فكرة المقابلة بين المدينة و الريف أصبحت فكرة قديمة و مرفوضة و يشير الدريدج El dridge [2] إلى عنصرين يتضمنهما مفهوم التحضر الأول : تعدد محاور التمركز والثاني زيادة حجم الكثافة البشرية و لقد اعتمدت الأمم المتحدة تصنيفا يتضمن ثلاثة أنماط رئيسية هي : التنظيمات المدنية (نوع الحكومة المحلية) و الإدارية (المراكز الإدارية) و حجم التجمعات البشرية (عدد) و تختلف هذه الأنماط من دولة الأخرى .

1- Murfhy ,R.E " The Amercian City, An Urban Geography".New York ,1966 P69

2 -Eldridge.H "" The Process of urbanization in J.J". 1959 .P388

و في الواقع يشمل الحضر كلا من المدينة و الريف على السواء الاستقرار سكانهما بل إن سكان الريف أكثر ارتباطا بالأرض فهي محور حياتهم و إن مفهوم التحضر Urbanisation بمعناه العربي الأصيل يرتبط بسكنى الحضر و بحياة الاستقرار مهما كان حجم المركز الذي يستقر فيه.

أما التحضر بالمفهوم العلمي فهو سكنى المدن و لهذا فان الأبعاد المحلية لهذا المفهوم أكثر تعقيدا بأبعاده العالمية و إنما ورد في لسان العرب [1] و في المنجد [2] و في دائرة المعارف الإسلامية [3] و في معجم أكسفورد[4] يشير إلى اعتبارات القرى والريف من الحضر و خلافهم(دائرة المعارف البريطانية) حيث تميز بين القرية و المدينة بينهما الكثير من أوجه الاختلاف و إن كان يجمعهما الاستقرار .

و يوحي الاستخدام الشائع اليوم أن الريف يقابل الحضر حيث يستعمل تعبير الحضر Urban كمرادف للمدن و تعبيرا الحضري Urbanisation لوصف ساكن المدينة و هذا ليس صحيحا في أساسه اللغوي لان الحضارة بمعناها الواسع أسلوب متميز من الحياة يتصف بالاستقرار الدائم و رغم أن الارتباط نفسه في اللغة العربية و في الدول النامية عامة أمر له مبرراته يعتمد شكل أساسي على مدى الفرق بينهما في المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و التقني .

و لقد أكد علماء الاجتماع ثلاثة اتجاهات نظرية تفسر عملية التحضر في الدول النامية:

الاتجاه الأول : العامل الديموغرافي : و يرتبط بالتزايد السكاني السريع الذي شهد مدن هذه الدول من بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية هي .

1- النمو السكاني الحضري الناتج عن التصنيف المستحدث للمدن و القرى .

2- الزيادة الطبيعية للسكان Natural in crease .

3- الحركة السكانية أو الهجرة بشقيها الداخلة و الخارجية [5] منها عنصر رئيس في التوسع الحضري في دول العالم الثالث و أبرز جوانبها المؤثرة تحول من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد غير زراعي و هذا يفسر الاتجاه الثاني و هو الاتجاه الاقتصادي حيث يفسر اتساع عملية التحضر بالتغيير في البناء الوظيفي .

أما الاتجاه الثالث فيتناول دور المدينة في توليد و نشر التغيرات الاجتماعية في مجتمع المدينة و المجتمعات الريفية المحيطة بها .

بيروت.مية تصنيف علماء الاجتماع في دراسات اجتماعية للتحضر المجتمعات الحضرية و بخاصة تحليل التركيب الاجتماعي و الوظائف الاجتماعية و خصائص النظم التربوية و الاجتماعية إلى أن مثل هذه الدراسات تعترضها صعوبة منهجية موضوعية.

1- ابن منصور.لسان العرب.دار اللسان العربي .بيروت .د.ت.ص 65 الكاثوليكية.

2- اللغة و العلوم و الآداب ط19.المطبعة الكاثوليكية .بيروت د.ت. ص 12

3- الهيئة العامة للكتاب .دائرة المعارف الإسلامية . القاهرة .بيروت .د.ت. ص439.

4- New world dictionary of the american language.New york . 1960 .p 1652

5- اسحاق يعقوب . قوب القطب.اتجاهات التحضر في الوطن العربي.معهد البحوث و الدراسات العربية .القاهرة.1978 .ص3

وذا تناولنا المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج فان المتتبع للنمو الحضري في دول الخليج العربي يجد أن العامل الاقتصادي هو العامل الأكثر تأثير في النمو و تطور مدن هذه المنطقة.

ونتساءل هنا إلى أي مدى يمكن بناء النماذج العملية التي يمكن تطبيقها على عملية التوسع الحضري في الدول العربية أو على مستوى الاقاليم ؟و للاجابة نتساءل أيضا

ما هي العوامل المؤثرة في التوسع الحضري في البلاد العربية ؟وعليه يجب أن نميز ومن جهة نظر جغرافية بين التحضر وقد أوضحنا ها و بين درجة التحضر و هي نسبة جملة السكان المقيمين في أمكان ومراكز استقرار الحضرية إلى جملة السكان في وحدة مساحة مقدرة و بين التوسع الحضري و هي زيادة عدد سكان المدينة .

أما الهيمنة الحضرية.فهو مفهوم نسبي تماما يدل على سيطرة مدينة أو مدينتين كبيرتين في الدولة من الدول و إقليم من الاقاليم على بقية مدن هذه الدولة أو هذا الإقليم دون أن يكون لذلك حدود رقمية قصوى و لقد طرحت نظريات تعالج التحضر و نمو المدن منذ مطلع هذا القرن تناول بعضها التحضر من زاوية بنائية و بعضها من الجانب الوظيفي و أهمها نظرية النمو الإقليمي.و نذكر أيضا النظريات العامة التي تأخذ بالعلاقة الجدلية بين القوى المنتجة و البيئة الطبيعية المحيطة بهم.

5. التوسع الحضري:

- جاء في تقرير الأمم المتحدة حول التحضر في الوطن العربي ما يلي :

(قد تطورت المدن العربية في جيوب من الأراضي الصالحة لزراعة التي تحيطها مناطق شاسعة من السلاسل الجبلية و المناطق الصحراوية و ربما جاءت بواقع هذه المدن على خطوط سير القوافل أو على امتداد خط ضيق من الشواطئ أو على امتداد الأنهار و لقد لعبت الظروف التاريخية عبر سنوات طويلة إضافة إلى الهجرة من البادية إلى الريف و التنمية الصناعية في العقدين الأخيرين دوران هما في قلب هذه المراكز الحضرية إلى مصادر للتنمية و أهداف لها في نفس الوقت) و يؤكد تاريخ سوريا ذلك فقد شهدت مدن دمشق و حلب و حمص و حماه نمو مطرد في التجارة و الصناعة و تشكل العصب الحيوي للحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و في المملكة الأردنية الهاشمية تحولت عمان من قرية تمر بها القوافل و الإبل إلى عاصمة و قد تضخمت بعد الهجرة إليها و مدينة الكويت كانت قرية داخل سور قديم هدمت جدرانه أمام تتوسع العمران بعد اكتشاف النفط و استثمار قواعده و مدينة التي نشطت كعاصمة غربية لبلاد و الوضع مشابه في الدول العربية الأخرى(بيروت – القاهرة –تونس-الخرطوم) و غيرها .

إن العوامل الرئيسية التي لعبت دور هام في التوسع الحضري في العالم نحددها بثلاثة اتجاهات هي :

1/ النمو السكاني نتيجة للزيادة الطبيعية .

2/التوسع الحضري نتيجة الهجرة من الريف و البادية إلى مراكز المدن المتوسطة و الكبيرة

3/التوسع الحضري عامل من عوامل التصنيع.

تعتبر الزيادة الطبيعية من العوامل الرئيسية المؤثرة في ارتفاع نسبة سكان الحضر في الوطن العربي حيث يمتاز بارتفاع معدل الوفيات إذا قورنت الدول العربية بمثيلاتها فقط بلغ معدل النمو السكاني في عام 1950(2.6) ارتفع إلى (4.1) للفترة من عام 1970 - 1975 ثم انخفض إلى (3) للفترة من 1985-1990 و إلى (2.8) عام 1995 و إلى (2.7) للفترة من 1991-2000 و يقدر أن النسبة سوف تنخفض إلى (1.7) للفترة من 2020-2025 و تشير التقديرات إلى أن نسبة سكان الوطن العربي ستبلغ (5.8) عام 2025 من جملة سكان العالم في حين ستكون نسبة السكان للولايات المتحدة (3.8) و روسيا الاتحادية (3) من جملة سكان العالم.

وإذا أردنا معرفة العلاقات بين التوسع الحضري و النمو السكاني نجد أن هناك علاقة بين التحضر و الوضع الديموغرافي وإن اتجاهات الحضر الناجمة عن الزيادات الطبيعية تكون نسبة المواليد مرتفعة و نسبة الوفيات منخفضة .

و نأخذ باعتبار خاص معدل الخصوبة و اختلافه بين الريف و الحضر بتأثير العوامل الثقافية و الدينية و الاقتصادية و السياسية و رغم ذلك فان هذا التفاوت ضئيل و قد ساد ذلك لعدة قرون ومن جهة أخرى فان الزيادة السكانية مثلا في دول الخليج العربي (دول الإمارات) لا تفسر بالزيادة الطبيعية فقط بل بتيار الهجرة إليها الداخلية و الخارجية .

6. الهجرة و التوسع الحضري:

يرجع سبب الهجرة بشكل رئيسي إلى عوامل سياسية ترتبط بالوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في المجتمعات الريفية و الحضرية و خلال ربع قرن ماضي كان الهجرة مستمرة و متزايدة الحجم من الريف و البادية إلى المدن و قد دلت الدراسات على أن العواصم العربية اجتذبت أكبر قسط من الهجرة الريفية نسبة إلى المدن الأخرى المتوسطة و صغيرة الحجم و أصبح فيها مهاجر و احد على الأقل لكل اثنين (القاهرة) أو خمسة (الإمارات و معظم دول الخليج) من المولودين في العاصمة أو ضواحيها و كثير ما كان المحللون يعتبرون هذه الهجرة السابقة لأوانها حيث يعتبرون مصر مثلا بلدا محضر أكثر من اللازم بالمقارنة مع مستوى النمو الصناعي الذي تم تحقيقه فيها بمعنى أن نسبة السكان الذين يعيشون في الأماكن الحضرية فيها أعلى مما يمكن استيعابه بصورة منتجة في قطاعات الاقتصاد غير زراعية .

و لقد شهدت المجتمعات الحضرية تغيرا ملموسا في البناء الوظيفي الذي تأثر بعملية التحضر والتصنيع و أخذت المفاهيم القبلية للوظائف و المهن تختفي و لعل الهجرة من الريف إلى المدينة ليست مسيرة عمياء فهي تقليل من عدم التكافؤ الاقتصادي و الاجتماعي بين الريف و المدينة و رغم دورها الايجابي في تحقيق تكامل قومي على الصعيدين المحلي و القومي و لكن إلى أي مدى يمكن أحداث التوازن بين التنمية الريفية و تنمية المجتمعات الحضرية ، حتى لا يكون تطور أحدها على حساب الأخر ؟

و لقد ازداد اهتمام منظمة المدن العربية بموضوع الهجرة و الدراسات التي قدمها ف بهذا الشأن لها أهميتها ، و نورد أمثلة من الوطن العربي تشير إلى أهمية التغلب على المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية التي نشأت و تنشأ عن الهجرة الواسعة إلى المدن العربية :

ما ينف عن 50 بالمائة من سكان مدينة عمان يرجع من الريف و المدن الصغيرة ، و في المملكة العربية السعودية نجد أن نمو المدن السريع و توسعها (الرياض،مكة ،جدة، المدينة ، الطائف ، الهفوف والدمام) يرجع الهجرة الخارجية.والداخلية.، و في الجمهورية الليبية زادت فرص العمل في المدينة بعد ثورة 1969 و زاد عائد الفائضات النفطية ، الأمر الذي أدى إلى هجرة عشرات الآلاف من الفلاحين و العمال الزراعيين بسب الداخل المنفض في الزراعة و سؤ الطرق و المواصلات لتسويق المحاصيل الزراعية .

و لقد لعبت الأحداث السياسية في الهجرة ، من مثال إسهام الهجرة الداخلية نحو بيروت و تأثير الهجرة المغادرة من لبنان خلال الحرب (1975-1976)، و نضيف إلى ذلك التوسع الرقعة المساحية لبعض المدن مثل مدينة بغداد التي نمت بسرعة فائقة بين عامي (1957-1965) ، نتيجة لتوسع حدودها الإدارية ، و ضم أماكن جديدة لها مثل 42 بالمائة من سكان مدينة بغداد ، و كذلك مدينة القاهرة كما سنرى في موضوع آخر .

ولقد توافر الخدمات و تمركز النشاطات الاقتصادية في المدن و العواصم بخاصة ، عامل هام في نشاط الهجرة الذي سنتعرض له في موضوع لاحق و أهميته في دور النشاط الصناعي في الهجرة .

7. النشاط الصناعي :

أثر هذا النشاط بصورة فعالة في معدلات نمو المناطق الحضرية و توسعها في مواقع معينة في الدولة ، و في نمط و خصائص و اتجاهات هذا النمو ، و في المستوى النسبي للتنمية الاقتصادية الناجمة عن عملية التحضر أيضا و في تفسير العلاقة بين التحضر في الوطن العربي .

و لا يخفى الارتباط القائم بين عملية التصنيع و الحركة الديموغرافية الخاصة بشريحة معينة من السكان ، و هي القوة العاملة سواء كانت في الريف و بالتالي نزوحها لأي المناطق الحضرية ، أما في المدن ذاتها الانتقال إلى مركز الصناعة ، و بخاصة أن الاهتمام بالزراعة لم يعد بها كما كان منذ ربع و نصف قرن ن كما أن الاتجاه نحو المدن يحقق احتياجات لا يزل يفتقر إليها الريف .

و مما أثر في العلاقة بين الحضر و التصنيف توزيع العاملين على المهن المختلفة و مدى إسهام الذكور و الإناث حسب أوضاعهم الاجتماعية و ارتباطاتهم الأسرية و قد أجريت دراسة على طالبات جامعيات في دول الخليج تبين منها أن الفتاة الخليجية تفضل العمل في التعليم و الخدمات الاجتماعية و لعل ظروفها الاجتماعية تفرض عليها ذلك .

و بالإضافة إلى التنظيم الهيكلي للوظائف و النمط الوظيفي نتيجة التصنيع و ما تحدثه هذه العملية عن آثار في التحضير و نمو المدن و توسعها فان هناك اتجاه في الدول العربية نحو تطبيق سياسة عدم تمركز الصناعات كما هو الحال في سوريا و مصر و الجزائر و الكويت .

نضيف إلى ما ذكرناه خبرة القوة العالمة مواقع المواد الخام مصادر الطاقة و المواصلات هذا و إن من مميزات المدن في الدولة العربية أنها مراكز خدمات أكثر منها مراكز إنتاجية من الناحية الاقتصادية مما يعمل على توقير فرص التوظيف للقادمين و بخاصة بعد الأخذ بمشاريع التنمية و مازالت الحاجة ماسة لإجراء دراسات و بحوث للتقويم العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التحضر و أنماط المشكلات التي تنجم عن التنمية و إيجاد نماذج للاستراتيجيات تساعد على معالجة هذه المشكلات .

و نود أن نشير إلى أنه من خلال البيانات الصادرة عن دول الوطن العربي و التي أوردتها هيئة الأمم المتحدة في نشاراتها للسنوات الأخيرة حول توزيع السكان بين الحضر و الريف تراجع نسبة الهجرة اليوم من الريف إلى المدينة لبعض الدول العربية التي أخذت بتنمية الريف كاهتمام أولي من أوجه التنمية المختلفة ففي المملكة المغربية بدأ إسهام الهجرة يقل عن ثلثي مجموع السكان في الربع الأول من القرن العشرين إلى 40 في منتصف القرن العشرين و إلى 39 بين عامي 1971-1982 و إلى 40 في عام 1996 و لا يعني هذا عدم النزوح من القرى و لكن نسبة النازحين لم تعد توازي ما كانت عليه في الماضي حيث تبرز اليوم حركة النزوح من المدن الأخرى الصغيرة المتوسطة إلى المدن الكبرى .

و قد تبين من خلال البيانات إن إحياء الصفيح كانت تضم 10 من الأسر المغربية في المدن و ترتفع هذه النسبة إلى 64 إذا أضفنا أماكن السكن العشوائية و المتدهور و ذلك في عام 1982 أما دول الخليج العربي فتبدو نسبة إسهام الهجرة من الريف إلى الحضر محدودة جدا في نمو المدن وذلك نتيجة الهجرة الخارجية الدولية و التي أسهمت في نمو الكويت بنسبة 82 بين عامي 1961-1965 و نمو مدينة الرياض بنسبة 71 في عام 1970 و نمو عمان بنسبة 63 بين عامي 1967-1971 و نمو مدينة جدة بنسبة 66.

8. الحراك السكاني :

هناك بعدان لهما أثرهما في الحراك السكاني :

البعد المكاني حيث يجتمع السكان و يقيمون حول المدن الرئيسية و مراكز جغرافية .أما البعد الزماني فان معظم المدن المعاصرة تمر بمرحلة النمو و التوسع السريع في عدد من الاتجاهات مما يجعل مهمة تتبع النمو و التوسع بقصد التواصل إلى النمط أو الأنماط المميزة في غاية من الصعوبة و تعقيد نتيجة عدم توفر سياسة متكاملة لتخطيط المدن و استخدام الأراضي ضمن المنطقة التنظيمية و حتى لو وجدت عملية التنظيم إلى أن التقيد بها و السير بموجبها من الأمور العسيرة فالمصانع مثلا تتغلغل ضمن المناطق السكنية في بيروت و القاهرة و الكويت .

والأمر الجدير بالذكر أن المدن التي تقع على امتداد الشواطئ مثل بيروت و طرابلس و الإسكندرية و أخذت بالتطور و الاتساع في العقود الأخيرة كما شهدت المدن التي تنمو في المناطق الجبلية و السهلية توسع كبير بعدة أشكال يصعب تصنيفها تحت خط حضري واحد كمدينة عمان التي توسعت مع الجبال المحيطة بالقرية الأصلية و مدينة حلب أخذ التوسع يتجه صوب المناطق الغربية للمدينة القديمة و خلال عشر سموات في التسعينيات زادت مساحة حلب أكثر من ضعفين (33كلم إلى 76 كلم) و قد حدد التوسع حين ذلك بمساحة 225كلم لضبط التوسع المستقبل و السيطرة على نمو المدينة إلا إن ذلك لم يتحقق في الواقع نفس الذي نراه في المدن القائمة على ضفاف الأنهار مثل بغداد – القاهرة - الخرطوم حيث يأخذ النمو اتجاه خطي متأثر بالواقع الجغرافي .

9. سمات التوسع الحضري:

تتعدد السمات و تتنوع :

و لعل أول سمة من سماته : تتوسع المرتكز الحضرية على حساب الريف و الأراضي المجاورة و نتيجة لهذا النمو و التوسع الغير المتوازنين نجد مثلا أن التحضر في الوطن العربي يواجه العديد من المشكلات التي تتطلب إجراء دراسات عملية من قبل المتخصصين و ضع الحلول لها مما يوضحه لنا الأتي :

-كان حوالي 90 بالمائة من سكان الوطن العربي يعيشون في الريف في بداية القرن العشرين و في منتصف القرن العشرين بلغة النسبة 75 انخفضت إلى 51 و تشير التقديرات إلى أنه في عام 2000بلغت نسبة سكان الريف 52 فقط ففي حين كانت المدن العربية تضم 3.0 مليون نسمة فقظ ففي حين كانت المدن العربية تضم 3.5مليون نسمة فقط عام 1900 بلغ العدد (18 مليون نسمة عام 1950) و (45 مليون نسمة عام 1995) و يتوقع أن يبلغ العدد عام 2010 (70 مليون نسمة) و لقد قدرت نسبة سكان المدن العربية في عام 1996 ب 52 متوزعون بشكل متفاوت و يتوقع أن تبلغ نسبة سكان المدن في عام 2025 (68).

أما السمة الثانية للنمو الحضري : فهي معدلات التحضر و توضح البيانات إن معدلات نمو المدن العربية قد تضاعفت بمعدل 6 أضعاف بين عامي (1950-1960) في حين إن معدلات النمو السكاني كانت أدنى من معدلات النمو الحضري ما عدا فلسطين و متساوي في مملكة البحرين و ادني منها اريترية و هذا ما اوضحناه في موضع أخر مشيرين إلى إن معدل النمو السكاني للسكان الحضري بين (1950-2025) وتيرته متصاعدة في حين إن وتيرة التزايد السكاني في تناقص .

سمة أخرى من سمات التوسع الحضري : هي التفاوت في معدلات النمو بين الريف و الحصر مما اوضحناه أيضا في موضع آخر و يتضح من خلال ما ذكرناه عن تباين نسبة التحضر بين الأعوام و لفترات بدأت في الستينيات و تشير إلى أن البيانات قد أبدت اتجاها نحو هجرة معاكسة في بعض الدول و هي سمة التوسع الحضري .

و من سمات التوسع الحضري أيضا : اختلاف مرحلة التحول الديموغرافي و العوامل التي ساعدت في التحضر حيث نميز في الوطن العربي دولا عرفت التحضر منذ ما ينف عن 100 سنة مثل مصر –سوريا- الجزائر العراق حيث توجد الآن مدن المليونية أما الفئة الثانية فقد ارتبط تحضرها بدرجة نمو الدولة وواقعها الاجتماعي و الاقتصادي و يسمى هذا التحضر بالتحضر البطيء و تمثله كل من موريتانيا – السودان –الصومال –اريتيريا أما التحضر السريع فقط ترافق مع ظهور الثروة النفطية التي أسهمت في نمو دولها مما أدى إلى تغير في التركيب الحضاري و يضم الكويت –السعودية –الإمارات –قطر هذا و يقدر أنه في عام 2025 ستتجاوز 15 دولة عربية خط 70 لدرجة التحضر

10. المشكلات الناجمة عن النمو و التوسع الحضريين المعاصرين :

إن هذا الموضوع مثار الاهتمام بخاصة في الفترة المعاصرة و من خلال ما توصلت اليه الدراسة من قضايا رئيسية ارتبطت بمشكلات التحضر تشير إلى ثلاثة ظاهرات رئيسية و اكبت ظاهرة التحضر المعاصر و هي :

1/سرعة التوسع الحضري و ارتفاع معدلات التحضر .

2/تمركز السكان الحضريين في المدن الرئيسية (الهيمنة الحضرية) و أطرافها و ما ترتب على ذلك من ظهور للسكن العشوائي حول المدن على الأراضي الخضراء .

3/و قد نجم عن هاتين المشكلتين مشكلة هامة أخذت تلعب دورا مصيريا و هي مشكلة تلوث البيئة بعامة و مشكلة تلوث المياه بخاصة .

و لقد بحثنا الظاهرة الأولى و نبحث فيما بعد الظاهرة الثالثة في فصل مستقل و نخص بالبحث الظاهرة الثانية و هي الهيمنة الحضرية أو المدن المهيمنة و ما يترتب عليهما و هما مفهومان نسبيان تماما يدلان ببساطة على سيطرة مدينة أو مدينتين كبيرتين في دولة من الدول أو إقليم من أقاليم دون إن يكون لذلك حدود رقمية قصوى و يعتبر ذلك في النهاية بخط توزيع المدن على رقعة الاقاليم و تفاوتها في الحجم و ليس المهم نسبة المدن و إنما تحديد مختلف الفئات الحجمية فيها أو ما يعرف بهرم الأحجام لقد ذكر بعض الباحثين علاقة منتظمة بين المدينة الأولى و المدن الأخرى في الدولة الواحدة و عرف ذلك بقاعدة (الرتبة و الحجم)[1] إلا إن ذلك يبدو نظريا للغاية و أكثر انطباقا على الدول المتقدمة منه على الدول النامية بما فيها الدول العربية حيث نرى من توزيع المدن الكبرى في أكبر مدينتي (العاصمة و المدينة التالية في الحجم)و هنا يبرز قانون مارك جيف رسون الذي و ضعه في أواخر الثلاثينات و يذهب إلى القول بأنه داخل الإطار المساحي الواحد تتفوق المدينة الواحدة على المدن الأخرى بشكل لا يتناسب مع الترتيب التدريجي ، و يرى أن المدينة المهيمنة هي عبارة عن عاصمة الدولة و يبدو إن هيمنة المدينة الأولى هي اشد و أقوى في لبنان و العراق و الأردن بينما نقول تقل الهيمنة في سوريا و السعودية ، و ليس هناك قاعدة عامة للمدن المهيمنة في الوطن العربي ، و إنما هي تعبير خاص عن الشخصية الجغرافية وتطور العمران في الاقاليم .

عودة إلى خلفية تاريخية نجد في عام 1950 مدينتين مليونيتين في العالم العربي فقط هما القاهرة و الإسكندرية ، و في عام 1970 أصبح عدد المدن المليونية 5 مدن هي (القاهرة – الإسكندرية –بغداد- الجزائر- الدار البيضاء) و بلغ العدد في العام 1990 (15) مدينة مليونية تضم 38 مليون ساكن يشكلون 30 من مجمل سكان التجمعات الحضرية البالغة 108 ملايين ، و ثلث هذا العدد تضمه مدينتنا هما القاهرة و الإسكندرية ، و في عام 1995 ارتفع عدد سكان المدن المليونية إلى 45 مليون نسمة، و يقدر أن يبلغ عدد سكان المدن المليونية 70 مليون نسمة في عام 2010 يمثلون ما ينف عن ثلث سكان الوطن العربي للعام المذكور .

1- فتحي محمد أبو عيانة .السكان و العمران الحضري .بيروت 1984 .ص 294.

و نشير إلى ظاهرة أخرى وهي المدن الألفية و التي يبدو أن الوطن العربي غني بها ، لقد تطور عددها من 61 مدينة عام 1970 إلى 113 مدينة في عام 1990 تتوزع بين 41 مدينة في آسيا العربية ، و 72 مدينة في إفريقيا العربية منها 25 مدينة مئة ألفية في مصر، 17 مدينة في الجزائر و 13 مدينة في المملكة المغربية ، 8 مدن في العراق ، و 7 مدن لكل من سوريا و السعودية ، و 4 مدن في اليمن .

*و تبدو ظاهرة الهيمنة ممثلة في عواصم الدول بصفة عامة ، و نشير إلى إن حجم العواصم في إقليم شبه الجزيرة العربية صغيرة جدا ، و يعود ذلك إلى أسباب في مقدمتها حداثتها ، أو لأن عوامل السبق الجغرافي لما تسهم في تزايد حجمها قبل عهد النفط .

11. مفهوم التوسع الحضري :

(Extention Urbainne) كلمة فرنسة ، استعملت كما هي في اللاتينية مع نفس المعاني على شكل صفة من أجل التمييز بين ما هو متعلق بالمدينة التي تتعارض به مع الريف ،وبمعنى آخر هو الصفة لتهذيب السلوك ، و كاسم لتسمية سكان المدن

12. عوامل التوسع الحضري :

- عامل الامن و الاستقرار
- وجود أراضي صالحة للتوسع .
- تمثل المدينة مركز استقطاب سكاني .
- توفر المدينة على فرص العمل .
- النمو الديموغرافي.
- الهجرة بنوعيها .

كل هذه العوامل تؤدي إلى التوسع الحضري .

13. أنماط التوسع الحضري:

تحتوي الحظيرة السكنية لمدينة الجلفة على أنماط مختلفة من المساكن تتوزع على مجالها العمراني بصفة متباينة و الجدول يوضح أنماط المساكن الموجودة في المدينة .

جدول(01) : التطور العددي لأنماط السكن (2002/1987)

السنوات	1987		1998		2002	
الأنماط	عدد	%	عدد	%	عدد	%
السكن الجماعي	1546	13.87	5149	18.22	7298	21.74
السكن الفردي	1641	14.73	18135	64.20	20255	60.34
السكن التقليدي	7212	64.73	2158	7.63	1520	4.52
بناء فوضوي	477	4.28	1931	6.83	3619	10.78
غير مصرح به	265	2.38	875	3.09	7875	2.60
المجموع	11141	100	28248	100	33567	100

المصدر: ديوان الترقية و التسيير العقاري بالجلفة

من خلال الجدول يتضح لنا التباين في التطور العددي لمختلف أنماط المساكن التي تتوزع كما يلي:

1.13 السكن الجماعي :

عرفت مدينة الجلفة عدة مشاريع سكنية في مجال السكن الجماعي ويمكن تقسيمها إلى فترتين متمايزتين الأولى متباطئة و الأخرى متسارعة تمتد الأولى بين 1977 إلى 1987 حيث بلغ عددها في نهاية هذه الفترة 1546 مسكن أي بنسبة 13.87 % من إجمال السكن ، و كان الهدف من هذه المشاريع إسكان أكبر عدد ممكن من السكان بفرض إدماجهم في الحياة المدنية و كان الهدف سياسيا أكثر منه حضريا ، و يظهر ذلك من خلال أللمساكن الضيقة المفتقرة إلى الراحة ، و المرحلة الثانية تمتد من 1987 إلى 2002 و بدورها تنقسم إلى فترتين تمتد الفترة الأولى من 1987 إلى 1998 حيث عرفت هذه الفترة عدة مشاريع سكنية من أهمها المنطقة الحضرية السكنية الجديدة الشرقية ZHUN-EST حيث بلغ عدد المساكن بها 2278 مسكنا و المنطقة الثانية المتمثلة في المنطقة الغربية ZHUN-OUEST مشكلة من السكن الجماعي و الفردي حيث بلغ السكن الجماعي بها 745 مسكنا و بهذا وصلت الزيادة في هذه الفترة 3603 مسكنا و قد بلغ إجمالي هذا النوع في نهاية هذه الفترة 5149 مسكنا أي بنسبة 18.22% و فترة ثانية تمتد من 1998 إلى 2002 وقد عرفت هذه الفترة انطلاق عدة مشاريع سكنية منها ما تم انجازه ومنها ما هو في طور الانجاز ، ومن أهم المشاريع التي تم انجازها حي الحدائق الذي يضمن 840 مسكنا و قد تم توزيعه على شكل مساكن اجتماعية و كذا حي الوئام .

وما يمز هذه الاحياء هو وجود نمط من الشقق يتماشى و طبيعة المنطقة بالإضافة إلى تهيئتها بطريقة عصرية و احتوائها على التجهيزات الضرورية و قد وصلت الزيادة في هذه الفترة 2149 مسكنا و منه بلغ عدد السكن الجماعي حتى سنة 2002 في المدينة 7298 مسكنا أي بنسبة 21.14 % ، و تبقى نسبة السكن الجماعي ضعيفة إذا ما قورنت بالسكن الفردي ومن بين المشاريع التي هي في طور الانجاز حي الإطارات(Lotissement des cadres) الذي يصم 591 مسكن .

2.13 السكن الفردي :

يظل الكن الفردي الطابع المميز لمدينة الجلفة و هذا ما يلاحظ في الجدول السابق حيث بلغ عدد المساكن الفردية 20255 مسكنا سنة 2002 أي بنسبة 60.34 % من إجمالي السكن بالمدينة يتراوح عدد طوابقها بين (طابق و طابق +3) ، و نجد هذا النوع من المساكن يتركز في وسط المدينة و على أطرافها خاصة في الجهة الغربية ، و يعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الزيادة في عدد القطع المعروضة للبيع سوى التابعة للاحتياطات العقارية للبلدية أو التابعة للقطاع الخاص ، و يرجع للساسة التي انتهجتها الدولة ابتداء من السنة 1975 للحد من أزمة السكن بأسلوب المناطق التجزئية ، ومن جهة أخرى تفضيل سكان هذه المنطقة لهذا النوع من السكن و الجدول التالي يبين تطور عدد القطع الأرضية الموزعة في مدينة الجلفة و الموجهة لبناء المساكن الفردية

جدول(02) تطور عدد القطع الأرضية الموزعة في مدينة الجلفة بين سنتي 1979-1995

السنوات	1979	1981	1984	1986	1990	1991	1992	1995	المجموع
العدد	306	481	883	1178	809	1031	1000	482	6251

من قراءتنا للجدول نلاحظ أن عدد القطع الأرضية الموزعة قد عرفت زيادة مستمرة إلى إن يصل إلى أكبر قيمة سنة 1986 ب 1178 قطعة ثم بدأ بالتناقص إلى أقل قيمة له سنة 1995 ب 482 قطعة و يفسر هذا على أنه ابتداء من سنة 1990 بعد صدور قانون 90-25 المتعلق بالتوجيهات العقارية و الذي يهدف إلى القضاء على الاحتكار التي تتمتع به البلديات منذ 1974 و حدد هذا القانون شروط بيع و شراء الأراضي و اشتراط المرور بالوكالات العقارية التي تؤمن كل الصفقات و التصفيات كما أن هذه الوكالات توجهت إلى تخصيص مساحات لبناء تعاونيات عقارية ذات طابع اجتماعي و ذلك لتلبية الاحتياجات السكنية المتزايدة .

3.13 السكن التقليدي :

يتميز هذا النمط من المساكن بشكله الهندسي البسيط و تمركزه خاصة في النسيج القديم و قد بلغ إجمالي هذا النمط 1520 مسكن سنة 2002 أي بنسبة 4.50 % من مجموع المساكن ، ومن خلال الجدول الخاص بالتطور العددي لأنماط السكن (2002/1987) نجد أن هذا النوع في تناقص من فترة إلى أخرى فقد كان يمثل نسبة 7.63 %في سنة 1989 ، و يفسر هذا النقص على أنه تم إعادة بناء هذه المساكن وتحويلها إلى مساكن فردية بسبب هشاشتها ومن جهة أخرى لشكلها الهندسي القديم و هو على نوعين ، النوع المنظم و يتركز في حي الضاية و على طريق عين الشيح و هذا النمط من المساكن يضم في الغالب مساحة داخلية تطل عليها نوافذ الغرف المحيطة بها أما النوع الثاني و هو السكن التقليدي الهش و هو سكن نوعا ما قديم إذا ما قورن بالنوع الأول و هو بناء متلاصق و ذو أشكال غير منتظمة و لا يحتوي على فناء و نوافذه صغيرة.

4.13 البناء الفوضوي :

هي مساكن كما يشير إليها العنوان بناءات عشوائية مؤقتة تفتقر لأدنى التجهيزات الضرورية و التي بلغ عددها 3619 مسكنا سنة 2002 أي بنسبة 10.78 % من مجموع المساكن و هي نسبة كبيرة تعكس خطورة هذا النمط على النسيج الحضري و الحياة الاجتماعية لسكانه ، وقد تضاعف عددها في فترة وجيزة حيث كان عددها 1931 مسكنا سنة 1998 ويفسر هذا و حسب المصالح الإدارية لبلدية الجلفة أن الإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 1998 لم يدخل بعض الاحياء ذات البناء الفوضوي ضمن هذا النمط ، ومن جهة أخرى للهجرة الوافدة إلى المدينة بسبب الوضعية الأمنية التي عرفتها المنطقة في العشرية الأخيرة حيث أن أغلب سكان هذه الأحياء م مناطق التبعثر و من البلديات المجاورة للمدينة ، و حسب المعاينة المباشرة للمنطقة فقد سجل تواجد هذا النوع من المساكن على شكل سلسلة تمتد من الغرب إلى الشمال الشرقي للمدينة و تضم الاحياء التالية : حي الزريعة ، BLOC40 شعوة ، عيسى القايد ، الفصح ن بن سعيد ، طريق بحبح ، عين سرار ، وللحد من خطورة هذا النمط على النسيج العمراني قامت مديرية التعمير بإشراف من بلديات والولاية بوضع برنامج إدماج بعض هذه الاحياء ضمن النسيج العمراني كحي عين سرار و حي الزريعة بتهيئته و ربطه بالشبكات الأساسية حتى توفر سبل الراحة و الاستقرار للسكان و بسبب المظهر السيئ الذي تعطيه هذه الاحياء تم بناء سكنات جماعية تحيط بهذه الاحياء خاصة عند مدخل المدينة من الجهة الشمالية .

الشكل البياني رقم (01) : توزيع أنماط السكن في مدينة الجلفة حسب إحصاء مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (2002)

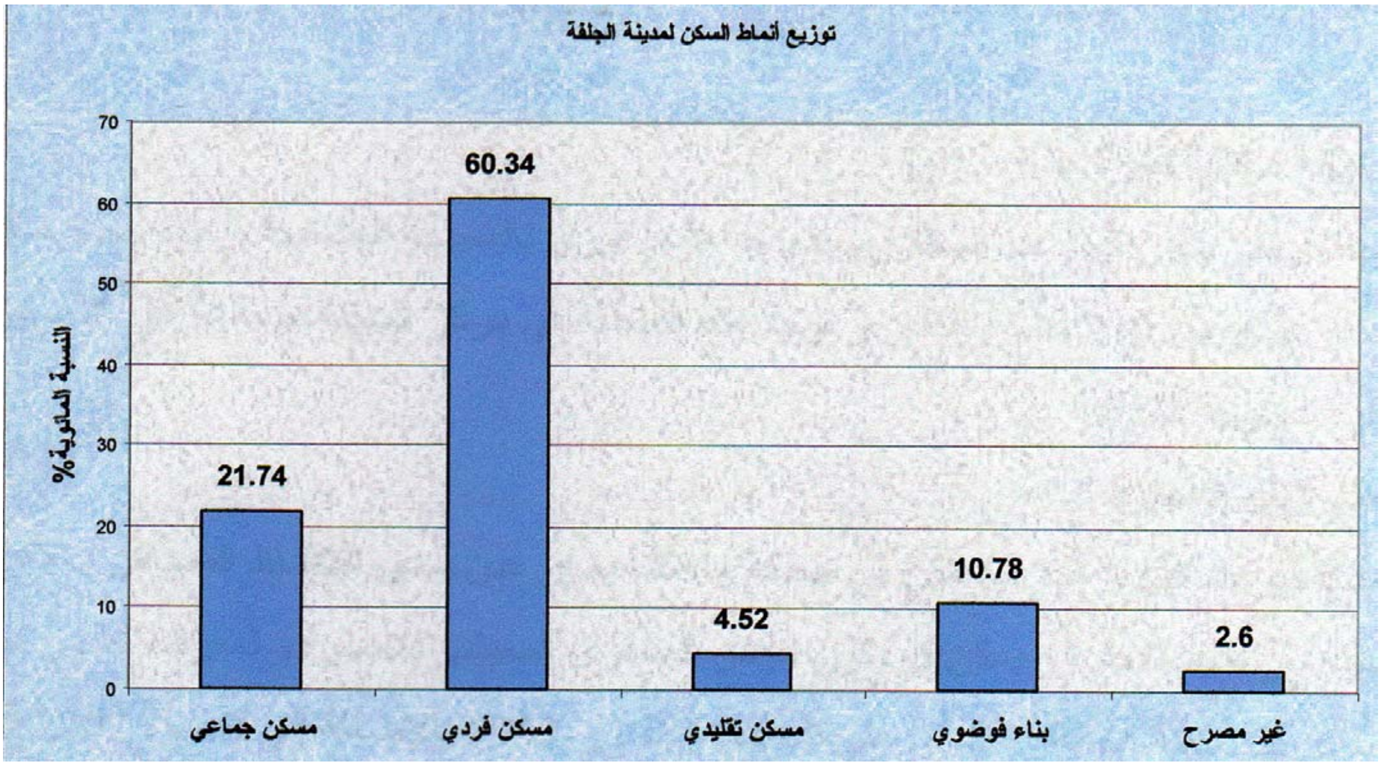

14. المشكلات الناجمة عن النمو و التوسع الحضريين:

- اضمحلال السلوك و الانحلال الخلقي .
- تسرب الآفات الاجتماعية .
- تشكل مجتمع جديد غير موافق .
- انتشار البطالة .
- تشكل التجمعات القصديرية (الاحياء)
- البناء العشوائي و عدم احترام شروط التوسع و المخطط.

الفصل الثاني:

ماهية الرقابة

1. موقع وموضع بلدية الجلفة :

1.1 الموقع الإداري : تقع بلدية الجلفة في الهضاب العليا الوسطى للجزائر و تبعد عن العاصمة ب (300 كلم) جنوبا ، و هي تتربع على موقع استراتيجي هام ، فهي بمثابة همزة وصل بين الشمال و الجنوب ،ن و الشرق و الغرب ، لما يتواجد بها من شبكة طرق مهمة منها الطريق الوطني رقم (1) الذي يتقاطع مع الطريق الوطني رقم (46) الذي يربط المدينة بالمنطقة الشرقية ، هذا ما أضفى على المدينة طابعا جيدا يتمثل في التجارة بالجملة فأصبحت بمثابة نقطة توزيع المواد الغذائية .

يحد بلدية الجلفة إداريا البلديات التالية :

- عين معبد من الشمال
- دار الشيوخ و المجبارة من الشرق
- زكار و عين الإبل من الجنوب
- بن يعقوب و الزعفران غربا، أنظر الخريطة .

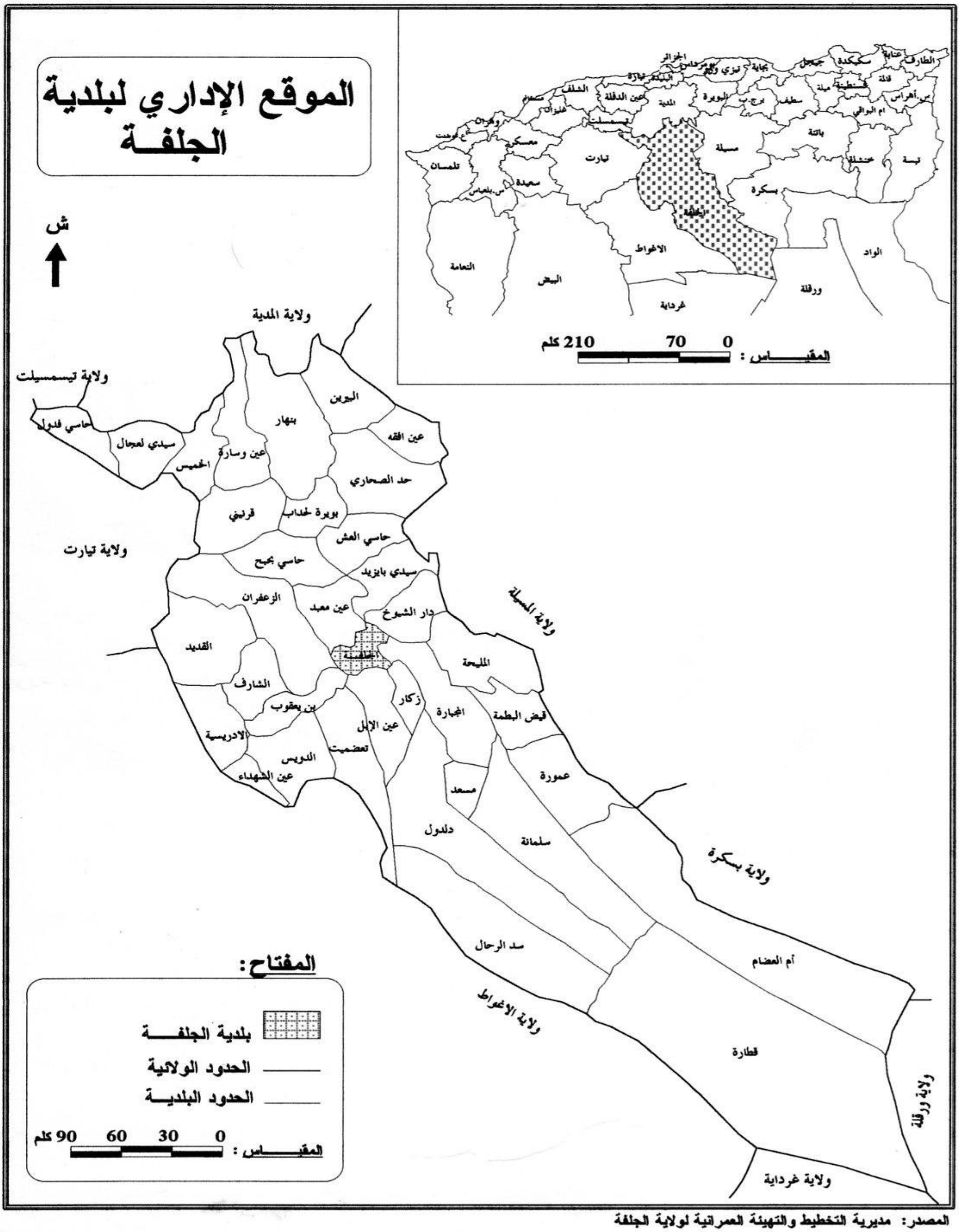

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الجلفة

خارطة رقم (01) : الموقع الإداري لبلدية الجلفة

2.1 الموقع الفلكي : و تقع بلدية الجلفة فلكيا بين خطي طول (3.14° -2.67°)شرق خط غرينتش و بين دائرتي (34.63°-34.20°) شمال خط الاستواء.

2. الدراسة الطبيعية :

1.2 الوسط الطبيعي :

1.1.2 المناخ :

يسود منطقة الجلفة مناخ قاري حار، جاف صيفا و بارد شتاءا.

أ.التساقط : تتميز مدينة الجلفة بعدم انتظام التساقط حيث أن معدل التساقط السنوي 549.08ملم سنة 1955، و بالمقابل بلغ سنة 1962 حوالي 143ملم/السنة و عموما ، التساقط بمدينة الجلفة هو ضعيف بمعدل 300 ملم /سنة . و الجدول رقم (01) يوضح معدل تساقط الأمطار في أشهر السنة بمدينة الجلفة .

أما في ما يخص تساقط الثلوج فهي تسقط بمعدل 8أيام في السنة مع وود سنوات استثنائية حيث تم تسجيل 16 يوم مثلجا في سنة 1979.

جدول رقم (03). معدل تساقط المطار في أشهر السنة ببلدية الجلفة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
معدل المطار (ملم)	34	28	29	21	35	22	06	10	31	23	34	35
عدد أيام التساقط	07	06	07	05	06	05	02	03	05	05	06	06

المصدر: مصلحة الارصاد الجوية للمدينة

ب.الحرارة: إن الحرارة في منطقة الجلفة متغيرة حسب فصول السنة حيث سجلت مصلحة الارصاد الجوية لمدينة الجلفة حدا أدنى لدرجة الحرارة (-12°) في شهر فيفري ، و حدا أقصى (40°) في شهر جويلية ، و الجدول الموالي رقم (04) يبين تقلب درجات الحرارة عبر مختلف أشهر السنة .

جدول رقم (04):تقلب درجات الحرارة عبر مختلف أشهر السنة لبلدية الجلفة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
المتوسط الشهري	4.25	5.55	8.25	11.40	15.60	20.30	24.30	23.95	18.70	13.65	8.65	4.50	13.33
درجة الحرارة	9.30	11	14.50	18.70	23.40	28.50	33.50	32.90	27.50	20.10	13.10	9.80	20.17
درجة الحرارة	0.8-	0.10	2.40	4.10	7.80	12.10	15.10	15	12.10	7.20	3.50	0.8-	6.84

المصدر: مصلحة الارصاد الجوية للمدينة

نلاحظ ومن خلال الجدولين رقم (03)و (04) الممثلين للتساقط و الحرارة ببلدية الجلفة و كذلك ما يبرزه المنحنى رقم (01) الممثل للحرارة و التساقط أنه يسود المنطقة فترة حارة وجافة جدا ممتدة ما بين شهري أفريل و أكتوبر كما أن الفترة الرطبة التي لا تغطي سوى (05)خمس أشهر من نوفمبر إلى مارس تتميز بقلة التساقط .

الشكل البياني رقم (02): منحنى التساقط و الحرارة لبلدية الجلفة

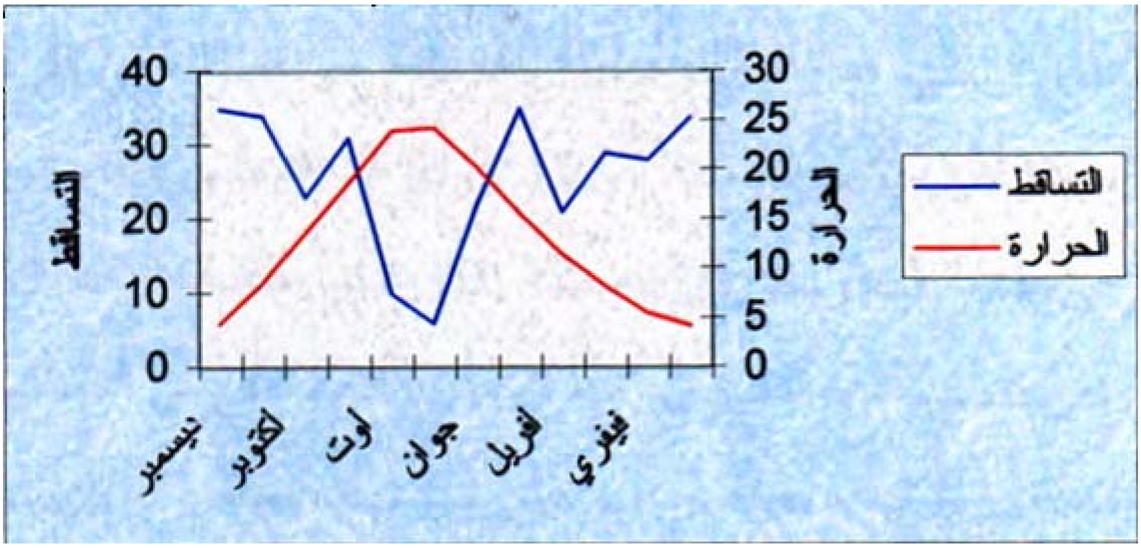

ج.الرياح السائدة : إن اتجاه و قوة الرياح يتغيران حسب فصول السنة ، في الشتاء تكون الرياح محملة بالأمطار (رياح شمالية غربية) ، و في بعض الأحيان تكون هذه الرياح الشمالية جافة و باردة صيفا ، كما تسود المنطقة رياح جنوبية جافة و حارة أو ما يعرف برياح السيروكو (15 يوم في السنة)

2.1.2 التضاريس:

إقليم بلدية الجلفة عموما مرتفع و يتراوح هذا الارتفاع ما بين 1020م كحد أدنى و 1489م كحد أقصى، و هو يتميز ب:

أ.الجبال : و تمثل أكثر من ثلث المساحة الكلية 21600 هكتار أهمها (جبال سن الباء، جبال الوسطو كاف حواص) ، هذه الجبال تشكل سلسلة من القمم تقع في شمال بلدية الجلفة ، اتجاهها جنوب غرب-شمال شرق، و يمثل جبل سن الباء الجزء الأكبر من هذه المنطقة الأكثر ارتفاعا حيث تبلغ أعلى قمة به 1489م .

ب.الهضاب: تشغل الجزء الأكبر من مساحة البلدية بحوالي 2825 هكتار و تقع على جهتين الجهة الجنوبية الغربية حتى الجنوبية الشرقية للبلدية و هي منطقة كبرى لهذه الهضاب و الجهة التي تقع شمال شرق البلدية تتخللها عدة وديان تختلف أهميتها حسب أهميتها .

3.1.2 الشبكة الهيدروغرافية :

تتكون هذه الشبكة من مجموعة من الوديان ذات النمط الفصلي و تكون عبارة عن سيول في وقت الأمطار أهمها (وادي مسكة ، وادي الغيران، وادي لزن ووادي سيدي سليمان)، كل هذه الوديان تصب في واد ملاح الذي يعتبر الوادي الأكثر أهمية في البلدية يتجه من الجنوب إلى الشمال ، هذا الوادي الذي يكون جاف في فصل الصيف ، يكون خطرا على الاحياء المحاذية له خاصة في الاشهر التي يكثر فيها التساقط ، حيث أنه يعبر المدينة من الجنوب إلى الشمال و يقسمها إلى جزأين .

2.2 الدراسة الجيولوجية :

إن التركيب الجيولوجي له أثر مباشر في التخطيط و قيام المدن إذ أصبح كم الصعب القيام بأي مشروع عمراني دون اللجوء إلى الدراسة الجيولوجية التي تتمثل في نوعية التربة و كذا الصخور السائدة في المنطقة ،بالإضافة إلى دراسة الطبقات السطحية من حيث صلاحياتها و مدى تحملها لضغط المباني .

و عموما فإن منطقة الجلفة تمتاز ببساطة تركيبها الجيولوجي و عدم تعقدها ، و ذلك لان معظم سطحها تغطيه صخور رسوبية يعود تكوينها إلى الزمن الرابع و الثالث و بالتالي فمعظم أراضي المدينة قابلة للتعمير ، من هذا الجانب إلى تلك الأراضي المحادية للوادي و المتمثلة في التربة الفيضية .

3.2 الدراسة الزلزالية:

حسب ما أشارت اليه مصلحة الزلزال بالجزائر سنة 1981 أن التراب الوطني ينقسم إلى أربعة (04) مناطق و هي (3،2،1،0) و في مقدمة المعلومات فان منطقة (0) غير معنية باستعمال تقنيات هذا الجهاز ، عكس المنطقة (3) التي تتطلب هذا الجهاز و بما أن مدينة الجلفة تقع في المنطقة(1) و الشدة القاعدية حوالي (07°) فإنها منطقة زلزالية ضعيفة جدا و هي غير مهددة بخطر الزلزال و عملية البناء لا تحتاج إلى مثل هذه الدراسات .

2. مراحل النمو العمراني لمدينة الجلفة :

يعود تاريخ المنطقة إلى العصور القديمة ، مرتبط أساسا بالاكتشافات الهامة التي تدل على اهتما م الرومان بها و هذا يرجع أساسا لموقعها الجغرافي المتميز في الوسط ، فهي تعتبر بمثابة همزة وصل بين الشمال و الجنوب الشرق والغرب و تبقى منطقتا زكار و مسعد شاهدتين على المرور الروماني لهذه المنطقة لما تحتوي من الثار.

أما مدينة الجلفة فتعود نشأتها إلى العصر الحديث حيث نشأت و تطورت وقت الإحلال الفرنسي.

و يمكن إيجاز مسار التعمير لمدينة الجلفة عبر المراحل التالية و ذلك كما هو مبين في الخريطة رقم (02)

1.2 النواة الأصلية:

تعود نشأة مدينة الجلفة كما أسلفنا الذكر إلى العصر الحديث ، حيث نشأت و تطورت في العصر الحديث ، إذا لم تكن قبلها هناك تجمعات عمرانية تذكر و إنما كانت منطقة آنذاك عبارة عن بعض التجمعات العربية (أولاد نايل)، التي تواجدت بين ولايتي الاغواط و المدية حيث كان الموقع عبارة عن ممر للقوافل التي تسلك طريق بوغاري –الاغواط ، لكن و بعد وصول الفرنسيين تم إنشاء في إطار سياسة إنشاء منطقة عسكرية محصنة حيث كانت في بدئ الأمر عن مخطط بسيط لثكنة عسكرية ذات شكل مستطيل شمال–جنوب و حي ذو ثلاثة شوارع عرضية و أخرى تقسم الحي إلى 16 قطعة .

2.2 المرحلة الاستعمارية الأولى 1830-1954

في هذه المرحلة أصبحت الجلفة بلدية استعمارية في سنة 1862 فبدأت تأخذ أهمية بإنشاء أجهزة إدارية و دينية (البلدية ، مكتبة العرب، مسجد البرج ، الكنيسة)، و كان نمو المدينة داخل أسوار محصن ة للحماية من الهجومات هذا قبل سنة 1900، أما بعدها فقد عرفت المدينة توسعات خارج السور في كل اتجاهات نذكر منها حي البرج بنسيج عصوي ، إنشاء خط السكة الحديدية و المحطة في شمال المدينة .

3.2 المرحلة الاستعمارية الثانية 1954-1962

حيث شهدت المدينة نموا ديموغرافيا مهما يرجع إلى النزوح الريفي في إطار البحث عن عمل بعد إنشاء مصانع لمعالجة الحلفاء و الخشب و اتجه التوسع نحو الشرق والجنوب و ظهرت عدة أحياء مثل حي 100دار إلى الشرق حي قناني إلى الجنوب.

4.2 مرحلة 1962-1974

في هذه الفترة ، و بعد مغادرة المستعمر الفرنسي أرض الوطن ، عرفت هذه الأخيرة نزوحا ريفيا كبيرا ، كما شهدت المدينة توسعات في كل الاتجاهات و بعدما أصبحت الجلفة مقرا للولاية اثر التقسيم الإداري لسنة 1974، وهذا ما أعطاها دفعا جديدا في مجال انجاز المشاريع الكبرى و التجهيزات و الهياكل القاعدية .

5.2 مرحلة 1974-1990

في هذه المرحلة تم انجاز المنطقة الصناعية و ظهرت المنطقة السكنية الحضرية الجديدة –Les ZHUN- بأول نواة حي 5جويلية و –ZHUN الغربية- و إعادة هيكلة مركز المدينة .

6.2 مرحلة 1990-2003

في هذه المرحلة شهدت المدينة نموا ديموغرافيا كبيرا ، حيث توسعت المدينة في كل الاتجاهات و نوجزها فيما يلي :

- من الناحية الشرقية : تم إنشاء الاحياء ذات السكنات الجماعية لبوتريفيس على طول محور الطريق الوطني رقم 46 الذي يربط مدينة الجلفة بمدينة بوسعادة ، كما تم انجاز تجهيزات تعليمية مثل الثانوية المتشعبة .
- من الناحية الجنوبية الشرقية : تم انجاز أحياء كل من تجزئة حاشي معمر ، مسعودي عطية ، المقر الجديد لولاية و كذا حي الحدائق و ذلك على طول الطريق الولائي رقم 189 و الذي يربط المدينة بمدينة مسعد بالإضافة إلى المركب الرياضي ، الاقامتين الجامعيتين للذكور و الإناث و بعض المعاهد العليا .
- من الناحية الغربية : نجد كل من الأحياء الزريعة ، البيانة 40، حي الفصح و المركز الجامعي و كذا المحطة البرية للمسافرين .

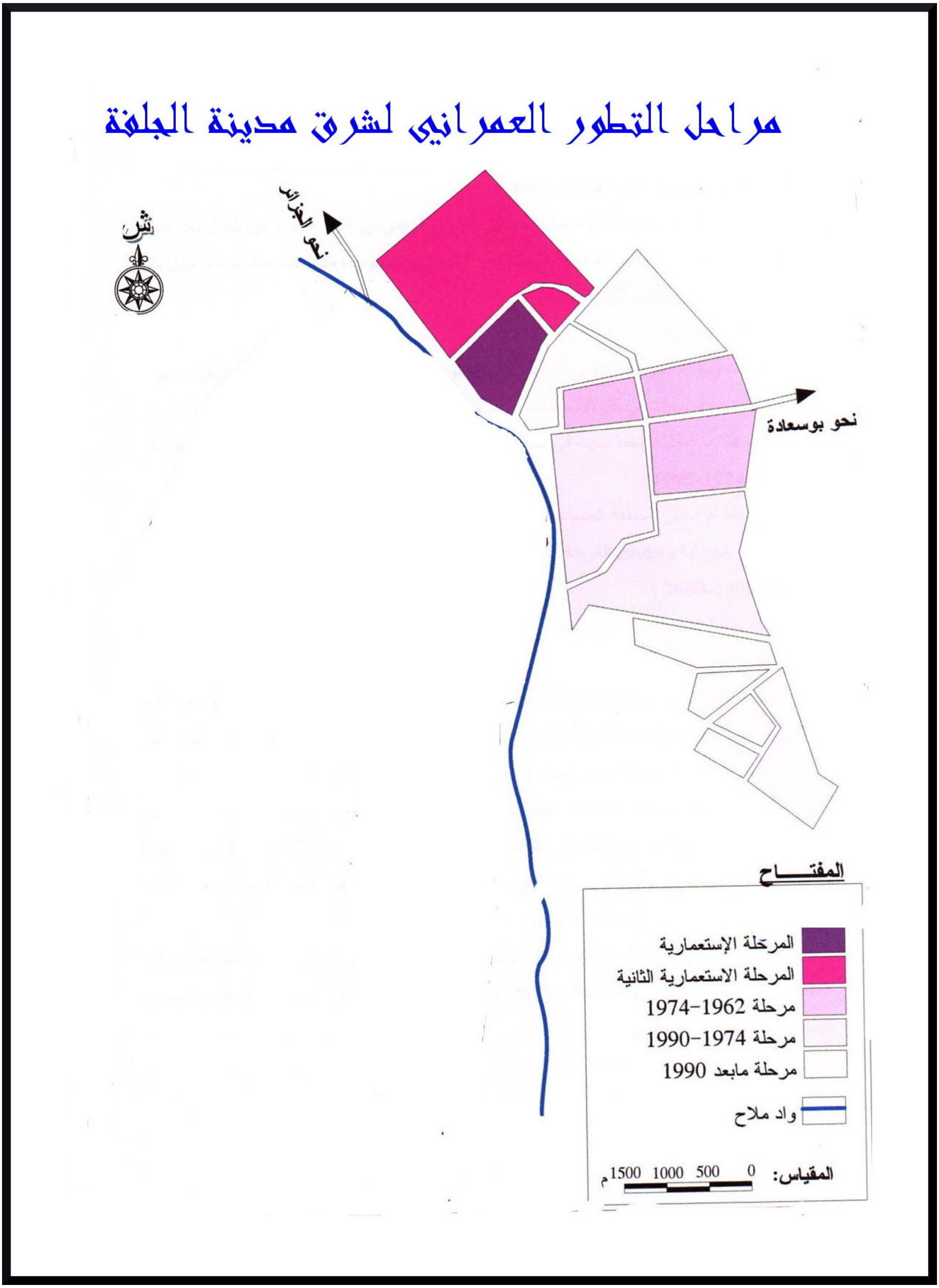

خارطة رقم (02) : مراحل التطور العمراني لمدينة الجلفة

3. تحليل النسيج العمراني :

تعتبر الوظيفة السكنية ،الوظيفية الأولية ،"حيث تحتل الاستخدامات السكنية المرتبة الأولى بالنسبة لجميع الاستخدامات الأخرى متداخلة معها لدرجة أنه يصعب الفصل بين هذه الوظيفة و الوظائف الأخرى ، خاصة عندما نقترب من المركز حيث تكثر الوظائف و تتعدد الاستخدامات من سكن و تجارة و خدمات ".1

1.3 تطور الحظيرة السكنية :

عرف السكن في مدينة الجلفة تطورا عبر مراحل مختلفة تتغير نسبة الزيادة حسب الانجازات في كل مرحلة و نفس الشيء بالنسبة لمناطق التبعثر و الجدول الآتي يبين ذلك :

جدول(05) : تطور عدد المساكن حسب المناطق لبلدية الجلفة .

المناطق	التجمع الحضري		مناطق التبعثر		المجموع	
السنوات	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1977	6587	92.32	548	7.68	7135	100
1987	11141	93.52	772	6.48	11913	100
1998	28248	98.04	564	1.96	28812	100
2002	331567	97.43	884	2.57	34451	100

المصدر .الإحصاء العام للسكان و السكن لسنوات 98/87/77+ديوان الترقية و التنسيير العقاري لمدينة الجلفة 2002

الشكل البياني(03) : تطور عدد المساكن في بلدية الجلفة حسب المناطق

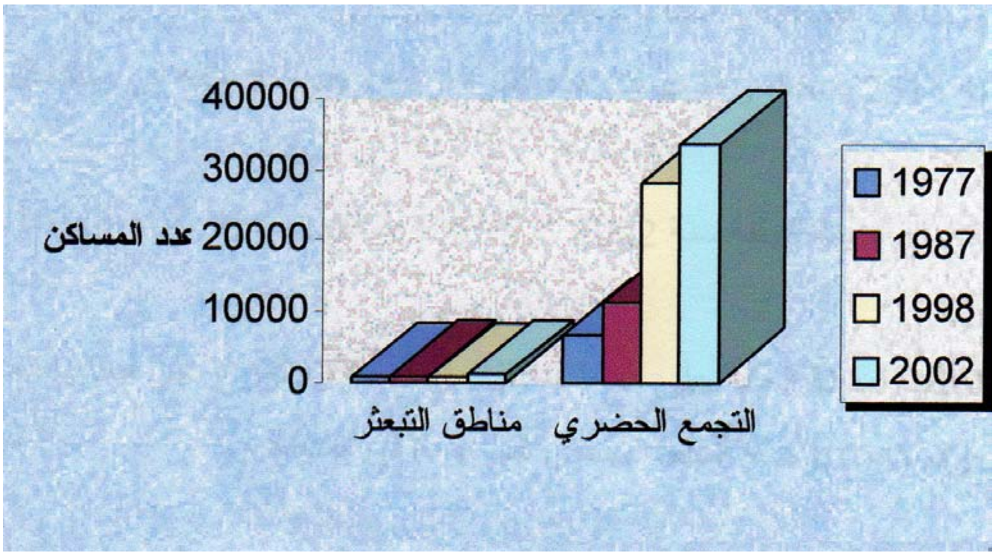

1- مقرر "التقنيات المدنية "السنة الرابعة تهيئة عمرانية ، الأستاذة لويزة عميرش.

من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور الحظيرة السكنية إلى الفترات التالية :

1.1.3 الفترة ما بين (1966-1977):

عرفت بلدية الجلفة تعميرا بطيئا في هذه الفترة ، إذ بلغ عدد المساكن فيها 7135 أي بزيادة قدرها 3120 مسكنا من المجموع الكلي لها و هي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الزيادة السكنية ، و قد تركزت هذه الزيادة في التجمع الحضري الذي انتقل فيه عدد المساكن من 3680 مسكنا إلى 6587 مسكنا .

2.1.3 الفترة ما بين (1977-1987):

عرفت هذه الفترة تطورا سكنيا لا بأس به مقارنة بالفترة السابقة و هو بطيء مقارنة بالزيادة السكانية ، حيث قدرت هذه الزيادة ب 4778 مسكنا إلا أن هذه الزيادة تركزت في التجمع الحضري الذي انتقل فيه عدد المساكن من 6587 إلى 11141مسكنا بزيادة قدرها 4554 مسكن أي بنسبة 95.37 % من مجموع الزيادة في حين أن عدد المساكن في منطق التبعثر عرف زيادة طفيفة بزيادة قدرها 224 مسكنا أي بنسبة 4.63 % و من أهم الانجازات التي عرفتها هذه الفترة تجزئة بوتريفيس و حي محمد شعباني .

3.1.3 الفترة ما بين (1987-2002):

في هذه الفترة عرف التجمع الحضري زيادة كبيرة إذا ما قورنت بالفترات السابقة فقد انتقل عدد المساكن من 11141 إلى 28248 مسكنا ، بزيادة قدرها 17107 مسكن أي بثلاث أضعاف من الفترة السابقة ، حيث بلغت نسبة الزيادة 101.25 % أما بالنسبة لمناطق التبعثر فقد عرفت نقصا في عدد المساكن حيث انخفض العدد من 772 إلى 564 مسكنا ، و يفسر هذا التحول بعدة عوامل من أهمها حالة الامن التي عرفتها المنطقة في العشرية الأخيرة كما شهد التجمع الحضري في هذه الفترة عددا من المشاريع السكنية تجسدت على أرض الواقع في شكل بناءات فردية ضمن تجزئة حيث تم توزيع أكثر من 3403 قطعة أرضية ، و في شكل بناءات جماعية و نصف جماعية من أهمها حي 05 جويلية ، الواقع شرق المدينة الذي بلغ عدد المساكن به 2514 مسكنا ، و قد عرفت هذه الفترة نزوحا ريفيا أدى معه إلى استفحال ظاهرة البناء الفوضوي كما بلغ عدد المساكن في مدينة الجلفة سنة 2002، 33567 مسكن .

2.3 درجة تجهيز المسكن :

المقصود بالشبكات الموصلة بالمسكن شبكات الكهرباء و الغاز و المياه الصالحة للشرب و شبكة تصريف المياه، و هي تؤدي دورا هاما في الحياة اليومية للسكان كما توفر الراحة و الاستقرار و لمعرفة درجة تجهيز المساكن في المدينة الجلفة اعتمدنا على وثيقة المتجزئات لإحصاء سنة 1998

الجدول رقم (06): درجة تجهيز المسكن بالشبكات المختلفة

	عدد المساكن المشغولة	الماء	الكهرباء	شبكة تصريف المياه
العدد	20839	16882	16793	18251
النسبة (٪)	100	81.01	80.58	87.60

المصدر : الإحصاء العام للسكن 1998+ دراسة ميدانية.

1.2.3 شبكة المياه الصالحة للشرب :

بلغ عدد المساكن الموصولة بشبكة المياه الصالحة للشرب 16882 مسكنا أي بنسبة 81.01 % من مجموع المساكن المشغولة، و حسب وثيقة وضعية التجهيزات في مدينة الجلفة فان الاحياء التي تعاني من توصيل شبكة المياه الصالحة للشرب هي الاحياء ذات البناء الفوضوي.

2.2.3 شبكة الكهرباء:

فيما يخص عدد المساكن الموصلة بالكهرباء 16793 مسكنا أي نسبة 80.58 % من مجموع المساكن المشغولة أي قرابة 20 % من المساكن غير موصولة به\ه الشبكة حيث اضطر سكانها لجلب الخيوط الكهربائية بطرق فوضوية و في غالبيتها هي البناءات الفوضوية .

3.2.3 شبكة تصريف المياه :

فيما يخص عدد المساكن الموصلة بشبكة تصريف المياه فقدر ب 18251 مسكنا أي ما يعادل 87.60 % من إجمالي المساكن المشغولة في المدينة.

و باعتبار الشبكات الثلاث من الحاجيات الأولية و الضرورية لأي مسكن فانه استنادا إلى المعطيات السابقة نستنتج إن هناك نقص في تجهيز المساكن عبر إحياء المدينة و خاصة في البناءات الفوضوية لهذا قامت مديرية التعمير كما جاء معنا بادماج بعض الاحياء ذات البناء الفوضوي في النسيج العمراني بتهيئته و ربطه بالشبكات الأساسية.

3.3 الكثافة السكنية:

1.3.3 الكثافة السكنية حسب القطاعات العمرانية :

تعد الكثافة السكانية نتاجا للعلاقة بين المساحة و عدد المساكن الموجودة في الهكتار الواحد ، كما تمكننا من معرفة المناطق أو القطاعات الأكثر تعميرا و المتوسطة و الضعيفة و تختلف الكثافة السكنية في مدينة الجلفة من قطاع لاخر و من منطقة لأخرى ، فيتضح لنا أن الكثافة السكنية في مدينة لجلفة تتراوح قيمتها بين 50 مسكن /هكتار و أكثر من 200 مسكن /هكتار و عليه يمكن تقسيم هذا المجال إلى أربعة فئات كما هو موضح في الخارطة .

1. كثافة سكنية ضعيفة :

و هي المناطق التي يقل فيها عدد المساكن و تكون ذات مساحة كبيرة و جاء حصرها في مدينة الجلفة بأقل من 50 مسكن /هكتار و هي تحتل أكبر مساحة و تتواجد على أطراف المدينة و خاصة في المنطقة الزراعية و الصناعية في الجهة الجنوبية من المدينة .

2. كثافة سكانية متوسطة:

وهي المناطق التي يكون فيها عدد المساكن يتوازن مع المساحة المشغولة و جاء حصرها في مدينة الجلفة من 50-100 مسكن /هكتار و تتواجد غالبية هذه المناطق في الجهة الغربية حيث يكثر السكن الفردي .

3. كثافة سكنية كبيرة :

وهي المناطق التي يكون فيها عدد المساكن مرتفعة نوعا ما عن المساحة المشغولة ، و جاء حصرها في مدينة الجلفة من 100-200 مسكن / هكتار و تتواجد خاصة في مركز المدينة و في الجهة الشمالية الشرقية .

4. كثافة سكنية كبيرة جدا:

وهي المنطقة التي يكون فيها عدد السكان مرتفعة جدا إذا ما قورن بالمساحة المشغولة و جاء حصرها في مدينة الجلفة بأكثر من 210 مسكن /هكتار و توجد هذه المنطقة في مركز المدينة حيث تتركز التجهيزات و في الجهة الجنوبية الشرقية .

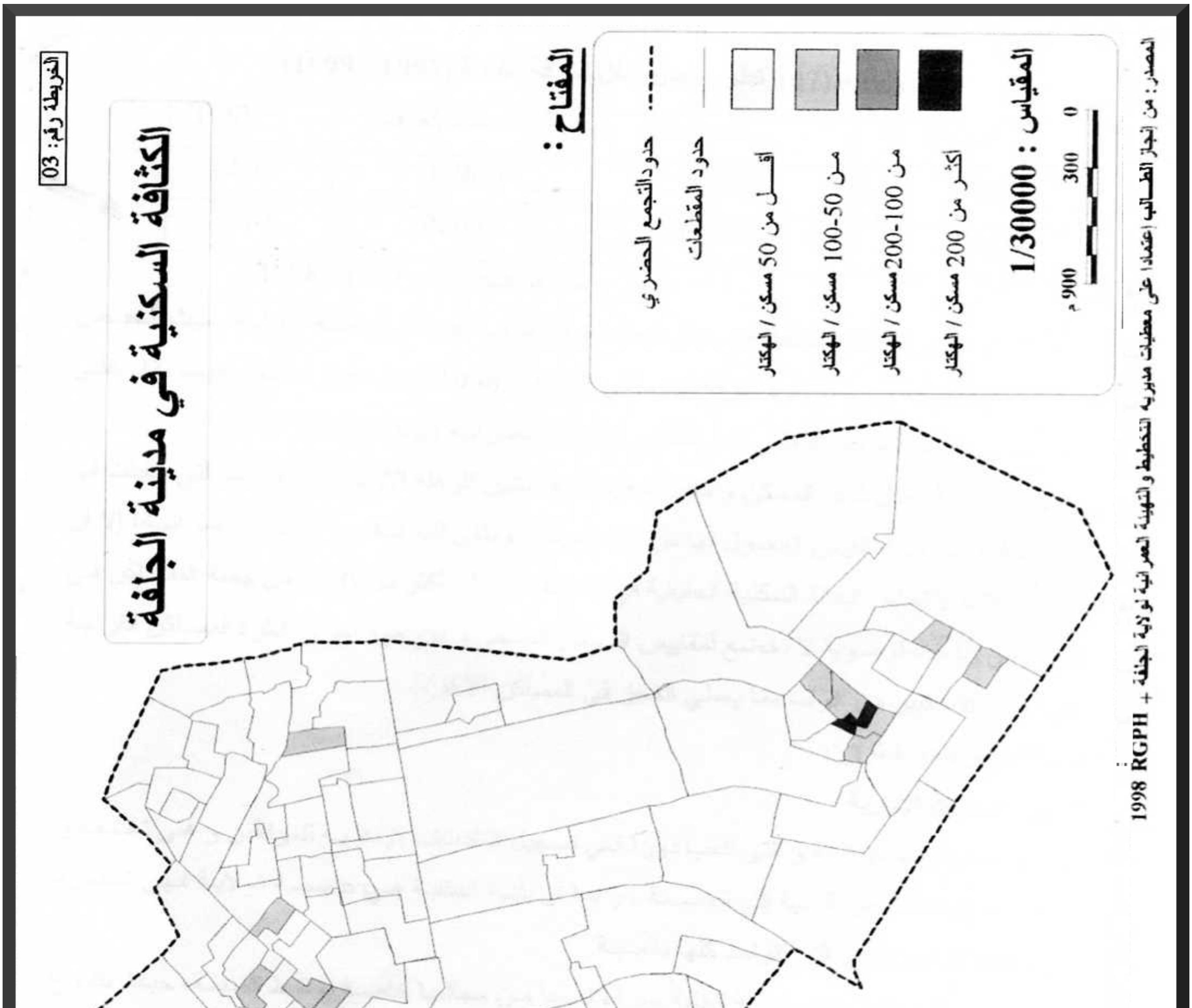

خارطة رقم (03) : الكثافة السكانية في مدينة الجلفة

2.3.3 معدل شغل المسكن :

وهو العلاقة بين السكان و عدد المساكن في منطقة ما ، كما يعبر عن مدى اكتظاظ المسكن بالأفراد و يعطينا فكرة عن حجم الأسرة و يمكن أن يكون مؤشر للمستوى المعيشي للأسرة و لمعرفة تطور معدل شغل المساكن في مدينة الجلفة ، اعتمدنا على تعداد 1987 و 1998 بالإضافة إلى إحصاء 2002 الذي تم الحصول عليه من قبل مديرية التعمير و البناء .

جدول رقم (07) : تطور معدل شغل المسكن في مدينة الجلفة

السنوات	عدد السكان	عدد المساكن	معدل شغل المسكن
1987	83162	11141	7.46
1998	158644	28248	5.62
2002	176447	33567	5.25

المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكن 87-98+ مديرية التعمير و البناء

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل شغل السكن في مدينة الجلفة قد عرف انخفاضا حيث قدر ب 7.46 فرد/ مسكن سنة 1987 و بقي يراوح نفس العدد سنة 2002 ، و يفسر هذا الانخفاض بتضاعف عدد المساكن في العشرية الأخيرة ، و هو معد مشجع حيث أنه أقل من المعدل المعمول به من طرف المركز الوطني للدراسات و الأبحاث العمرانية C.N.E.R.U و هو 6 أفراد /مسكن .

3.3.3 معدل شغل الغرفة :

يعتبر نتاجا للعلاقة بين السكان و عدد الغرفة و تختلف باختلاف أنماط المساكن ، و بالنسبة لمدينة الجلفة فان معدل شغل الغرفة انخفض إلى 1.61 فرد /غرفة حسب إحصاء 1998 كما يتضح من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (08) . تطور معدل شغل الغرفة للفترة (1998/1987)

السنوات	عدد السكان	عدد الغرف	TOP
1987	83162	34900	2.38
1998	158644	98084	1.61

المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكن 1987-1998

من خلال الجدول الاخير نلاحظ أن معدل شغل الغرفة عرف تحسنا في منطقة الدراسة ، حيث انخفض من 2.38 فرد /غرفة إلى 1.64 فرد/غرفة بين سنتين 1987 و 1998 وهو معيار مشجع حيث يقل على المعيار الذي يعتمده المركز الوطني للدراسات و الأبحاث العمرانية (2فرد /غرفة).

من خلال دراسة معدل شغل المسكن و معدل شغل الغرفة يتبن للوهلة الأولى أن معدلات التي سجلت في مدينة الجلفة تقارب المقاييس و المعمول بها من قبل المركز الوطني للدراسات و الأبحاث العمرانية إلا إن هذه المعدلات لا تعكس الحالة السكنية الحقيقية في المدينة ذلك لأن أكثر من 10 % من جملة المساكن في المدينة هي بناءات فوضوية لا تخضع لمقاييس المسكن الصحي و من جهة أخرى كثرة المساكن الفردية التي تضم عدد كبير من الغرف مما يغطي العجز في المساكن الأخرى .

4.3 الوظيفة التجارية :

باستقرار السكان تنشأ التجارة و باستقرارها يستقطب السكان. مدينة الجلفة بحكم أنها عاصمة للولاية و موقعها الاستراتيجي ال\ي يتوسط الولاية و من جهة أخرى توسطها للتراب الوطني حيث تبعد عن العاصمة ب 300 كلم ، بالإضافة أنه يمر على المدينة طريقين وطنيين و هما الطريق رقم 1و الطريق رقم 46 فهي إذا حلقة وصل بين الشمال و الجنوب و بين الشرق و الغرب ، و هذه الميزات الأساسية للمدينة تجعل من النشاط التجاري الططابع المميز لمدينة الجلفة، هذا ما يفسر استغلالها لمجال واسع من المجال العمراني.

1.4.3 الأسواق التجارية :

نجد أن مدينة الجلفة تحوي على أربع أسواق متنوعة تعرض بها السلع و المنتجات، فمنها اليومية كسوق وسط المدينة و سوق بوتريفيس و سوق بن جرمة و هي أسواق مغطاة تحوي على محلات تجارية تختص في بيع الخضر و الفواكه و كذا المواد الغذائية و اللحوم ملبية الحاجيات الآنية للسكان، و أسبوعية المتمثلة في سوق الجمعة، وبما إن هذا الاخير يعتبر سوق أسبوعي فقط فقد استغلال مجاله المهيأ خلال أيام الأسبوع فكان يوم الجمعة سوق يخص سكان المدينة حيث تباع فيه الأمتعة و السلع القديمة ، وسوق الأحد تعرض به مختلف السلع و المنتجات للملابس الجاهزة بالتجزئة و الجملة، و سوق يوم الاثنين للمواشي حيث يتعدى نطاق إشعاعه حدود الولاية، و هذا بهدف البحث عن مدا خيل ضريبية جديدة للبلدية من جهة، و خلق مناصب عمل من جهة أخرى.

2.4.3 البيع بالتجزئة :

تحتوي المدينة على ألوان عديدة من التجارة بالتجزئة موزعة على مجال المدينة بشكل عشوائي و تتركز أساسا في مناطق الكثافة السكانية العالية أين يكون الطلب على مختلف السلع كبيرا و تقل كثافتها في المناطق السكانية ذات التجمع السكني الضعيف.

3.4.3 التجارة بالجملة :

إن من مميزات التجارة بالجملة لمدينة الجلفة تواجدها بشكل كثيف و في مناطق محددة ، حيث نجد انه هناك تنوعا كبيرا في الأنشطة التجارية الممارسة و نجد إن تجارة المواد الغذائية و تجارة الخضر و الفواكه تستحوذان على أكبر نسبة من مجموع التجارة بالجملة ثم تليها المنتجات الأخرى حسب احتياجات السكان، ومن خلال معاينتنا الميدانية نجد أن هذا النوع من التجارة يتركز في وسط المدينة خاصة في شارع سيدي نائلو شارع الأمير عبد القادر.

ومنه نستخلص بأن مدينة الجلفة تزخر بكل أنواع التجارات عددا و مساحة و تخصصا في نفس الوقت ، فهي تتوفر كل ما يحتاجه السكان القاطنين بها و حتى الخارجين عن نطاق حدودها، خاصة و أنها ترتكز على هيكل قاعدي هام جدا ألا و هو شبكة الطرق التي تربطها بمختلف المناطق سواء كانت القريبة أو البعيدة منها، و قد زاد رواج النشاط التجاري في المدينة في العشرية الأخيرة بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلدية حيت توقيف عدة وحدات صناعية أدى معه إلى تسريح عمالها فتوجه البعض منهم إلى النشاط التجاري.

5.3 الخدمات في مدينة الجلفة:

1.5.3 الخدمات الإدارية:

تقوم بها التجهيزات الإدارية و التي تلعب دورا في تسهيل الخدمات الإدارية للمواطن و هي تختلف و تترتب أهميتها ابتداء من البلدية إلى العاصمة ، و بما أن بلدية الجلفة هي عاصمة الولاية فهي تستحوذ على معظم التجهيزات و التي تتواجد كلها بالمدينة .

تشغل التجهيزات الإدارية في مدينة الجلفة حيزا واسعا من مجالها خاصة بوسط المدينة ، حيث تتنوع بتعددها .

2.5.3 الخدمات الصحية :

تعتبر الخدمات الصحية أحد مكونات المجال العمراني الأساسية ، وذلك للدور الحساس و الهام الذي تلعبه في خدمة السكان و يعد تواجدها ضروريا كممون عمراني يصعب الاستغناء عنه داخل النسيج الحضري ، ومن خلال المعطيات المستقتاة من مديرية الصحة فلدينا على مستوى مدينة الجلفة مستشفى واحد يقع في حي شعباني ، يحتوي على 320 سرير له العديد من التخصصات ، و يغطي حاجات 236452 ساكن ينتشرون عبر أغلب بلديات ولاية الجلفة ، كما أنها تحتوي على مجمعين صحيين يوجدان في عين الشيخ و حي الفلاح ، و ثلاث مراكز صحية موزعة على الاحياء التالية حي البرج و حي بوتريفيس و حي بن جرمة ، و قاعة علاج تقع في حي 05 جويلية ، بالإضافة إلى مصلحة المعوقين حركيا.

3.5.3 الخدمات الاجتماعية :

تعتبر التجهيزات الثقافية من أهم المكونات الحضرية و ذلك يبع الروح الالمدينة،ختلف فروعها و لكننا نجد أن التجهيزات الثقافية قليلة في مدينة الجلفة مقارنة بحجم المدينة (مركزان ثقافيان و سينما وأربع دور شباب) ، أما التجهيزات الرياضية التي لا تقل أهمية عن سابقتها من حيث بعث الروح التنافسية و الترفيهية ، فإن مدينة الجلفة تتوفر على منشآت رياضية معتبرة من أهمها المركب الرياضي الذي فاق إشعاعه الاستقطابي حدود البلدية ليصل إلى البلديات المجاورة .

أما التجهيزات الدينية فتتوفر المدينة على 33 مسجدا يتوزعون عبر مجال المدينة ، كما أن هناك نقص كبير في مساحات اللعب و المساحات الخضراء.

4.5.3 الخدمات التعليمية :

فيما يخص الطوران الأول و الثاني من التعليم الأساسي فتحتوي المدينة على 74 مدرسة بها 722 قسم ، معدل شغل القسم بهذا الطور (TOC=52) و هو مرتفع جدا إذا ما قورن بالمعدل الوطني المقدر ب 40 تلميذ /القسم ، أما فيما يخص الطور الثالث فهناك 23 مؤسسة ب 358 قسم و بمعدل شغل TOC=37 و هو متوسط .أما التعليم الثانوي فلدينا 09 ثانويات بالمهني، و معدل شغل القسم (TOC= 41) و هو مرتفع إذا ما قورن بالمستوى السابق و هذا يجعلنا نقول بأن عدد الثانويات لا يتماشى مع العدد الكبير للاكماليات بمعدل 09 اكماليات لكل ثانوية ، أما المنشآت الجامعية فتحتوي المدينة على مركز جامعي و معهد و وحدة جامعية تتبعها ثلاث إقامات جامعية واحدة لذكور و أخربتان للإناث كما أن نفوذ هذا النوع من التجهيزات يمتد عبر كامل تراب الولاية و يمتد إلى الولايات المجاورة .

كما يتواجد بالمدينة ثلاث مراكز للتكوين المهني ، و مدرسة لصغار المكفوفين و الصم البكم .

6.3 شبكة الطرق :

تقع مدينة الجلفة في نقطة تقاطع أربع طرق ، الطريق الوطني رقم (01) من الشمال إلى الجنوب و يعبر مركز المدينة ليربطها بالاغواط في الجنوب ، الطريق الوطني رقم (46) ينطلق من مركز المدينة باتجاه مدينة بوسعادة (مسيلة) في الشرق ، الطريق الولائي رقم (189) باتجاه بلدية المجبارة في الجنوب الشرقي ، و يمتد إلى بلدية مسعد .

كما تتوفر مدينة الجلفة على طرق أولية و ثانوية مهمة ، و توزيعها على مجال المدينة مبين في الخارطة ...

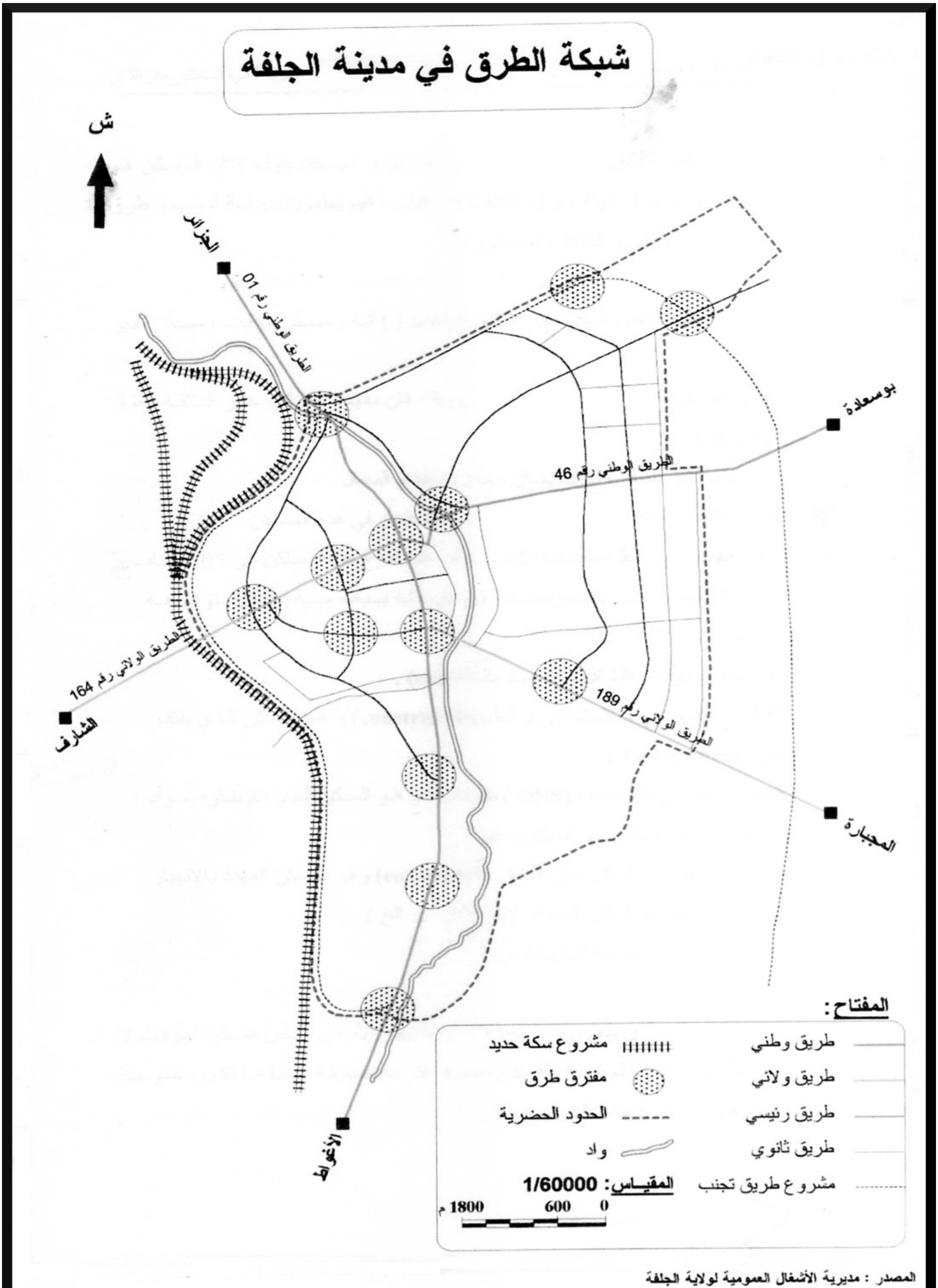

خارطة رقم (04) : شبكة الطرق في مدينة الجلفة

4. حركة السكان:

نقصد بهذا التغيير في عدد السكان من فترة إلى أخرى و هذا مرتبط ارتباطا و وثيقا بالعوامل الطبيعية المتمثلة في المواليد و الوفيات ، و العوامل الغير الطبيعية تتمثل في الأجهزة التي تخضع بدورها إلى عوامل اقتصادية و اجتماعية ، مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض عدد السكان .

1.4 المواليد :

"تعتبر المواليد من أهم مكونات النمو السكاني، فهي تفوق الوفيات والهجرة في الظروف العادية "(1)

2.4 الوفيات:

و هي تؤثر أيضا بشكل و اصح في تغيير السكان .

3.4 الزيادة الطبيعية :

و تمثل الفرق بين المواليد و الوفيات و تعرف الزيادة الطبيعية تغييرا طفيفا من سنة إلى أخرى و على العموم فهي تنحصر في حدود (4000) فردا، و يقدر معدل الزيادة الطبيعية ب :4641 فردا في السنة و هي زيادة معتبرة .

4.4 الهجرة :

الهجرة ظاهرة ديموغرافية هامة تميز بها الإنسان على مر العصور ، و هي تعني انتقال السكان من مجال جغرافي إلى آخر مما يحدث تغييرا في توزيع السكان في أي منطقة و ما يترتب على ذلك من نتائج ايجابية أو سلبية على المناطق المهاجر منها أو إليها.

فالهجرة إحدى العوامل المؤثرة في حركة السكان ، فهي تؤدي إلى تزايد عدد السكان أو تراجعه، و تتجلى دوافع الهجرة في العوامل التالية :

- استحواذ المدينة على جل النشاطات التجارية و الاقتصادية .
- ظاهرة الصناعة التي استقطبت اليد العاملة.
- الوظيفة الإدارية و الخدماتية.
- الوضع الأمني و الاستقرار.

وقصد التطرق لهذا العنصر، و مدى تأثيره على النمو السكاني و العمراني لمدينة الجلفة ارتأينا، و ذلك حسب ما حصلنا من معطيات من الديوان الوطني للإحصاءات (ONS) و معالجتها، أن نتناول هذا العنصر على حالتين :

أولا: الهجرة داخل الولاية .

ثانيا:الهجرة من خارج الولاية.

1- سعيد مريبعي – التغييرات السكانية في الجزائر د.م.ج الجزائر 1984

أولا : الهجرة داخل الولاية

من خلال معطيات الديوان للفترة الممتدة بين 1987و 1998 نجد أن بلدية الجلفة استقطبت مجموع 13644 مهاجرا ن في حين غادرها 5968 مهاجرا باتجاه مختلف البلديات ، و هذا بصافي هجرة قدر ب 7676 مهاجرا ، مما يدل على أن بلدية الجلفة في هذه الفترة كانت منطقة جاذبة للسكان ، ذلك بحكم موقعها الجغرافي و مركزها الإداري بصفتها عاصمة للولاية.

ثانيا :الهجرة من خارج الولاية

من خلال نفس المصدر السابق و لنفس الفترة ظهر لنا جليا أن حوالي نصف (1/2) المهاجرين الذين استقبلته بلدية الجلفة جاؤو من ولايات كل من المسيلة ، الجزائر، المدية، و أدرار وذلك ب :959، 859، 630، 583 مهاجرا لكل ولاية على الترتيب ، و يعود ذلك إلى حكم موقع البلدية بالنسبة للوطن عامة ، و بالنسبة السالفة الذكر خاصة باستثناء ولاية أدرار ، إذ نجد أن الجلفة تشترك في الحدود ولايتي المدية و المسيلة ، كما أنها ليست بالبعيدة عن الجزائر و يفسر استقطاب بلدية الجلفة لهذا العدد من المهاجرين بالقفزة التي عرفتها في السنوات الأخيرة فيما يخص السكنات المنجزة من خلال ما استفادت منه من برامج سكنية و بعث الروح في الحركة التجارية بالمدينة ، حيث أصبحت بمثابة نقطة التوزيع لمختلف المواد التجارية خاصة تجارة الجملة نخص ذكرا تجارة الخضر و الفواكه ، و تجارة المواد الغذائية و ذلك لسبيل المثال، لا لسبيل الحضر.

ثم نجد بعض الولايات تحل ثانيا ، و بحجم هجرة متوسط نخص بالذكر كل من ولاية تيارت ، ولاية بسكرة وولاية غرداية بـ: 365 ،277 و 209 مهاجرا على الترتيب ، و تحل آخرا و بنسب ضعيفة باقي الولايات على سبيل المثال نجد ولاية النعامة بمهاجرين اثنين ولاية سوق أهراس بـ: 5 مهاجرين .ثم ولاية عين تيموشنت بـ:10 مهاجرين ، و هذا يرجع أساسا وبالدرجة الأولى إلى بعد مثل هذه الولايات عن منطقة الدراسة و ارتباطها إقليميا بولايات أخرى .

الباب الثاني:

الإطار الميداني للبحث

الفصل الرابع:

منهجية البحث

تمهيد:

لا شك أن الإطار الميداني التطبيقي في البحوث الاجتماعية دعامة أساسية يعزز و يقوي الإطار النظري فيهان و الدراسة الميدانية تجعلنا نصل إلى اقتراحات و حلول بنّاءة للإشكالية المطروحة، لذلك عمدنا اختيار عيينة تمثل مجتمع البحث، و اتبعنا مجموعة من الإجراءات المنهجية، كتحديد مجالات الدراسة و المنهج المستخدم في الدراسة و الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

1. مكان و زمان إجراء البحث

- **المجال المكاني :**

تناولت هذه الدراسة 5 أحياء ، كلها تنتمي إلى مدينة الجديدة بالجلفة و هي : حي 05 جويلية ،حي الوئام ، حي الحدائق ، حي مسعودي عطية و حي بوخالفة.

- **البعد الزمني :**

استغرق هذا البحث مدة طويلة تجاوزت السنة و هذا كله من أجل الاحتكاك بالواقع و بالتالي التعمق في الدراسة.

2. مجتمع البحث و عينة الدراسة :

أ- **مجتمع البحث :** هو مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى و التي يجري عليها البحث و التقصي [1] فعليه فان مجتمع بحثنا يضم 5 أحياء : حي 05 جويلية ،حي الوئام ، حي الحدائق ، حي مسعودي عطية و حي بوخالفة و قد اخترنا هذه الاحياء كونها جميعا توجد في المدينة الجديدة بالجلفة أي أنها من الجهة الشرقية للمدينة.

ب- **عينة البحث :** هي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين [2] و لقد قمت بأخذ عينة ممثلة عن كل حي و أخذت بعين الاعتبار الفارق في عدد السكان من حي لآخر لذلك جاء بعض العينات أكبر من العدد الآخر و لقد اعتمدت في اختيار هذه العينة على طريقة العينة العشوائية البسيطة[3] و التي هي أخذ عينة بواسطة السحب بالصدفة من بين مجموع عناصر مجتمع البحث و ذلك عن طريق استعمال الإعلام الآلي،بعد ترقيم الأسر.

فكانت العينات كما يلي :

- عينة (أ): 75 ممثلة في حي 5 جويلية .
- عينة (ب): 75 ممثلة في حي الوئام .
- عينة (ج): 75 ممثلة في حي الحدائق .
- عينة (د): 20 ممثلة في حي مسعودي عطية .
- عينة (ه): 20 ممثلة في حي بوخالفة .

---

1) موريس أغرس،منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ترجمة بوزيد محراوي و آخرون،دار القصبة للنشر، ط1 ، الجزائر 2004، ص 298

2) المرجع السابق ص 301

3) المرجع السابق ص 304

3. منهج الدراسة :

إن نجاح أي بحث متوقف على مدى نجاح المنهجية المتبعة فيه، هذا ما جعلها تستقل بعلم خاص بها هو علم المناهج أو الميتدولوجيا و تعرف المنهجية على أنها جملة الأساليب و التقنيات التي توجه تصميم البحث ، و تقود الطريقة العلمية[1]. فالمنهج هو مجموعة من العمليات المنظمة ترمي إلى الوصول نحو تحقيق هدف معين و لأن المناهج متعددة فإن طبيعة موضوع البحث هي من تحدد اختيار المنهج الملائم له .

فقد وجدت في المنهج الوصفي التحليلي المنهج الملائم لهذه الدراسة الميدانية فهو أحد أهم المناهج المستعملة في البحوث التربوية و النفسية و الاجتماعية ، و يعرف هذا المنهج بأنه طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية وأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها و صفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا و فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة و يوضح خصائصها و أما التعبير الكمي فيعطيها و صفا رقميا يوضح مقدارها أو حجمها و درجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة [2] فهذا المنهج يهتم إذا بدراسة جميع خصائص الظاهرة و أبعادها في إطار معين و يقوم بتحليلها استنادا للبيانات المجمعة حولها ثم محاولة الوصول إلى أسبابها ، و بالتالي الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم .

1- M.Angers Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines Ed: Casbah .Alger 1977.P58

2- عمار بحوش محمد محمود الذنيبات ، مناهج البحث و طرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة الجزائر 2001 ص 139

4. أدوات الدراسة :

إن طبيعة العينة فرضت علينا أنواعا من أدوات الدراسة فكون أن العينة تتمثل في مجموعة من الأشخاص يختلقون في مستواهم العلمي و الثقافي و الاقتصادي و الاجتماعي و جدنا أن هذا البحث يتطلب أكثر من أداة ، ثم أن جمع المعلومات و البيانات استدعى منا هذا التوجه، هذا ما جعلنا نستخدم هذه الأدوات :

أ- **الملاحظة :** و هي عملية مراقبة و مشاهدة سلوك الظواهر و المشكلات و مكوناتها المادية و البيئية و متابعة سيرها و اتجاهها و علاقاتها بأسلوب علمي منظم و مخطط و هادف بغية التفسير و تحديد العلاقات بين المتغيرات و بالتالي التنبؤ بسلوك الظاهرة [1] ، و قد ساهمت هذه الملاحظة في جمع معلومات محددة حول الموضوع كشفت لنا عن واقع النسيج العمراني لمدينة الجلفة و توسعه نحو الشرق فمكنتنا هذه الملاحظة من الاقتراب أكثر، ذلك و أن الباحث في علم الاجتماع لا يلاحظ الحقيقة الاجتماعية بقدر ما يلاحظ ممارساتها على حد تعبير "الآن تورين "[2]

ب- **المقابلة** : هي تقنية مباشرة تستعمل في مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة كما تستعمل في بعض الأحيان في مساءلة جماعات و لكن بطريقة نصف موجهة و تستعمل المقابلة عادة إما للتطرق إلى ميادين مجهولة و إما للتعرف على العناصر المكونة لموضوع ما و التفكير فيه قبل التحديد النهائي لمشكلة البحث [3]، إن طبيعة البحث جعلتني أستعمل هذه الأداة حيث قمت بعدة مقابلات سواء أثناء اختيار مشكلة ، أو أثناء معالجتها وقد مست المقابلات كل من.......

ت- الاستبيان:

و هو أداة تشمل جملة من الأسئلة أو الجمل الخبرية الواضحة و الهادفة التي يطلب من المستجوب الإجابة عليها بطريقة يحددها الباحث حسب أهداف البحث ، و هي من أهم الأدوات المستخدمة في البحث العلمي كونها أسرع وسيلة لجمع المعلومات من أكبر عينة بطريقة مباشرة و في وقت قصير[4] .

1- موريس انجوس:منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، دار القصبة للنشر بدون طبعة الجزائر1996 ص 184.

2-A.touraine : Pour la sociologie Ed de seuil 1974 P25

3- المرجع السابق ص 197.

4- المرجع السابق ص 207

و لقد استخدمنا هذه الأداة مع جميع عناصر العينات الخمس ، حيث سلمنا الاستبيان إلى كل المستجوبين في هذه الأحيان و ضم هذا الاستبيان 14 سؤالا منها جاء على شكل مغلق ، تكون الإجابة عليه إما بنعم أو لا و اغلب الأسئلة حملت أجوبة متعددة يختار المستجوب ما يراه مناسبا .

و قد تناولت الاستمارة ثلاث محاور رئيسية هي :

- المحور الأول : معلومات شخصية .
- المحور الأول : و المتعلق بالحالة الاجتماعية و الاقتصادية للمستجوب.
- المحور الثاني: و يتعلق بالمعلومات الخاصة بحي و سكن المستجوب .

د- الأسلوب الإحصائي :

تستدعي الضرورة في بعض الأبحاث العلمية استخدام بعض الأساليب الإحصائية لإيجاد حلول و إجابات علمية دقيقة، و قد استخدمت في هذه الدراسة الأساليب الإحصائية التالية :

- التكرار: وهو تعداد كل الإجابات المتكررة لأسئلة الاستبيان و تلخيصها من خلال الجداول.
- النسبة المئوية : و هي الوسيلة الإحصائية التي اعتمدت عليها لنفسر نتائج الاستبيان.

النسبة المئوية =(التكرار×100)/مج التكرار

و لقد استخدمت الرسوم البيانية من منحنيات و دوائر نسبية و ذلك لعكس المعلومات الواردة في الجداول و كذا التحليل.

الفصل الخامس :

تحليل النتائج

1. تحليل نتائج الاستبيان :

I) معلومات خاصة بأفراد الأسرة:

السـؤال: جنس رب الأسرة؟

الاجابـــــــة : الجدول رقم (09)

الجنس / الحي	ذكـــــر	النسبة المئوية	أنثى	النسبة المئوية	المجمـوع
05 جويلية	73	% 97.3	02	%2.6	75
مسعودي عطية	18	%90	02	%10	20
الوئام	38	%95	02	%5	40
الحدائق	15	%75	05	%25	20
	14	%70	06	%30	20
المجموع	158	%90.82	17	%9.71	100

التحليـــــل الإحصائي :

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن رب البيت عند أغلب المستجوبين من جنس الذكر حيث تقدر نسبتهم بـ : 90.82 % ،حيث أن ربات البيوت تقدر نسبتهن بـ : 9.71% ذلك أن نسبة أرباب البيوت بحي 05 جويلية تقدر بـ : 9.73 %من جنس الذكر و2.6 %أنثى . أما في حي مسعودي نجد 90 %من جنس ذكر و10 %من جنس أنثى وفي حي الوئام 95 %من جنس الذكر و5 % من جنس أنثى وفي حي الحدائق 75 %من جنس الذكر و25 %من جنس أنثى وفي حي بوخالفة 70 %من جنس الذكر و30 %من جنس أنثى .

التحليل السوسيولوجي :

مما يعني أن المسؤول عن الأسرة لدى أغلب المستجوبين هو من جنس ذكر وهذا أمر طبيعي كون المحيط الاجتماعي يسند هذه المهمة للرجل ، في حيث أن الأسر التي أسندت المسؤولية فيها للمرأة فهي قليلة وقد يكون السبب وفاة الزوج أو الطلاق.

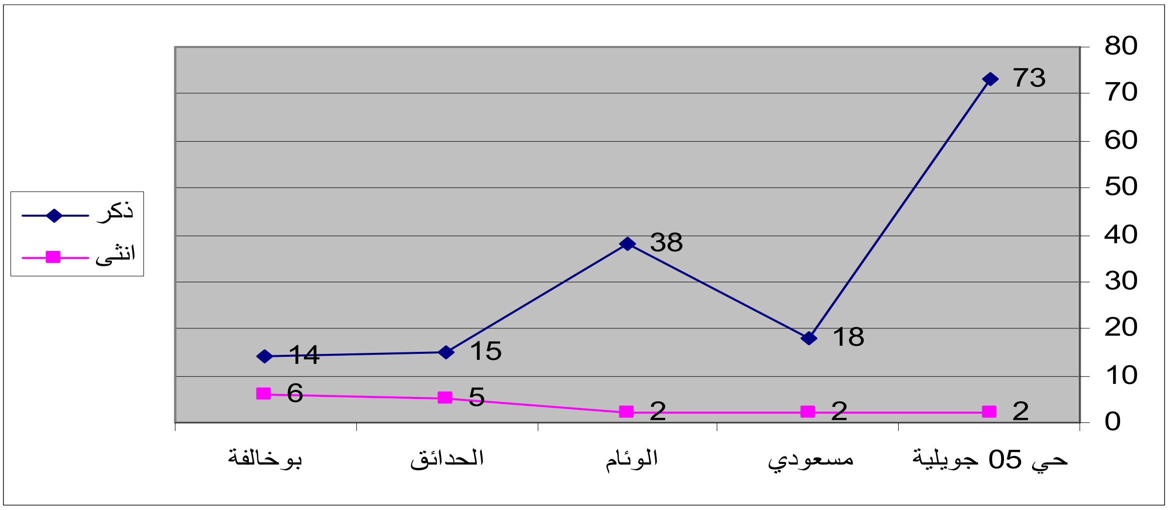

الشكل البياني رقم (04):تحديد جنس رب الأسرة حسب الأحياء

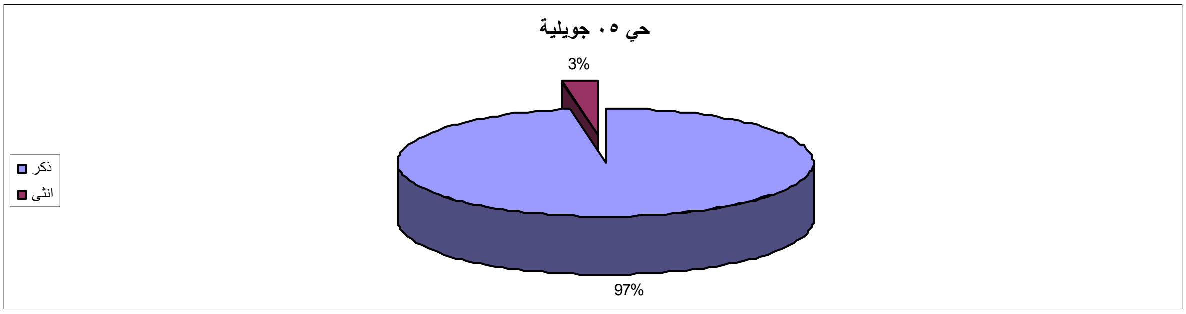
حي ٠٥ جويلية
3%
97%
ذكر
انثى

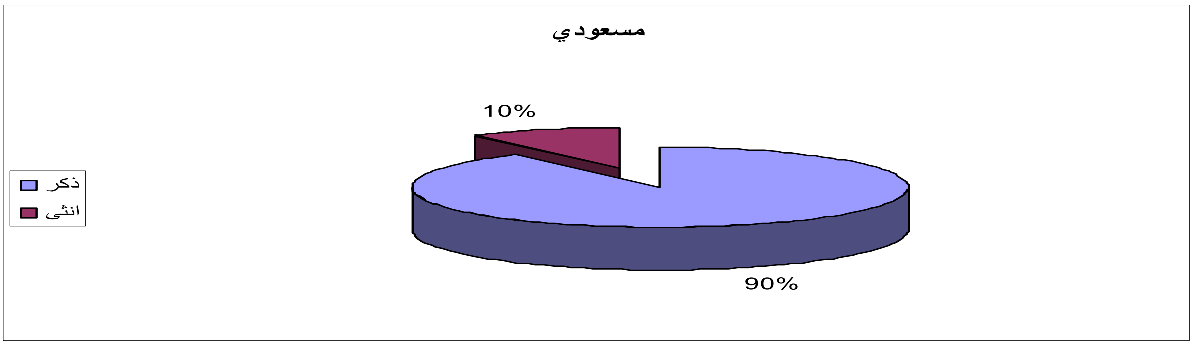
مسعودي
10%
90%
ذكر
انثى

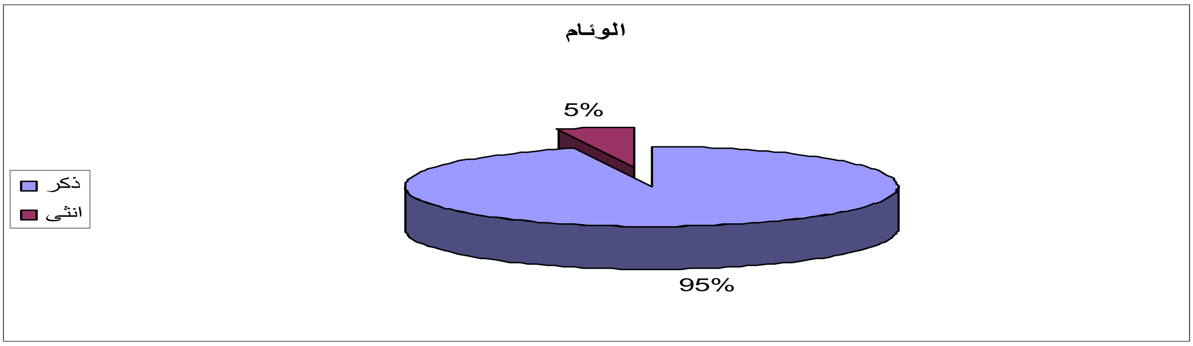
الونام
5%
95%
ذكر
انثى

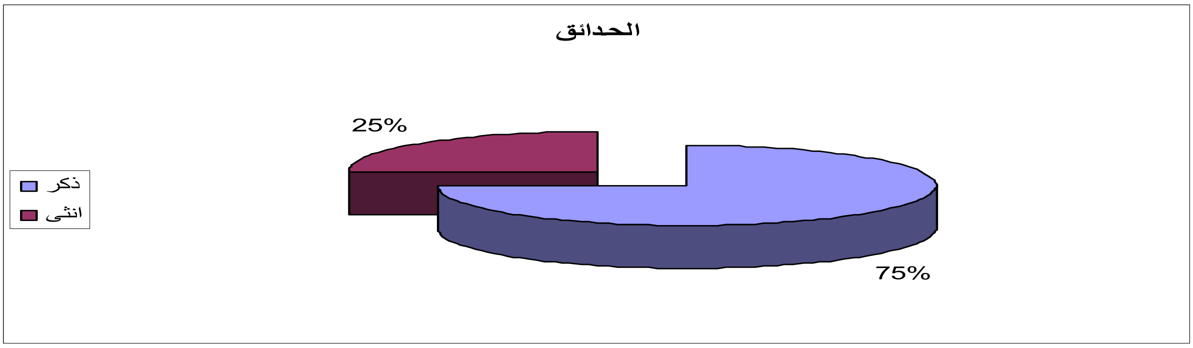
الحدائق
25%
75%
ذكر
انثى

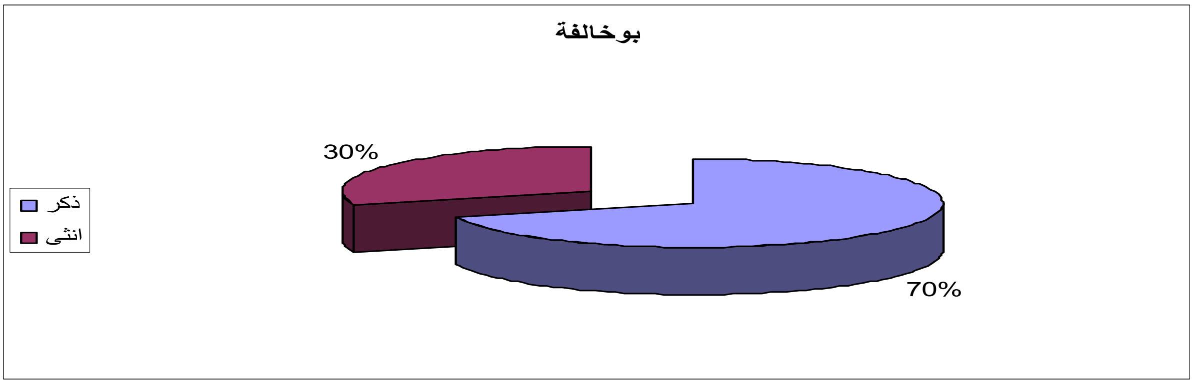
بوخالفة
30%
70%
ذكر
انثى

السؤال ا : ما هي وضعية رب الأسرة ؟

الإجابة : الجدول رقم (10)

الحي	متزوج ن م	أعزب م ن	أرملة ن م	أرمل ن م	مطلق	مطلقة ن م
05 جويلية	70 %9.33	2 %2.66	1 %1.33	1 %1.33	00	1 %1.33
مسعودي	17 %85	00	00	1 %5	00	2 %10
الوئام	38 %95	00	1 %2.5	00	00	1 %2.5
الحدائق	15 %75	00	2 %10	00	00	3 %15
بوخالفة	14 %70	00	2 %10	00	00	4 %20
المجموع	154 %88	2 %1.14	6 %3.42	2 %1.14	00	11 %6.28

التحليـــل الإحصائي :

انطلاقا من ملاحظة معطيات هذا الجدول إجمالا نجد أن المتزوجين هم الفئة الغالبة لدى المستجوبين حيث تقدر نسبتهم بـ : 88 %في حين أن نسبة العزاب المسئولين عن أسرهم تقدر بـ 1.14 %وهي نفس نسبة الرجال الأرامل ومن جهة أخرى نجد أن نسبة النساء المطلقات المسئولات عن بيوتهن تقدر بـ 6.28 %أما النساء الأرامل فتقدر نسبتهن بـ :3.42 %. أما إذا نظرنا إلى نتائج الجدول حسب كل حي فنجد :

حي 05 جويلية : فئة المتزوج هي النسبة الغالبة وتقدر بـ :93.03 %تليها نسبة فئة العزاب وتقدر بـ : 2.66 %وتأتي في المرتبة الثالثة فئات كل من الأرملة والأرمل والمطلقة حيث تقدر نسبة كل منهم بـ : 1.33%

حي مسعودي : نجد أيضا أن فئة المتزوج هي الغالبة وتقدر النسبة بـ :85 %تليها نسبة فئة المطلقة والتي تقدر بـ : 10 %وفي الأخير تأتي فئة الأرمل والتي تقدر نسبتها بـ : 5. %

حي الوئــــــام : فئة المتزوج هي الغالبة حيث تقدر نسبتها بـ:95 %وتليها في نفس المرتبة فئة كل من الأرملة والمطلقة حي تقدر نسبة كل منهم بـ :2.5%.

حي الحدائــق : فئة المتزوج هي الغالبة أيضا والتي تقدر نسبتها بـ :75 %تليها فئة المطلقة والتي تقدر نسبتها بـ : 15 %وفي الأخير تأتي فئة الأرملة نسبتها تقدر : 10 %.

حي بوخالفــة :الفئة الغلبة هي المتزوج وتقدر نسبتها بـ: 70 % تليها فئة المطلقة وتقدر نسبتها بـ : 20 %وفي الأخير نجد فئة الأرملة بنسبة تقدر بـ:10%.

التحليل السوسيولوجي :

ممكن أن نستنتج من تحليل المعطيات السابقة أن أغلب من يعول الأسر هم من الرجال الأزواج أما الحالة التي تكون فيها المرأة هي المسئولة عن الأسرة فهي إما مطلقة أو أرملة وإن كانت نسبتهن قليلة جدا لتتجاوز 1/10 عش العينة المستجوبة وهذه النتيجة تتماشى والاستنتاج الأول جدول رقم 01.

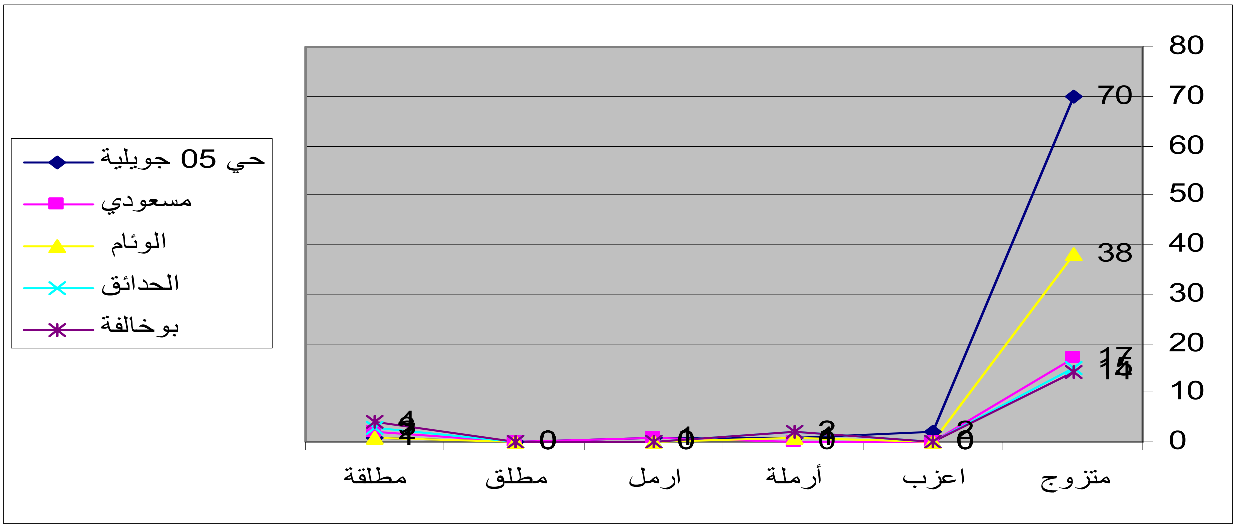

الشكل البياني رقم (05):تحديد الحالة الاجتماعية لرب الأسرة حسب الأحياء

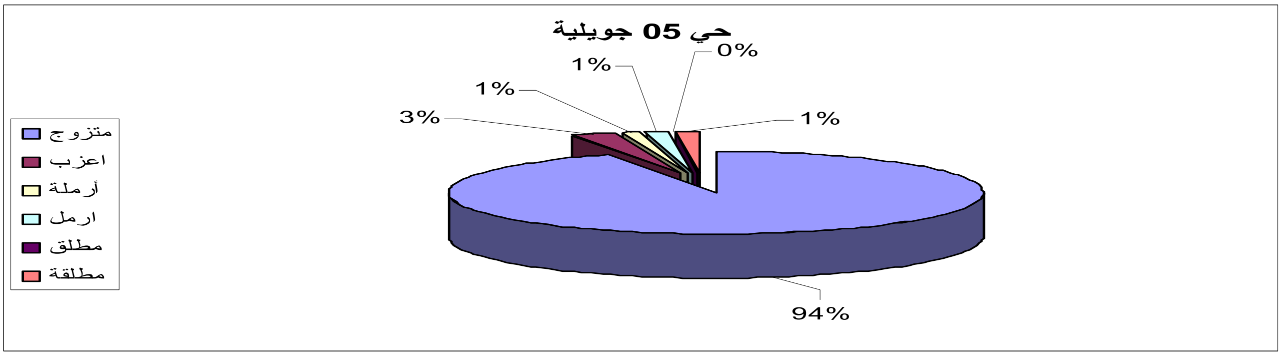
حي 05 جويلية
0%
1%
1%
3%
1%
94%
متزوج
اعزب
أرملة
ارمل
مطلق
مطلقة

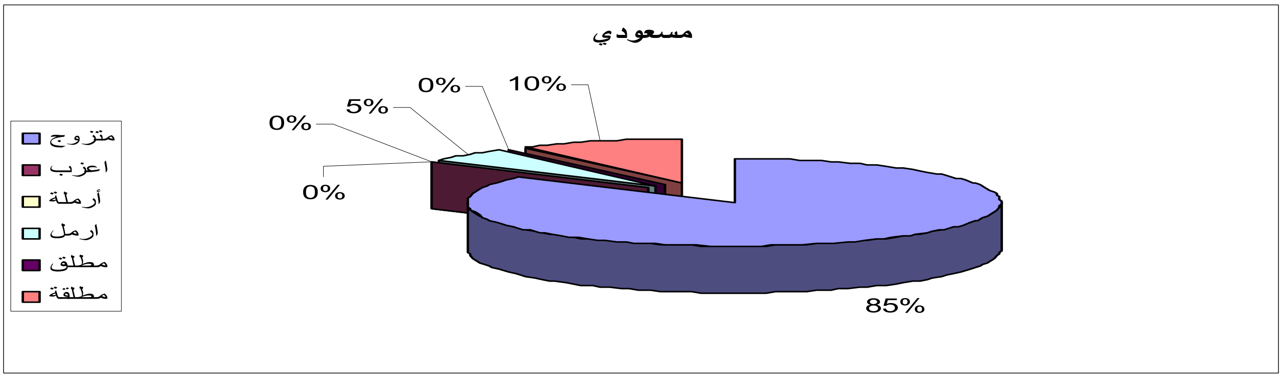
مسعودي
0%
10%
5%
0%
0%
85%
متزوج
اعزب
أرملة
ارمل
مطلق
مطلقة

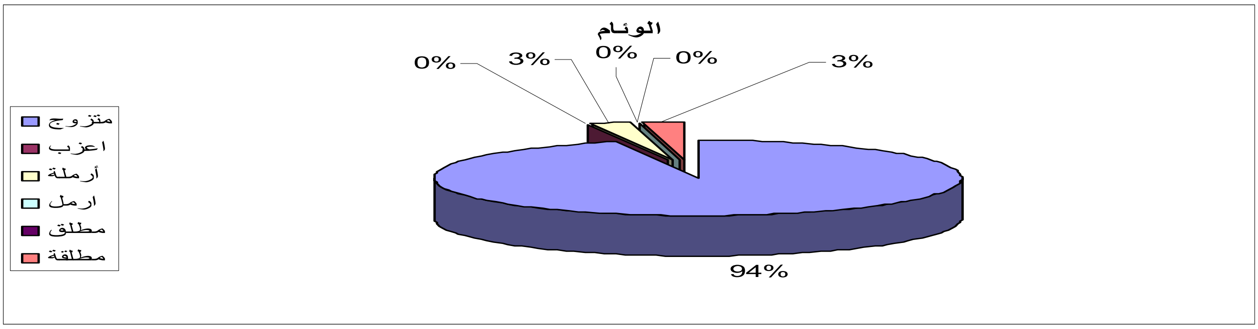
الوئام
0%
3%
0%
0%
3%
94%
متزوج
اعزب
أرملة
ارمل
مطلق
مطلقة

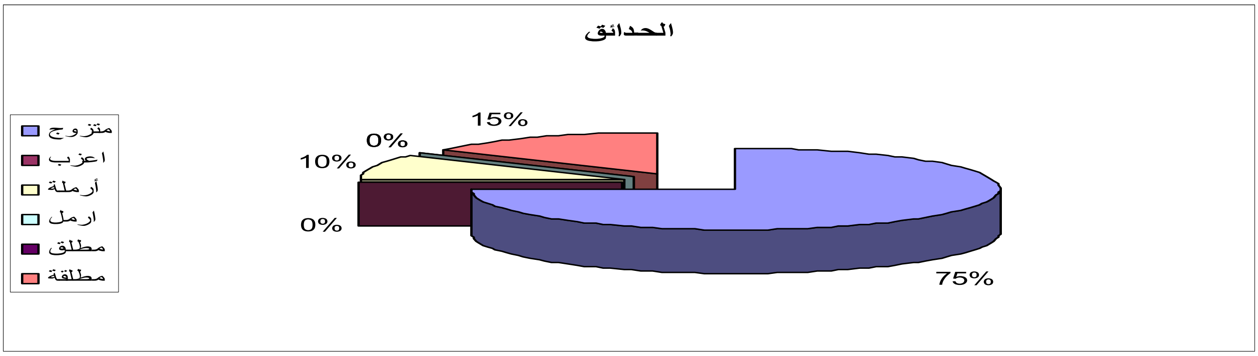
الحدائق
15%
0%
10%
0%
75%
متزوج
اعزب
أرملة
ارمل
مطلق
مطلقة

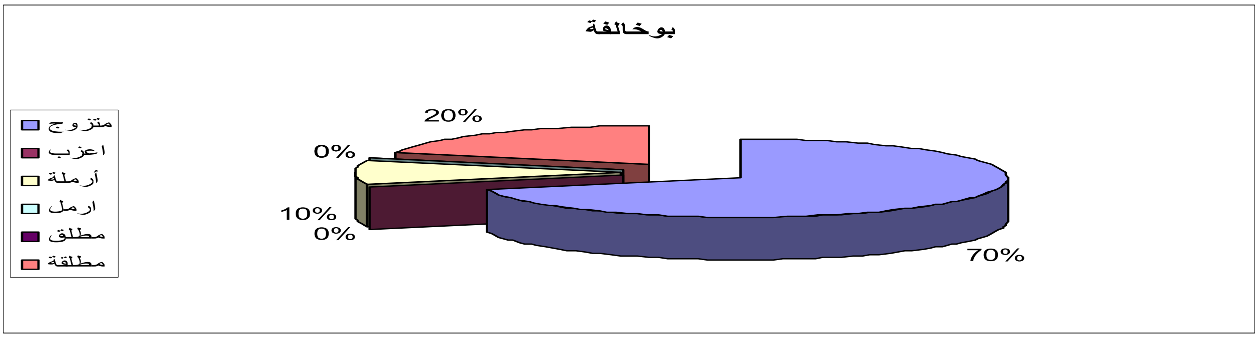
بوخالفة
20%
0%
10%
0%
70%
متزوج
اعزب
أرملة
ارمل
مطلق
مطلقة

السؤال: ما هو عدد أفراد العينة ؟

الإجابة : جدول رقم (07)

الأحيـــــاء	عدد الأفراد	النسبة المئوية
05 جويلية	487	%46.69
مسعودي	106	%10.16
الوئام	240	%23.01
الحدائق	100	%9.58
بوخالفة	110	%10.54
المجموع	1043	%100

التحليــــل الإحصائي :

نلاحظ أن مجموع أفراد عدد العينة يقدر بـ :1043 ن

موزعة على الأحياء كمايلي :

- عدد أفراد حي 05 جويلية 487 بنسبة تقدر بـ :46.69 %
- عدد أفراد حي مسعودي عطية 106 بنسبة تقدر بـ :10.16 %
- عدد أفراد حي الوئـــام 240 نسبة تقدر بـ:23.01 %
- عدد أفراد حي الحدائق 100 بنسبة تقدر بـ 9.58 %
- عدد أفراد حي بوخالفة 110 " " بـ :10.54 %

التحليل السوسيولوجي :

ممـا سبق نستنتج أن عـدد أفـراد الأسـرة الواحـدة يقدر بــ :5.96 ن وهـذا العـدد طبيعـي إذا مـا راعينـا الظروف الاجتماعية والثقافية للمنطقة 175/1043 =5.96 وهذا ما نلاحظ على أفراد أسر كل الأحياء .

فعدد أفراد الأسرة الواحدة بحي 05 جويلية تقدر بـ:6.49 ن

" " " " " مسعودي " " :5.30 ن

" " " " " الوئـــام " " :6 ن

" " " " " الحدائـــق " " :5 ن

" " " " " بوخالفــة " " : 5.5 ن

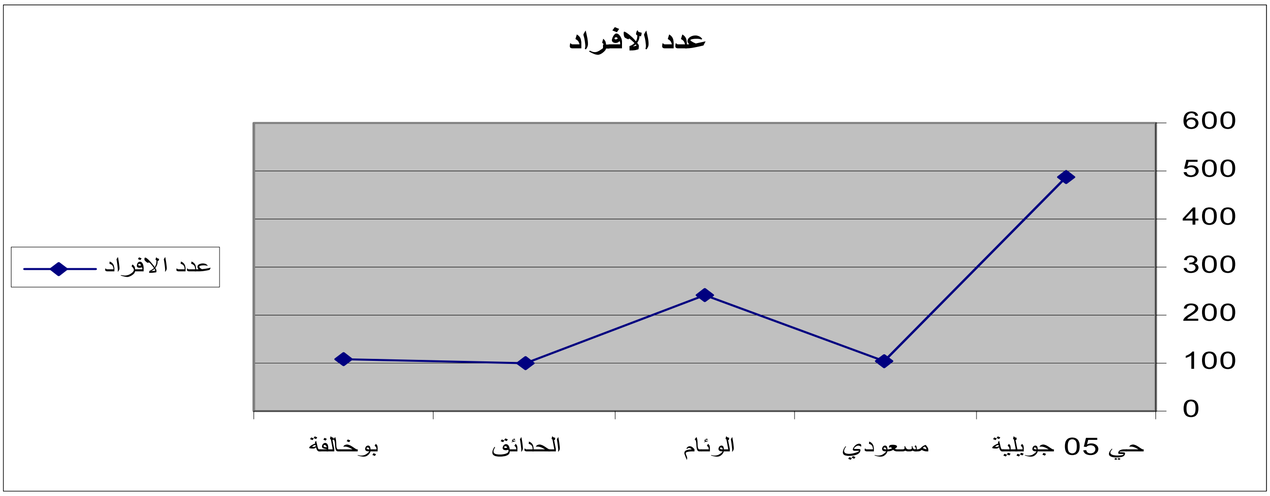

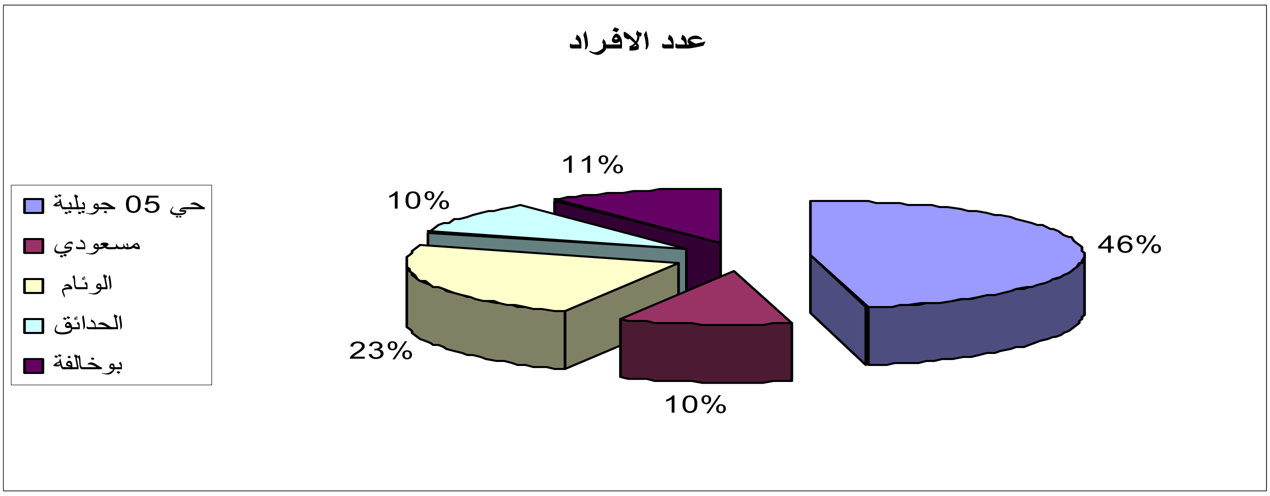

الشكل البياني رقم (06):تحديد عدد أفراد الأسرة حسب الأحياء

السؤال: تحديد أفراد العائلة ؟

الاجابـــــــة : الجدول رقم (11)

أفراد العائلة الأحياء	أب	ن.م	أم	ن.م	أبناء	ن.م	الجد من الأب	ن.م	الجدة من الأب	ن.م	الجد من الأم	ن.م	الجدة من الأم	ن.م
05جويلية	71	%14.57	72	%14.78	320	%65.70	04	%0.82	10	%2.05	08	%1.64	2	%0.41
مسعودي	18	%16.98	19	%17.92	60	%56.60	01	%0.94	03	%2.83	2	%1.82	3	%2.83
الوئام	38	%15.32	40	%16.66	150	%62.5	03	%1.25	04	%1.66	2	%0.83	3	%1.25
الحدائق	15	%15	20	%20	60	%60	02	%2	01	%1	1	%1	1	%1
بوخالفة	14	%12.72	20	%18.18	72	%65.45	01	%0.90	02	%1.81	00	%0	1	%0.90
المجموع	156	%14.95	171	%16.39	662	%63.47	11	%1.05	20	%1.91	13	%1.25	10	%0.95

التحليل الإحصائي :

انطلاقا من معطيات هذا الجدول 04 نلاحظ أن أغلب أفراد عائلات المستجوبين تتمثل في الأب و الأم و الأبناء حيث تمثل نسبة الأبناء ب 36.47% في حين أن نسبة الأب تقدر ب 14.85% أما نسبة الام فتقدر ب 16.39% أما نسبة الاصتل فهي قليليه حيث تقدر نسبة الجد من الأب ب 1.05% و نسبة الجدة من الأب ب 1.91% و نسبة الجد من الام ب 1.25% و الجدة من الام ب 0.95% .

التحليل السوسيولوجي:

نستنتج أن أغلب أسر المستجوبين هي أسر نووية ، يمكن إن تفسر هذا بالتغير الذي شهدها المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة خاصة منها الثقافية و الاقتصادية التي جعلت أفراده يستقلون عن أصولهم و لكن هناك في المقابل أسر ممتدة و إن كانت قليلة مما يعني بقاء بعض الأفراد المستجوبين يعيشون مع أبائهم.

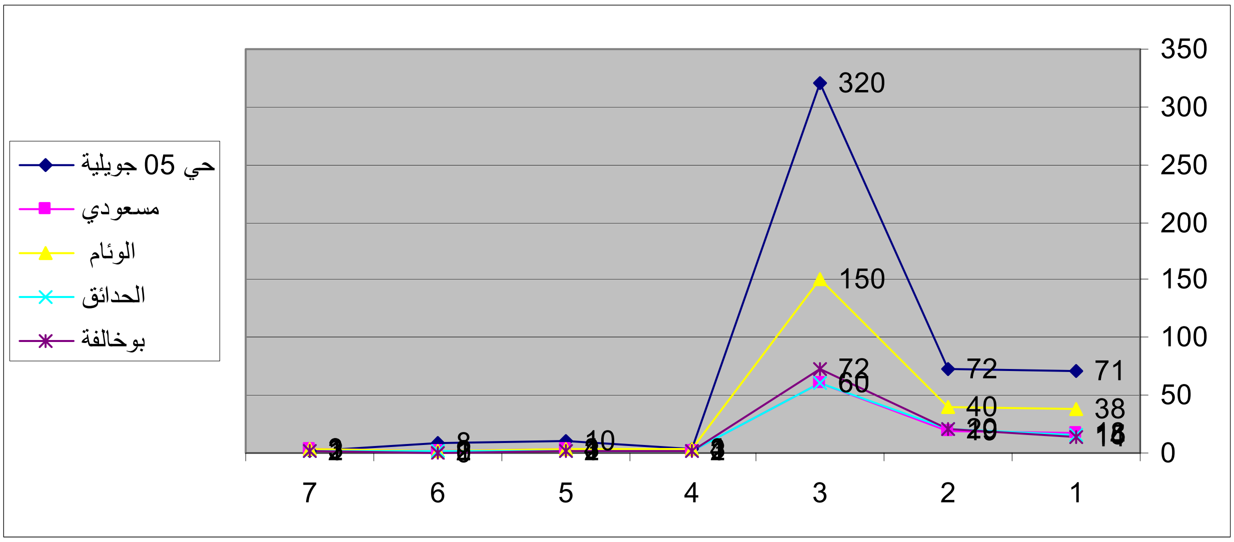

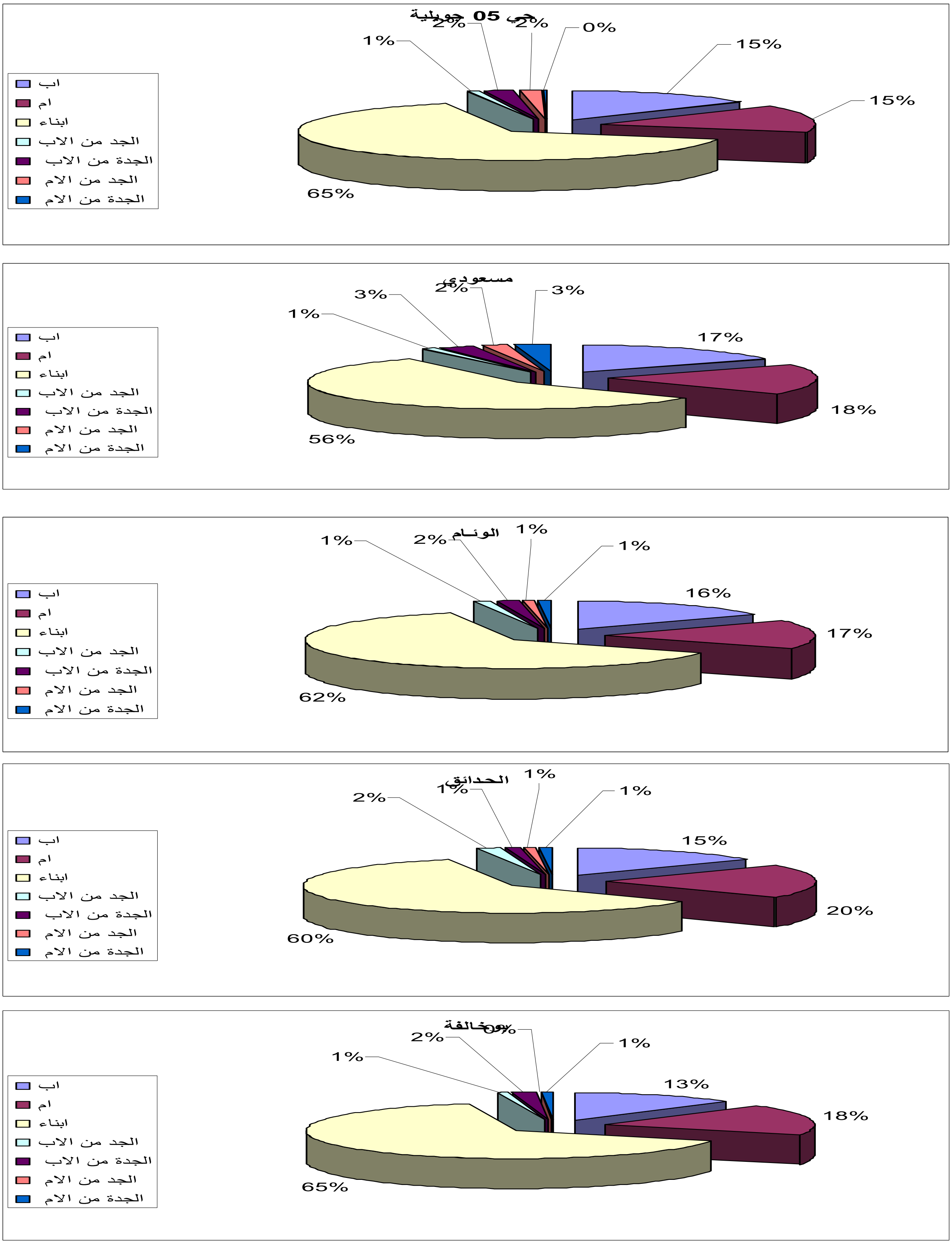

الشكل البياني رقم (07):تحديد أفراد العائلة حسب الأحياء

الأحياء	ذكر												أنثى												المجموع العام	ن.م
فئات الأعمار	5جويلية	ن.م	مسعودي	ن.م	الوئام	ن.م	الحدائق	ن.م	بوخالفة	ن.م	المجموع	ن.م	5جويلية	ن.م	مسعودي	ن.م	الوئام	ن.م	الحدائق	ن.م	بوخالفة	ن.م	المجموع	ن.م		
0-10	60	%12.32	15	%14.15	30	%12.5	15	%15	20	%18.18	140	%13.42	85	%17.45	25	%23.58	50	%20.83	25	%25	25	%22.72	210	%20.13	350	%33.55
11-20	40	%8.21	9	%8.49	25	%10.41	10	%10	12	%10.90	96	%9.20	60	%12.32	11	%10.37	35	%14.58	10	%10	14	%12.72	130	%12.46	226	%21.66
21-30	27	%5.54	4	%3.77	8	%3.33	2	%2	2	%1.81	43	%4.12	80	%16.42	10	%9.43	30	%12.5	8	%8	12	%10.90	140	%13.42	183	%17.54
31-40	51	%1047	6	%5.66	10	%4.16	10	%10	8	%7.27	85	%8.14	42	%8.62	9	%8.49	20	%8.33	12	%12	8	%7.27	91	%8.72	176	%16.87
41-50	20	%4.02	8	%7.54	20	%8.33	3	%3	5	%4.54	56	%5.36	0	%0	0	%0	7	%2.91	0	%0	0	%0	7	%0.67	63	%6.04
51-60	00	%00	0	00	00	%00	00	%0	1	%0.90	1	%0.09	10	%2.05	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	10	%0.95	11	%1.05
أكبر من 60	12	%2.46	3	%2.83	5	%2.08	3	%3	00	00	23	%2.20	0	%0	6	%5.66	0	%0	2	%2	3	%2.72	11	%1.05	34	%3.25
المجموع	210	%43.12	45	%42.45	98	%40.83	43	%43	48	%43.63	444	%42.56	277	56.87	61	%57.54	142	%59.16	57	%57	62	%56.36	599	%57.43	1043	%100

التحليل الإحصائي:

إن معطيات هذا الجدول تبين إن الفئة العمرية الأولى هي التي يتراوح فيها العمر من الميلاد حتى 10 سنوات حيث تقدر نسبتها ب 33.55 % موزعة على الجنسين كما يلي .

- تقدر نسبة الذكور ب 13.24%.
- تقدر نسبة الإناث ب 20.13%.

تليها الفئة العمرية من 11 إلى 20 سنة بنسبة تقدر ب 21.66% حيث نسبة الذكور فيها تقدر ب 9.20 % ، أما نسبة الإناث في 12.46%.

و تأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من 21 إلى 30 سنة بنسبة تقدر ب 17.54% ، نسبة الذكور فيها 4.12 % و نسبة الإناث فيها 13.42 % ، و في المرتبة الرابعة نجد الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة بنسبة تقدر ب 16.87 % ، نسبة الذكور فيها 8.14 % و نسبة الإناث 8.72 % ، و في المرتبة الخامسة نجد الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة و تقدر نسبتها ب 6.04% ، نسبة الذكور فيها 5.36 % أما نسبة الإناث فيها 0.67 % ، و في المرتبة السادسة نجد الفئة العمرية من 51 % إلى 60 سنة تقدر نسبتها ب 1.05 % نسبة الذكور فيها 0.09 % أما نسبة الإناث تقدر ب 0.95%.

و في المرتبة الأخيرة نجد الفئة العمرية الأكبر من 60 سنة تقدر نسبتها ب 3.25 % ، نسبة الذكور فيها تقدر ب 2.20 % أما نسبة الإناث في 1.05% .

التحليل السوسيولوجي :

نلاحظ أن مجتمع هذه العينة مجتمع شاب حيث تقدر نسبة الأطفال و الشباب فيها 89.62 % في حين نسبة الكهول و الشيوخ فيه تقدر ب 10.34% هذا من جهة ومن جهة أخرى نجدد أن عدد الإناث قد فاق عدد الذكور حيث تقدر نسبتهن ب 57.43 % في حين نجد نسبة الذكور تقدر ب 42.53% .

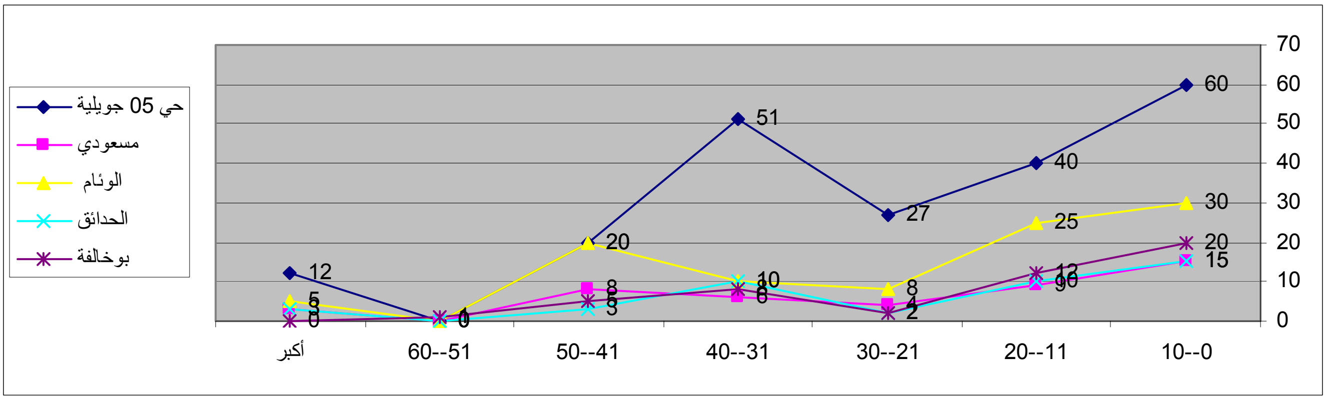

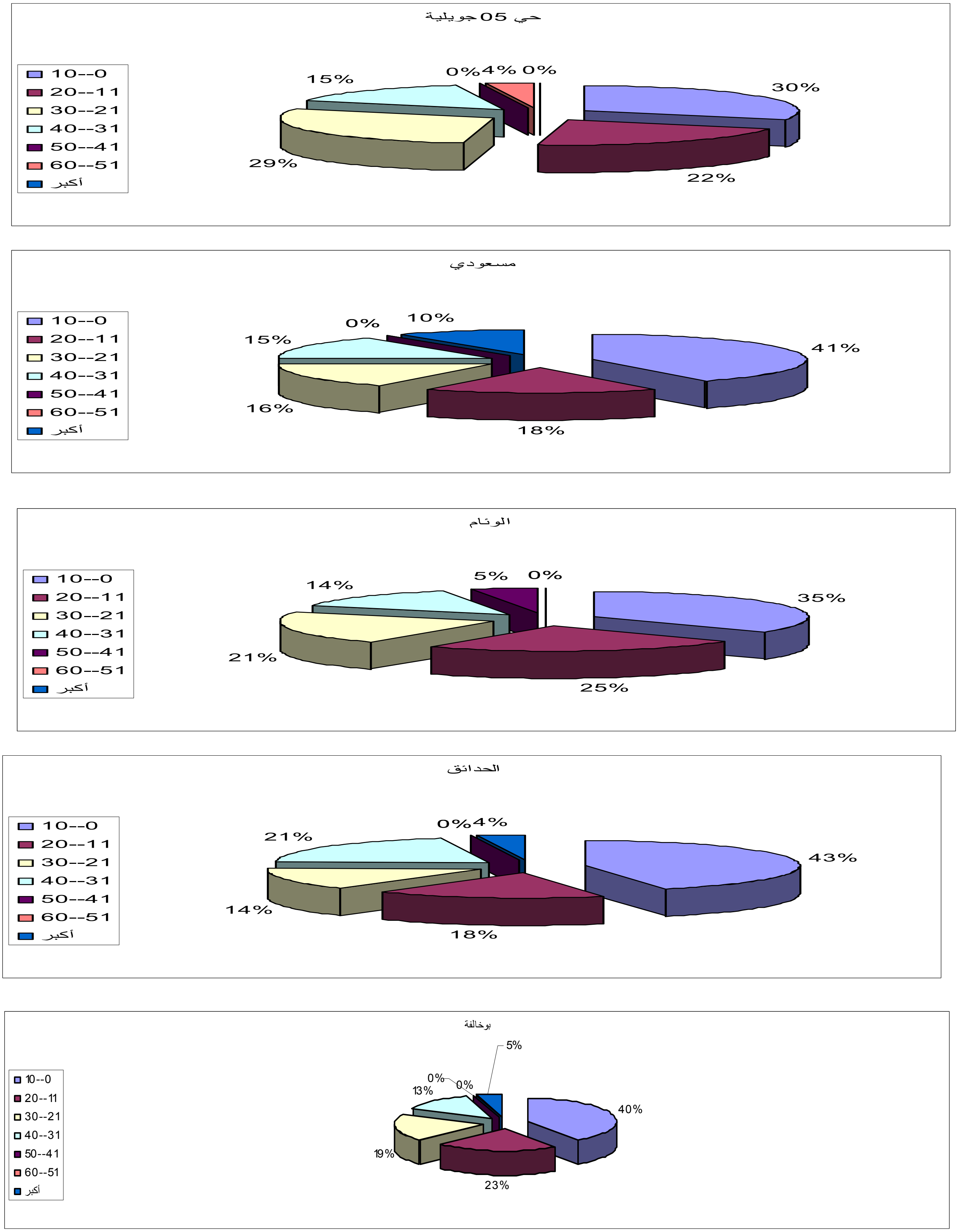

الشكل البياني رقم (08):تحديد أعمار أفراد العائلة حسب الأحياء

السـؤال: المستوى التعليمي لرب البيت:؟

الإجابة : الجدول رقم : (13)

الحي	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		بدون مستوى	
05 جويلية	12	%16	19	%25.3	24	%32	10	%13.3	10	%13.3
مسعودي	04	%20	08	%40	02	%10	04	%20	02	%10
الوئــام	08	%20	10	%25	12	%30	05	12.5%	05	%12.5
الحدائق	04	%20	06	%30	07	%35	02	%10	01	%05
بوخالفة	04	%20	06	%30	05	%25	01	%05	04	%20
المجموع	32	18.28%	49	%28	50	%28.57	22	%12.57	22	%12.57

التحليل الإحصائي:

نلاحـظ مـن خـلال معطيـات هـذا الجـدول إن هنـاك تبـاين فـي المسـتوى التعليمـي للمستجوبين حيث نجد إن من لهم مستوى ثانوي تقدر نسبتهم ب %28.57 وفي المرتبة الثانية نجد من لهم مستوى متوسط بنسبة %28 أما في المرتبة الثالثة من لهم مستوى ابتدائي بنسبة تقدر ب %18.75 لكلي المرتبة الأخيرة نجد فئتين بنفس النسبة المقدرة ب 12.75 % لكل منهما و هما فئة الجامعيين و فئة بدون مستوى.

التحليل السوسيولوجي :

رغم التباين في المستوى التعليمي للمستجوبين إلا إن الفئة المتعلمة هي الفئة الغالبة.

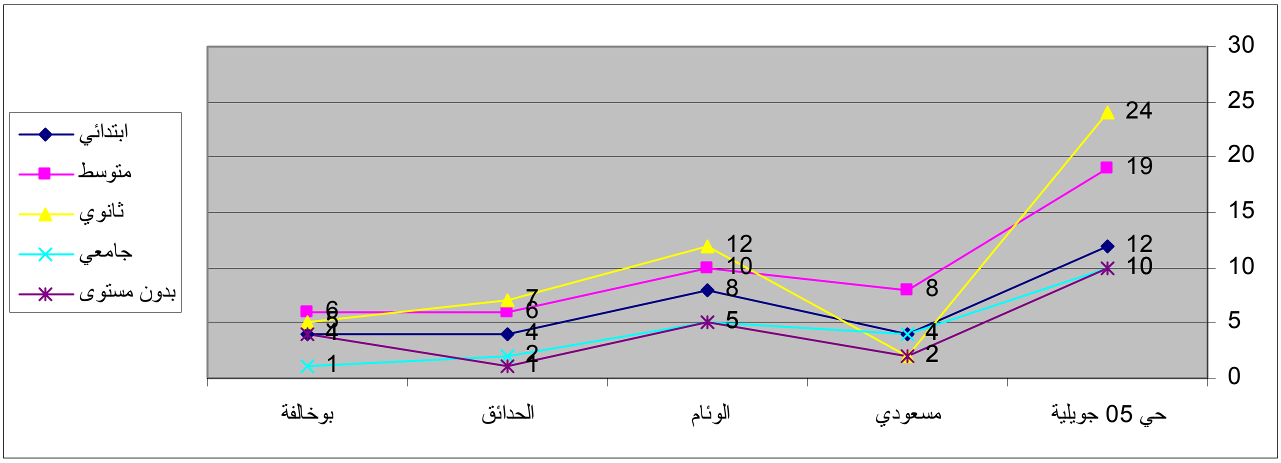

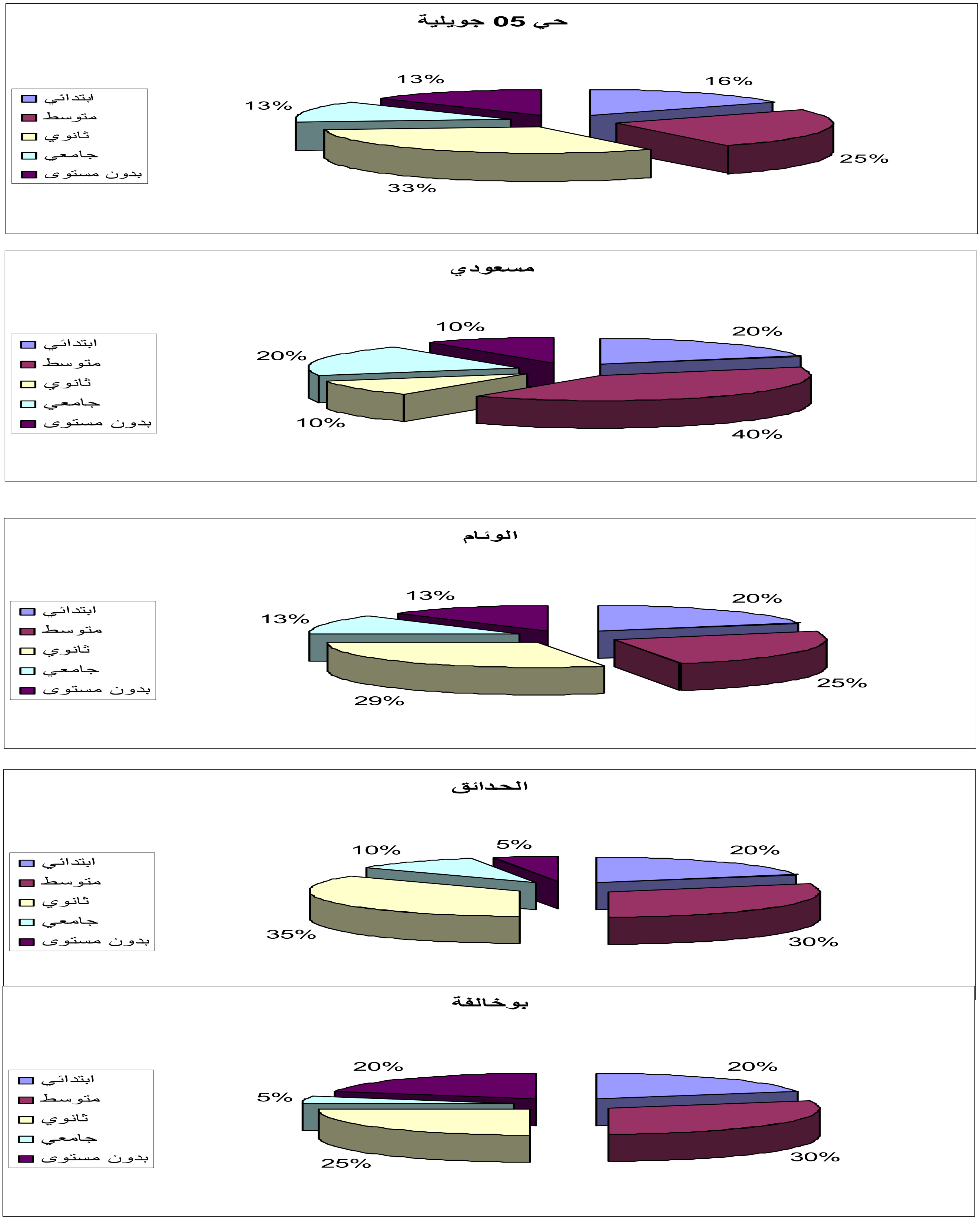

الشكل البياني رقم (09):تحديد جنس رب الأسرة حسب الأحياء

السـؤال: الوضعية المهنية لرب الأسرة؟

الإجابة: الجدول رقم: (14)

الحي	بطـــال		أجير لدى الخواص		أعمال حرة		موظف	
	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية
05 جويلية	25	%33.3	20	%26.6	10	%13.3	20	%26.6
مسعودي	06	%20	06	%30	02	%10	06	%30
الوئـام	13	%32.5	12	%30	05	%12.5	10	%25
الحدائق	05	%25	05	%25	03	%15	07	%35
بوخالفة	08	%40	07	%35	04	%20	01	%5
المجموع	57	%32.57	50	%28.57	24	%13.71	44	%24.14

التحليل الإحصائي :

انطلاقا من ملاحظة معطيات الجدول 07 نجد تباينا في الوضعية المهنية للمستجوبين حيث تقدر نسبة البطالين ب %32.57 ، أما نسبة العمال اليوميين فتقدر ب 28.57 % في حين نجد نسبة الموظفين تقدر ب 25.14 % أما من يمارسون الأعمال الحرة فتقدر نسبتهم ب %13.71.

التحليل السوسيولوجي :

تدل نتائج هذا الجدول على تفشي ظاهرة البطالة و البطالة المقنعة في مجتمع العينة حيث تجاوزت 60 %و هذا ما يتماشى مع الإحصائيات الوطنية.

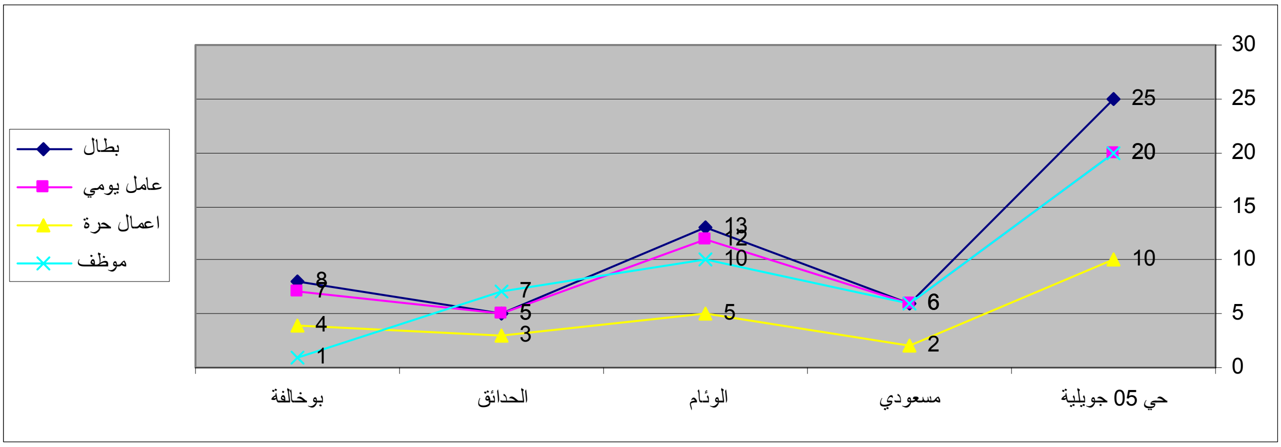

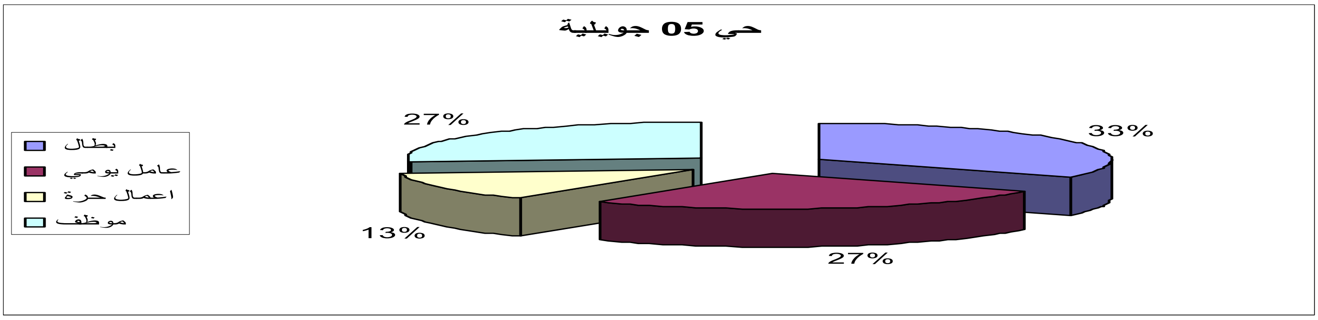

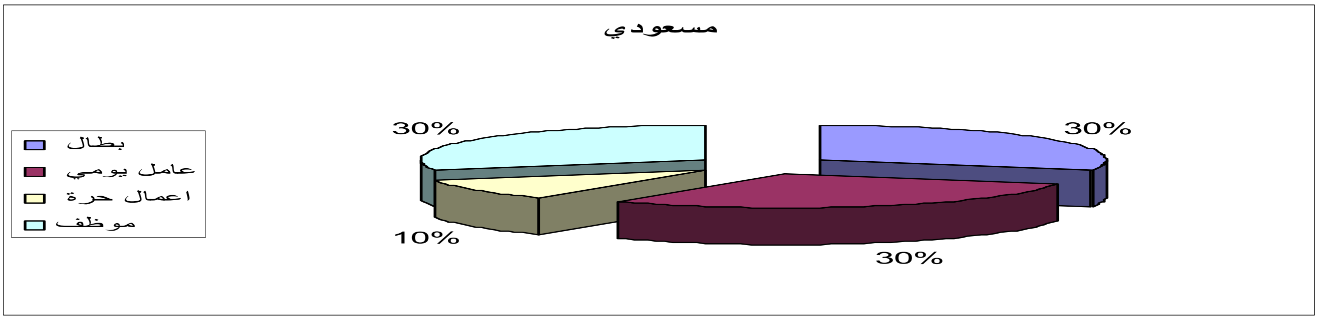

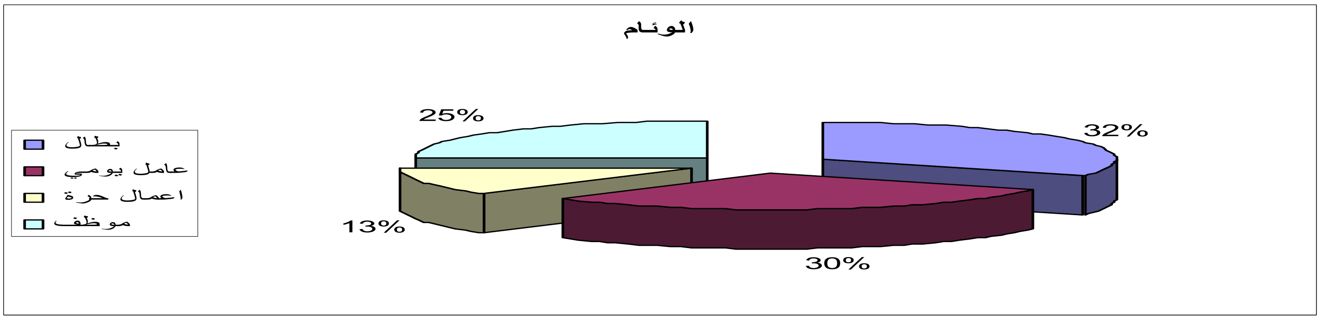

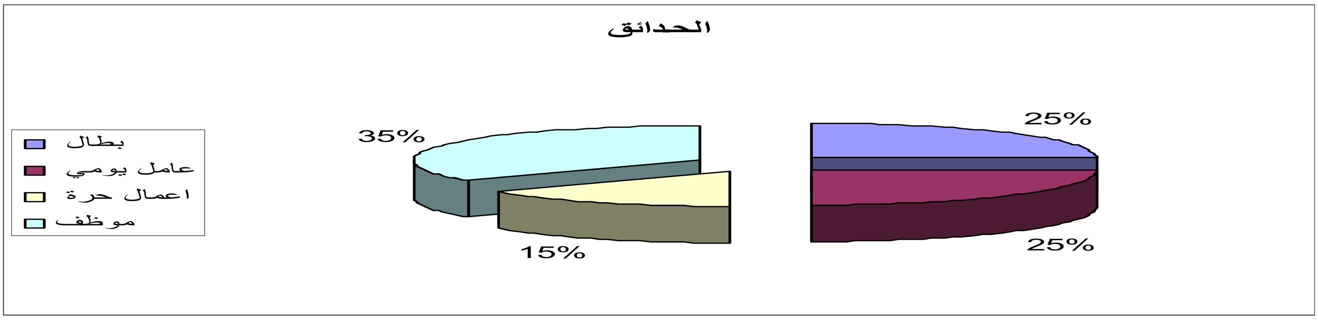

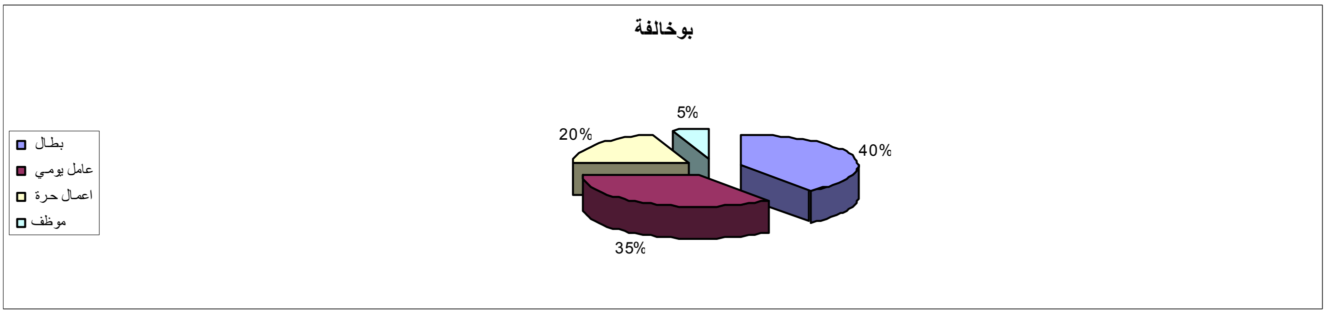

الشكل البياني رقم (10):تحديد الوضعية المهنية لرب الأسرة حسب الأحياء

II) معلومات متعلقة بالحي والسكن:

السـؤال: هل السكن جديد أم قديم ؟

الإجابة: الجدول رقم: (15)

الحي	جديد	ن.م	قديم	ن.م
05 جويلية	75	%100	00	%00
مسعودي	20	%100	00	%00
الوئـام	40	%100	00	%00
الحدائق	20	%100	00	%00
بوخالفة	15	%75	05	%25
المجموع	170	%97.14	05	%2.85

التحليل الإحصائي :

يذهب أغلب المستجوبين إلى إن سكنهم جديد و تقدر نسبتهم ب 97.14 % في حين نجد أن النسبة الباقية و المقدرة ب 2.85 % ترى العكس و ما يلاحظ إن هذه النسبة الأخيرة تعبير عن حي و احد و هو حي بوخالفة حيث أن 25 % من سكناته قديمة .

التحليل السوسيولوجي :

إن نتائج هذا الجدول تتماشى مع نتائج الجدول السابق فكما و جدنا إن غالبية السكنات قانونية فهي في نفس الوقت جديدة أما التي و جدنا أنها غير قانونية فثلثها قديم .

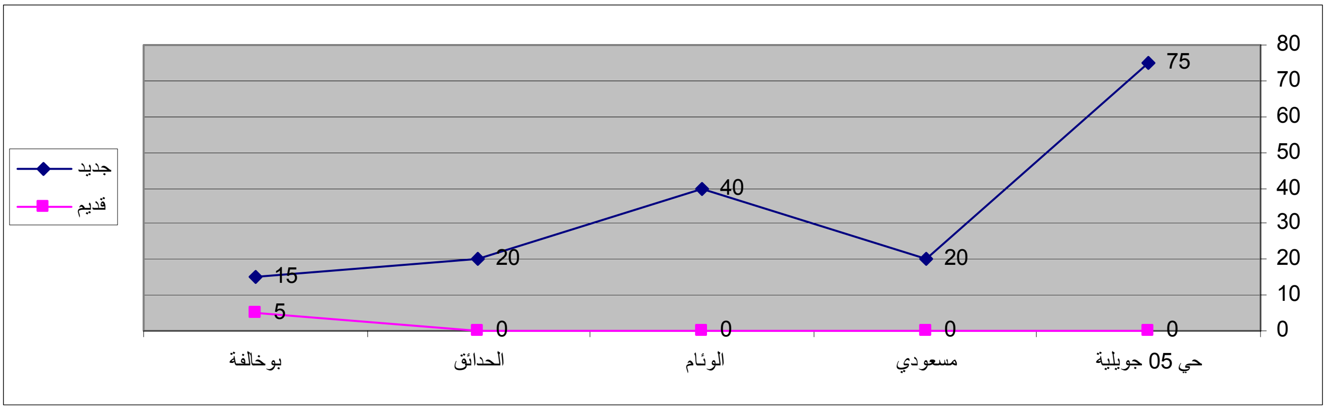

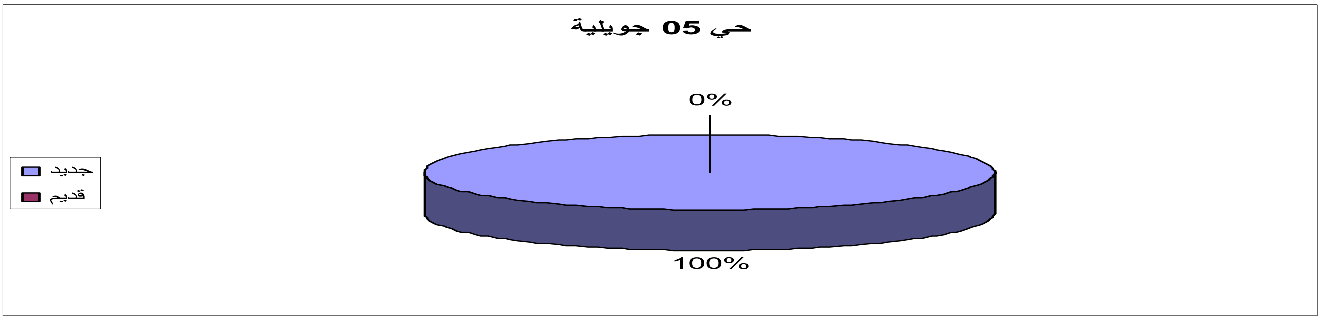

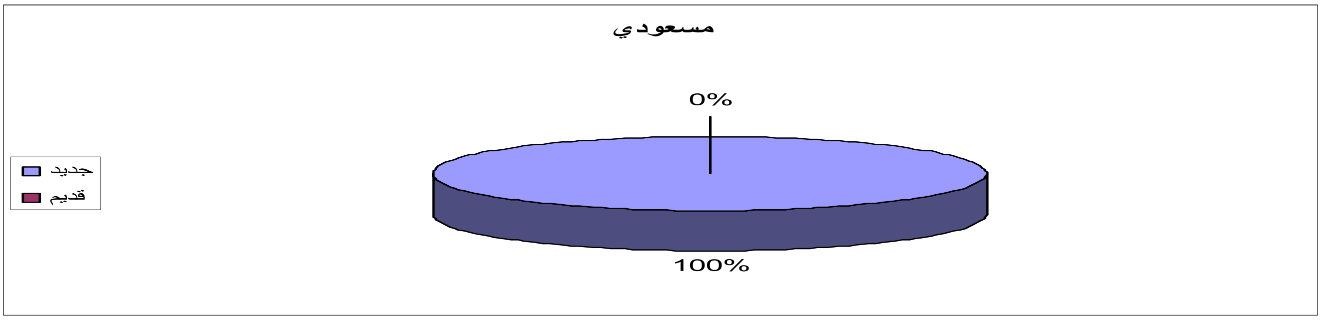

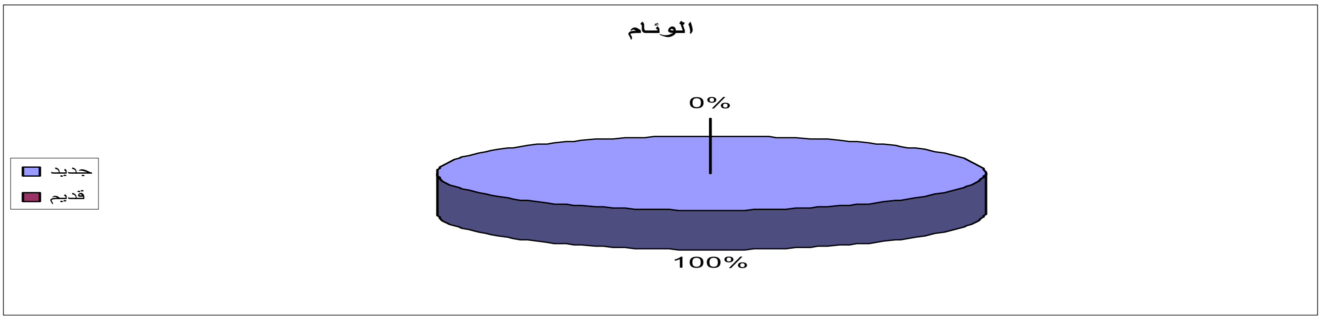

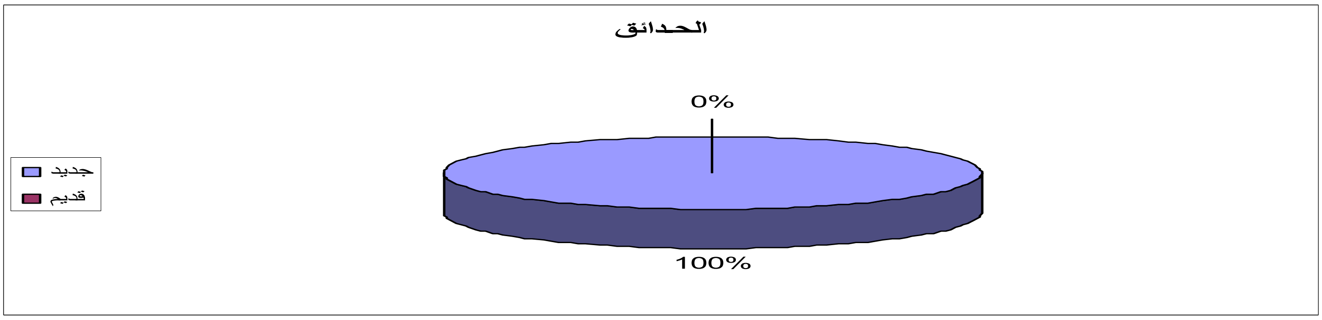

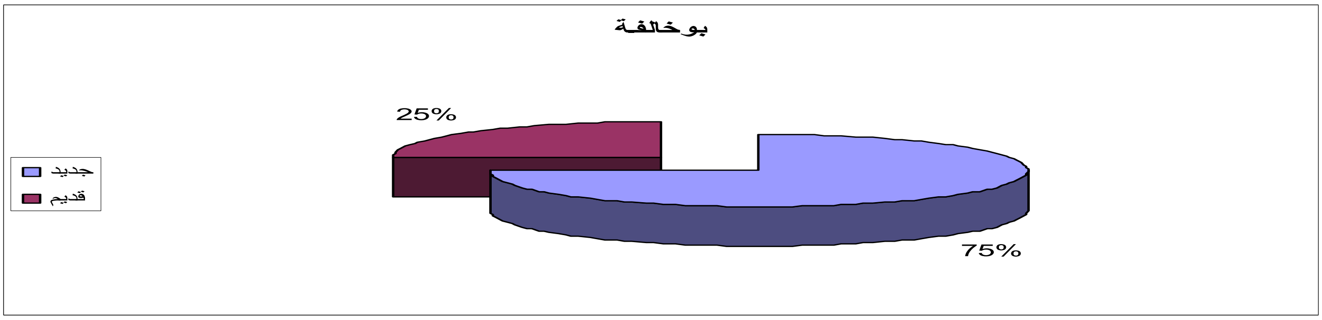

الشكل البياني رقم (11):نسبة المساكن الجديدة و القديمة حسب الأحياء

السـؤال: هل السكن قانوني أم فوضوي ؟

الإجابة: الجدول رقم: (17)

الحي	قانوني	ن.م	فوضوي	ن.م
05 جويلية	70	%93.3	05	%6.6
مسعودي	20	%100	00	%00
الوئــام	40	%100	00	%00
الحدائق	20	%100	00	%00
بوخالفة	10	%50	10	%50
المجموع	160	%91.42	15	%8.57

التحليل الإحصائي :

إن أغلب المستجوبين يؤكدون على إن سكناتهم قانونية و تقدر نسبتهم ب 91.42 % في حين إن النسبة المتبقية و المقدر ب 8.57 % نرى إن سكناتهم فوضوية و هي موجودة بحيين فقط من أحياء العينة الخمس وهما حي 05 جويلية بنسبة 6.6 % من سكنات الحي و حي بوخالفة بنسبة 50 % من سكنات الحي .

التحليل السوسيولوجي :

إن أغلب سكنات العينة قانوني كون إن كل الأحياء جديدة أما بالنسبة للغير القانونية فمردها أما لكون السكن بنية بدون رخصة و أما على أراضي غير محددة طبيعة الملكية (ملكية البلدية ، ملكية الدولة ، ملكية العروش) فلذلك اعتبرت فوضوية .

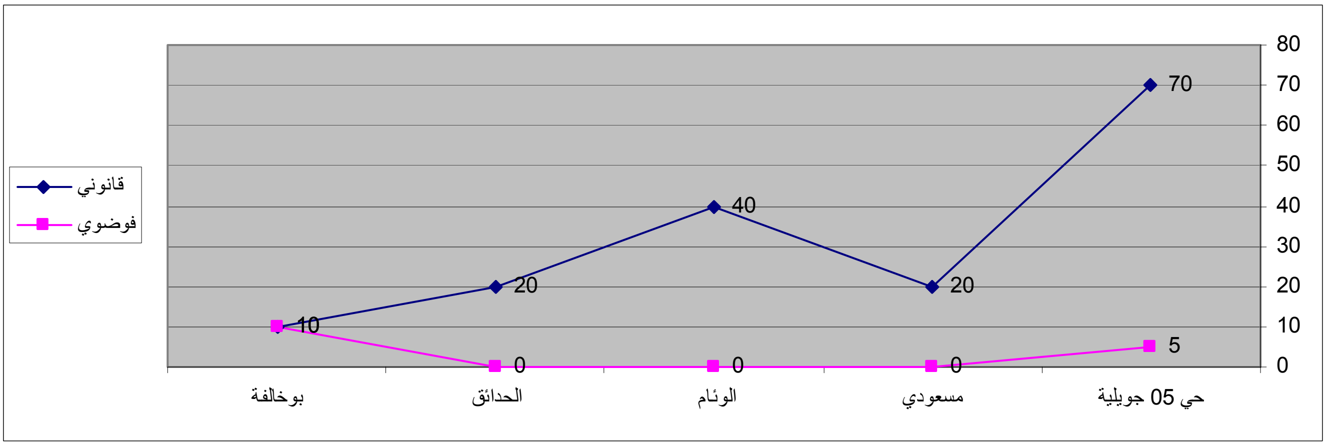

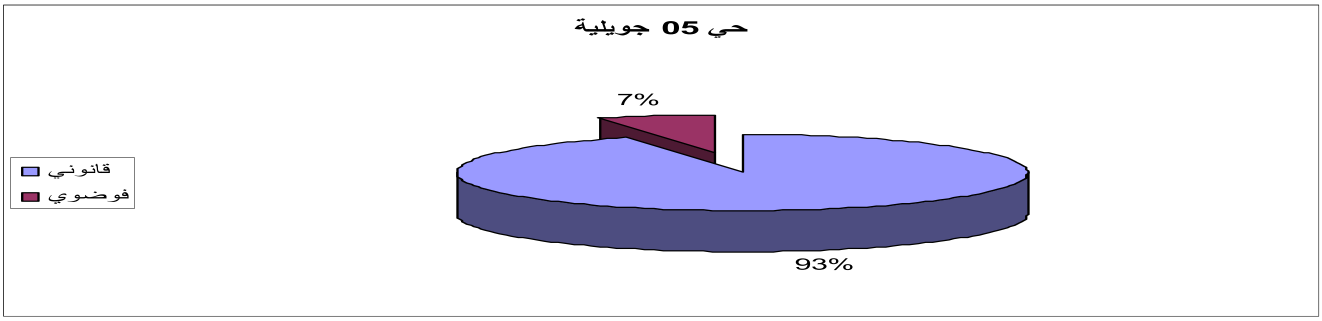

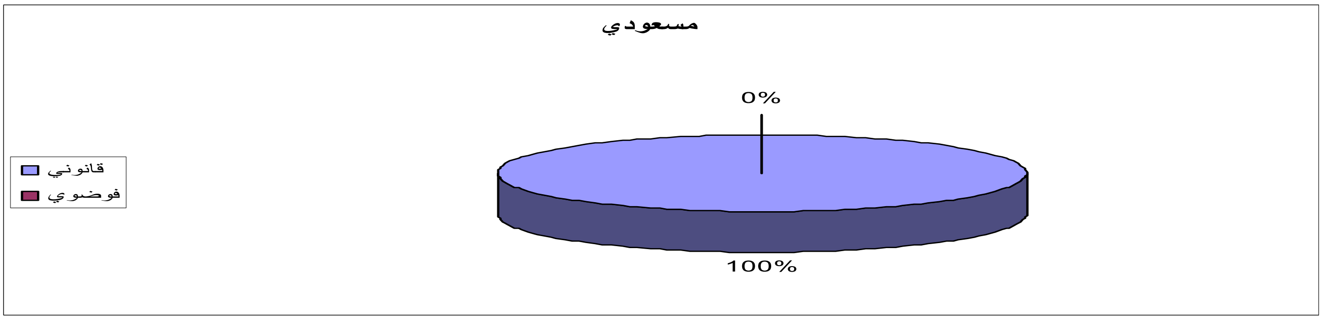

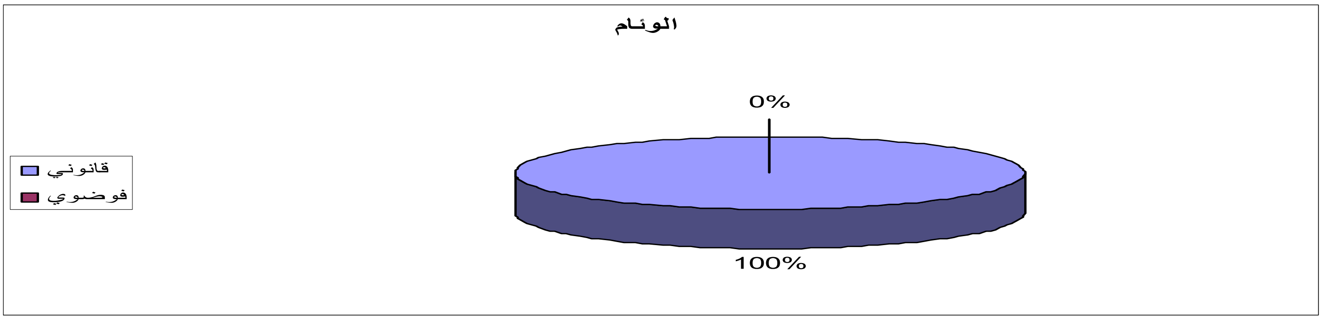

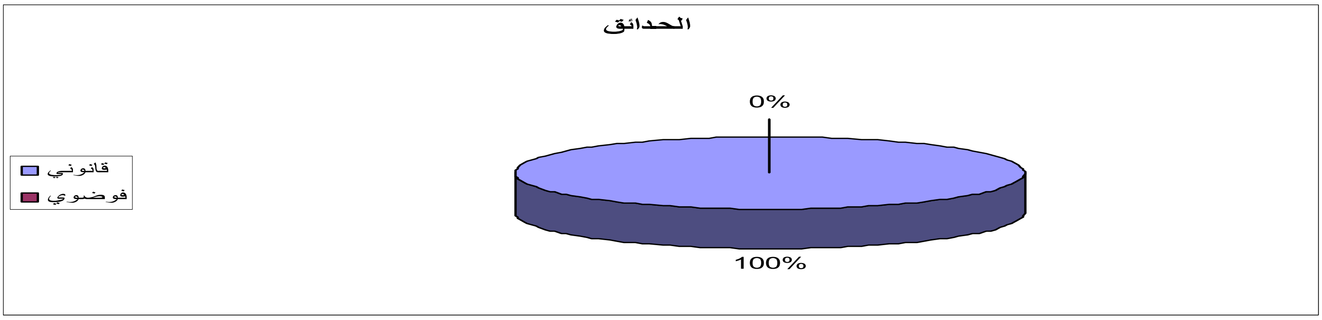

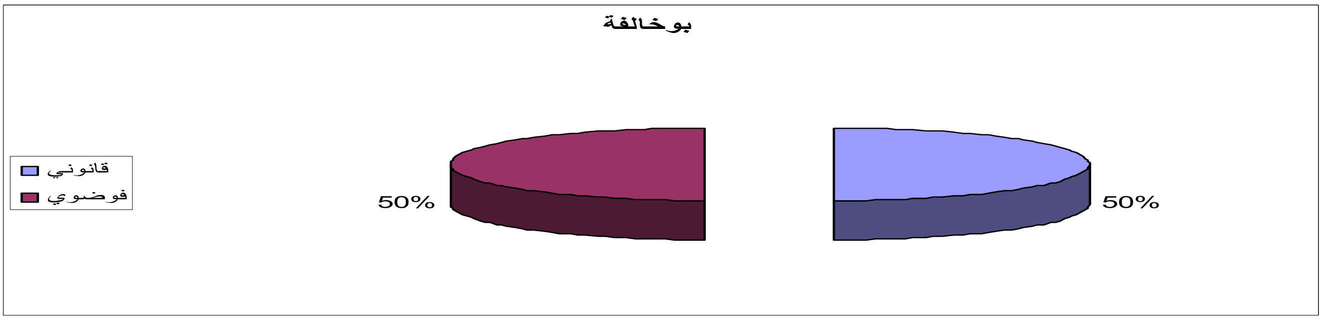

الشكل البياني رقم (12): نسبة المساكن القانونية و الفوضوية حسب الأحياء

السـؤال: أصل الساكن ؟

الإجابة: الجدول رقم: (18)

الحي	حي من أحياء بلدية الجلفة		من بلدية أخرى		من خارج الولاية	
05 جويلية	40	%53.3	10	%13.3	25	%33.3
مسعودي	10	%50	08	%40	02	%10
الوئـام	20	%50	12	%30	08	%20
الحدائق	10	%50	03	%15	07	%35
بوخالفة	07	%35	12	%60	01	%5
المجموع	87	%49.71	45	%25.71	43	%24.57

التحليل الإحصائي :

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن اكبر من نصف الساكنين و افدين من خارج بلدية الجلفة بنسبة تقدر %50.28 حيث نجد نسبة الوافدين من بلديات الجلفة الأخرى تقدر نسبتهم ب 25.71 %وأما نسبة الوافدين من خارج الولاية فتقدر نسبتهم ب %24.57 ومن جهة أخرى نجد نسبة القادمين من أحياء البلدية الأخرى تقدر ب 49.7 % .

التحليل السوسيولوجي :

بناءا على التحليل الإحصائي لهذا الجدول تبين لنا أن بلدية الجلفة أصبحت قبلة للوافدين سواء من بلديات الجلفة الأخرى أو من خارج تراب الولاية و يمكن تفسير هذا إما توفرها على مناصب الشغل أو الأمن و الاستقرار خاصة في العشرية الأخيرة و لأسباب أخرى.

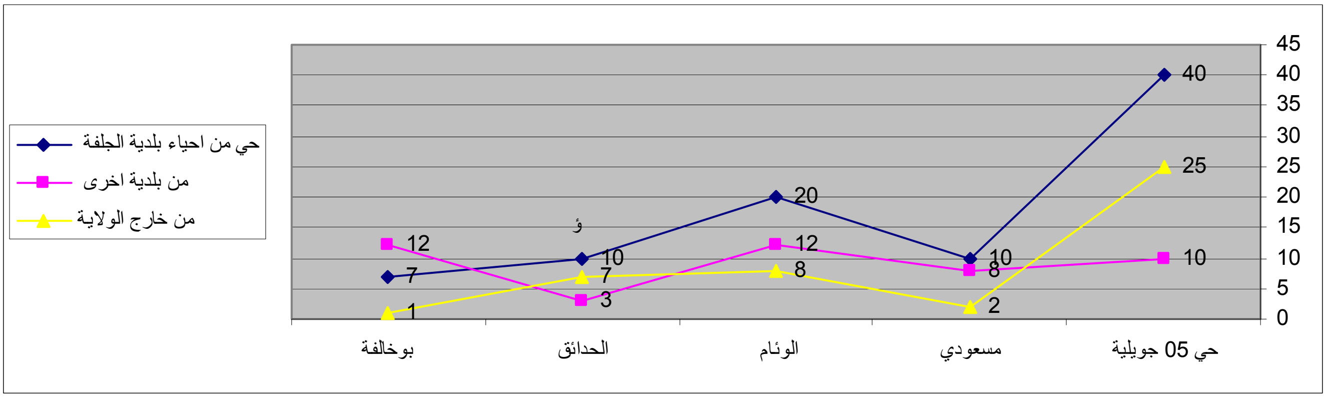

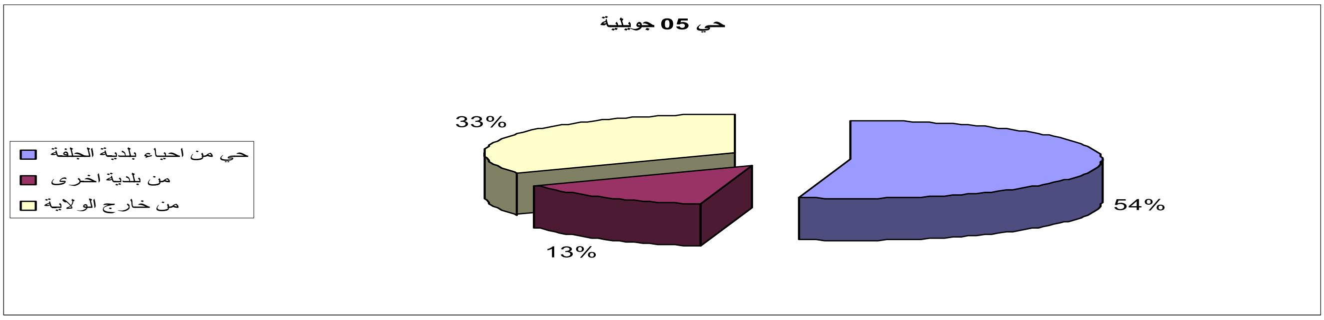

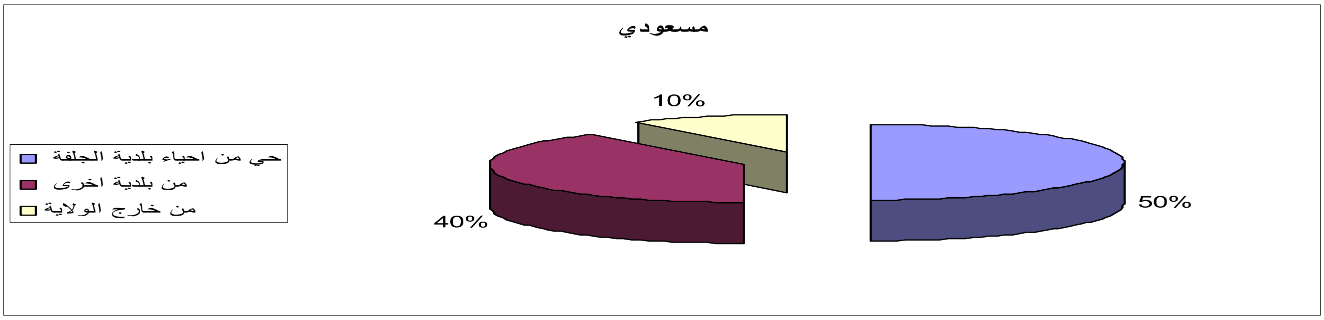

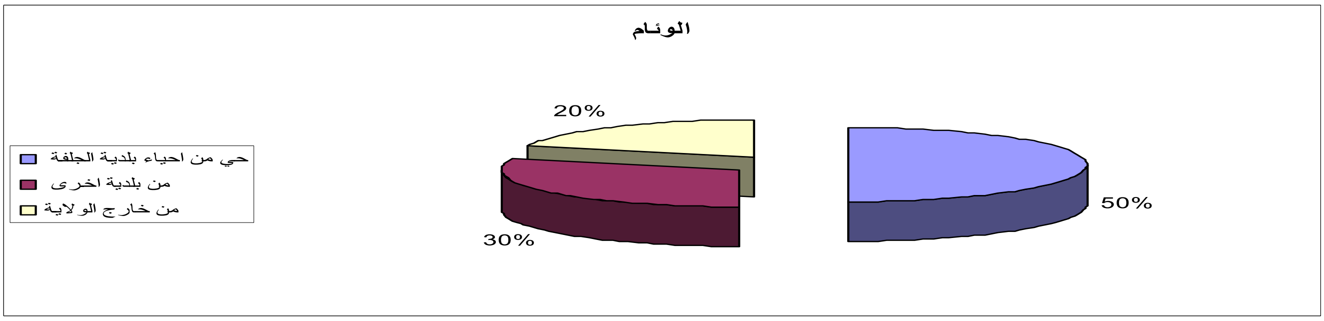

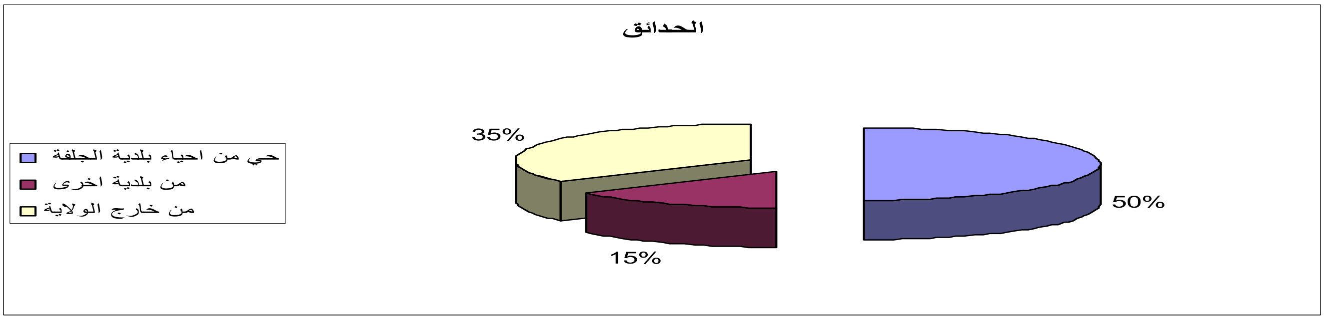

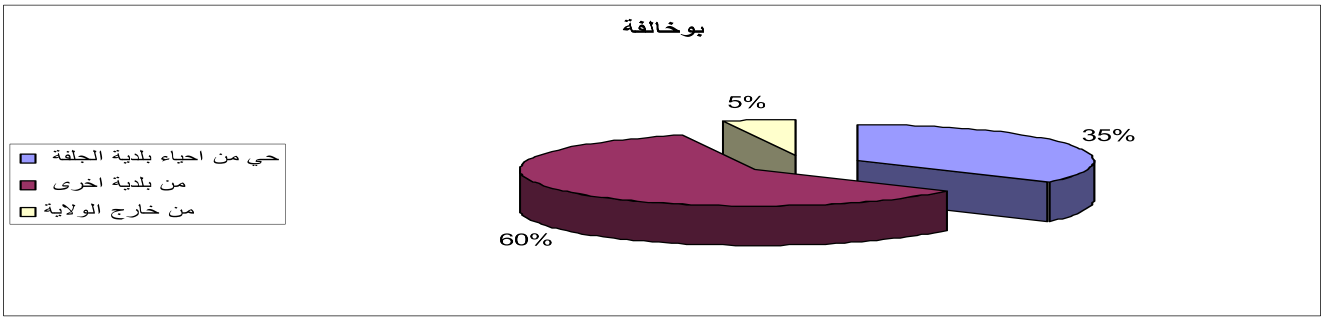

الشكل البياني رقم (13):تحديد أصل الساكن حسب الأحياء

السـؤال: أسباب اختيار الإقامة بالجلفة؟

الإجابة: الجدول رقم : (19)

الحي	توفر الأمن		توفر مناصب الشغل		مركز تجاري جديد		تغيير مكان العمل	
05 جويلية	35	%46.6	10	%13.3	10	%13.3	05	%6.6
مسعودي	10	%50	05	%25	02	%10	00	%0
الوئـام	20	%50	07	%17.5	05	%12.5	02	%5
الحدائق	10	%50	06	%30	03	%15	01	%5
بوخالفة	13	%65	06	%30	01	%05	01	%5
المجموع	88	%100	34	%38.63	21	%23.86	09	%10.22

التحليل الإحصائي :

%63، فمن نتائج هذا الجدول نجد أن كل من المستجوبين الذين اختاروا الإقامة ببلدية الجلفة و الذي يقدر عددهم ب 88 مستجوب من العينة أجمعوا على سبب هذا الاختيار و هو توفر الأمن فكانت نسبتهم 100 % و هناك من بينهم من أصاف سبب أخر كتوفر منصب شغل حيث تقدر نسبة هؤلاء %38.63 ، و هناك من أضاف سببا أخر يتمثل في كون الجلفة مركز تجاري جيد و تقدر نسبتهم ب %23.86 ، و هناك أيضا من أضاف سبب تغير مكان العمل و تقدر نسبتهم ب %10.22.

التحليل السوسيولوجي :

من خلال نتائج الجدول تبين أن الجلفة مكان آمن و مستقر بالدرجة الأولى أما بالدرجة الثانية فهو يوفر مناصب شغل مقارنة مع بعض المناطق التي أتى منها بعض الوافدين في حين تعتبر مركز تجاري جيد للبعض الأخر.

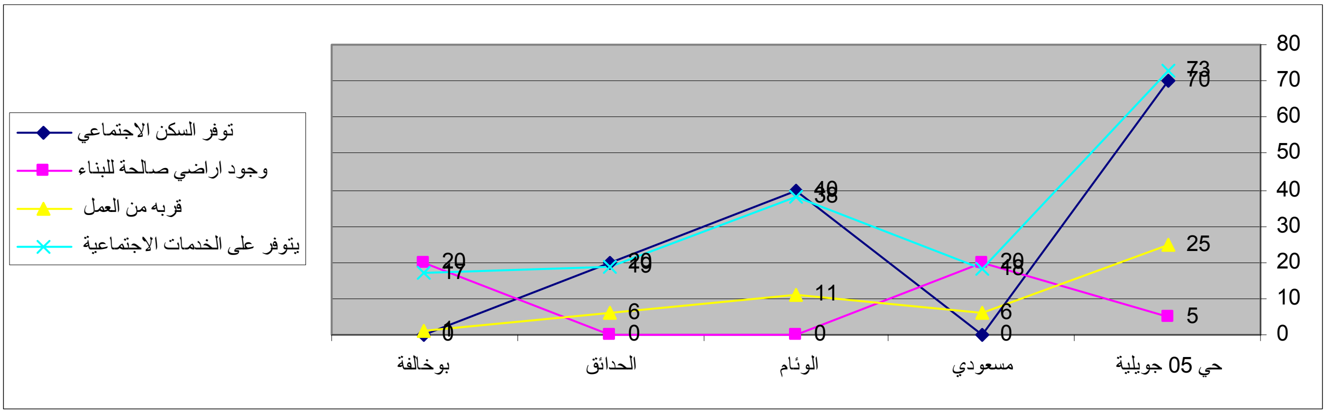

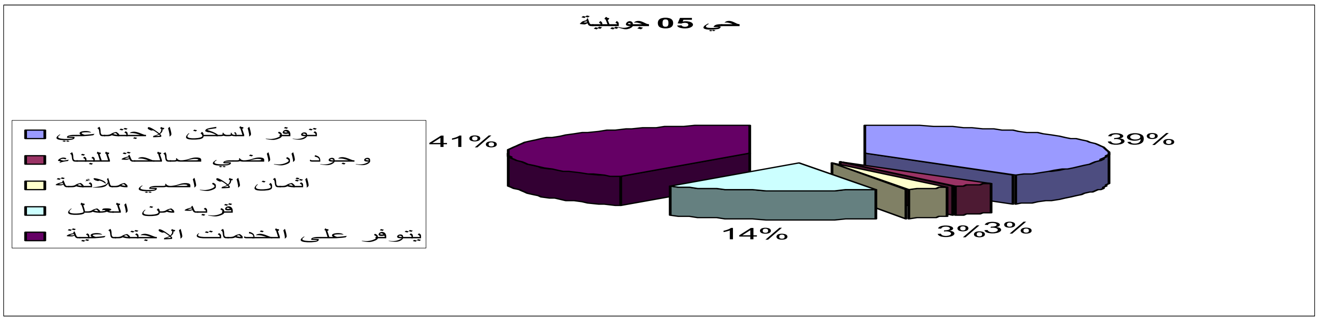

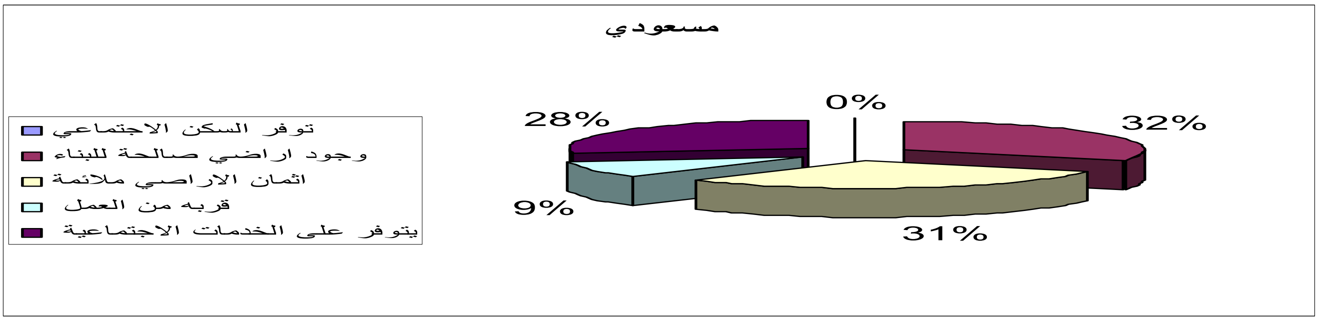

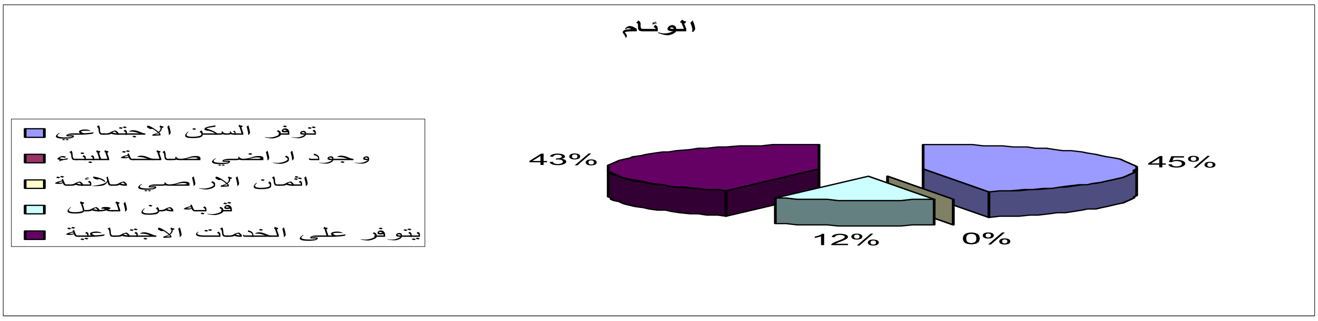

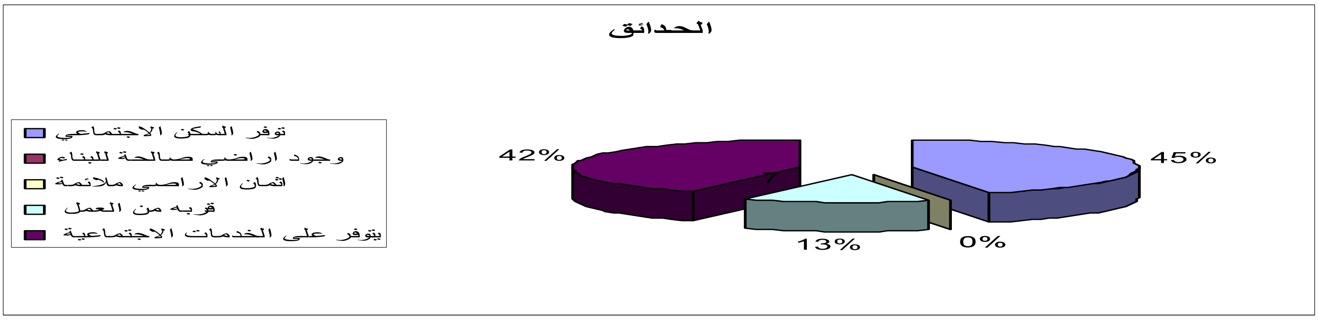

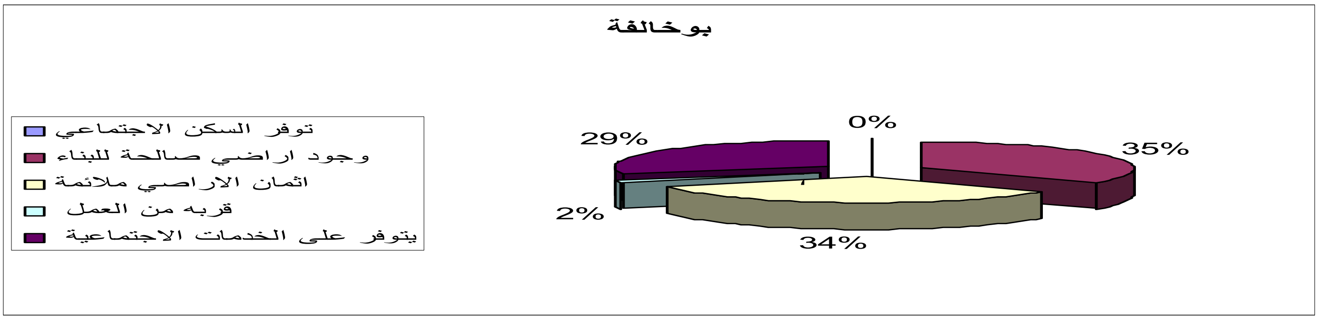

الشكل البياني رقم (14):تحديد أسباب اختيار الإقامة بالجلفة حسب الأحياء

الســؤال: أسباب اختيار السكن بهذا الحي:؟

الإجابة : الجدول رقم : (20)

الحي	توفر السكن الاجتماعي		وجود أراضي صالحة للبناء		أثمان الأراضي ملائمة		قربه من العمل		يتوفر على الخدمات الاجتماعية	
05 جويلية	70	%93.3	05	%6.6	05	%6.6	25	%33.3	73	%97
مسعودي	00	%0	20	%100	20	%100	06	%30	18	%90
الوئــام	40	%100	00	%0	00	%0	11	%27.5	38	%95
الحدائق	20	%100	00	%0	00	%0	06	%30	10	%95
بوخالفة	00	%0	20	%100	20	%100	01	%5	17	%85
المجموع	130	%74.28	45	25.71 %	45	25.71 %	49	%28	165	%94.28

التحليل الإحصائي :

انطلاقا من معطيات هذا الجدول نجد إن المستجوبين قد اختاروا السكن بهذا الحي لأكثر من سبب ، منهم اختاروا الحي الذي يقيمون به لتوفره على السكن الاجتماعي و هذا بالأحياء الثلاث 05 جويلية بنسبة 93.03 % ، الوئام و الحدائق بنسبة %100

التحليل السوسيولوجي :

إن التوسع العمراني اتجاه الشرق من خلال إقامة هذه الأحياء قد توفر على الشروط العصرية التي جعلت الوافدين يختارونها.

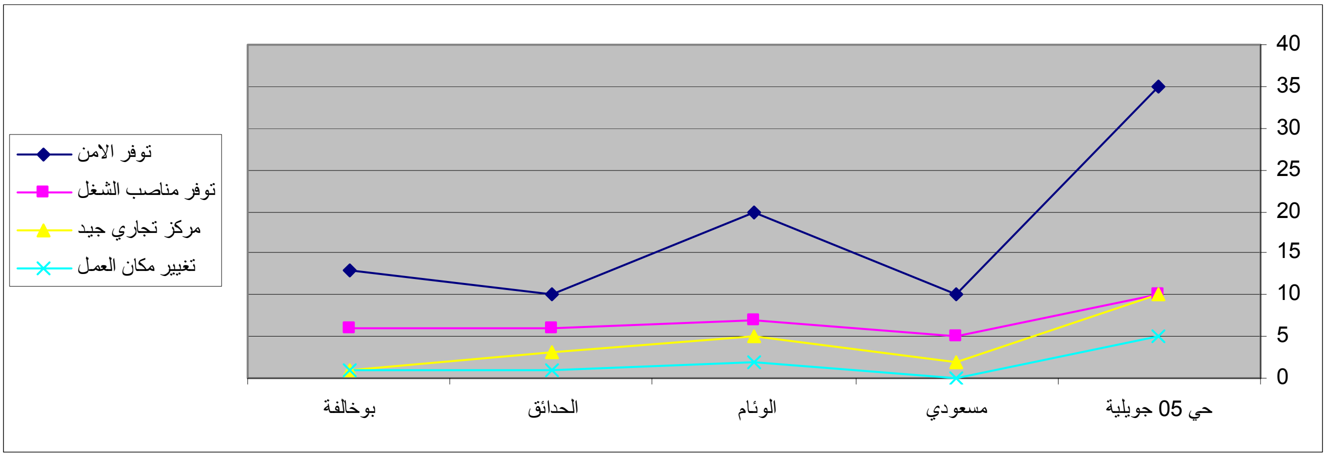

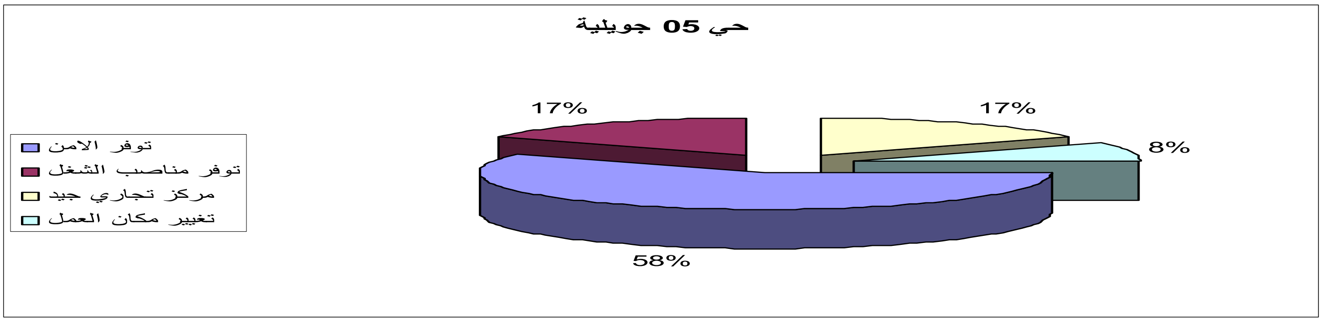

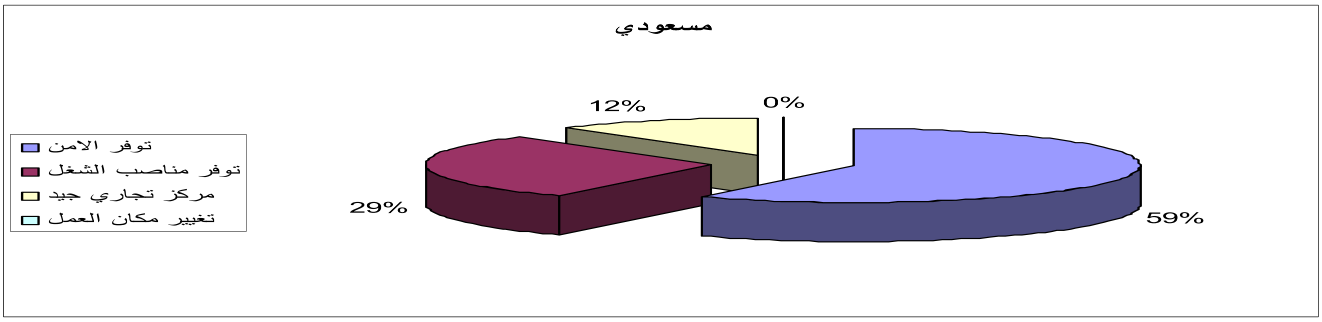

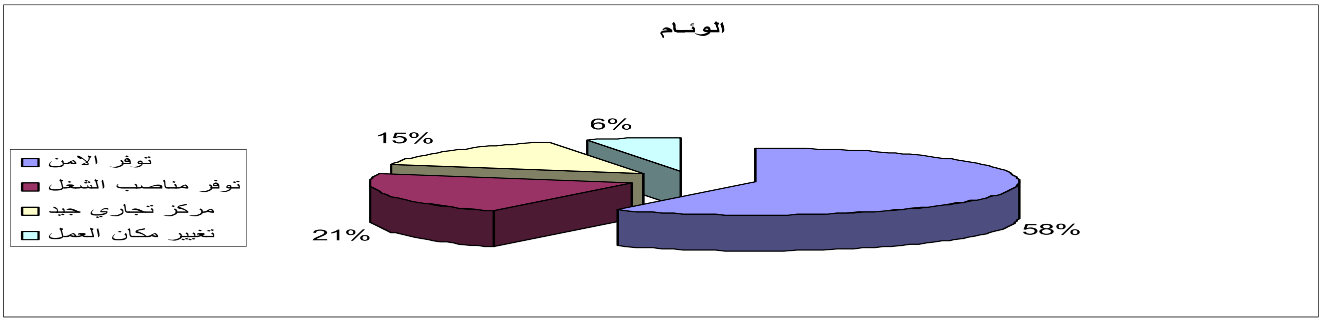

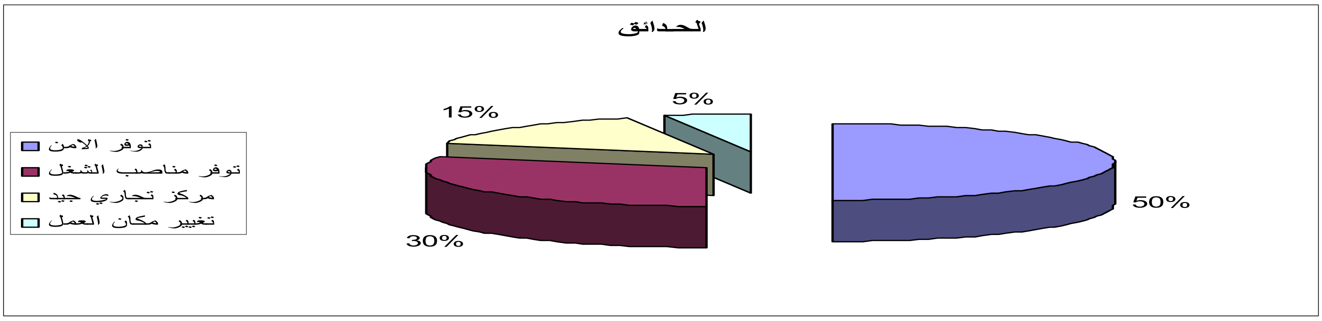

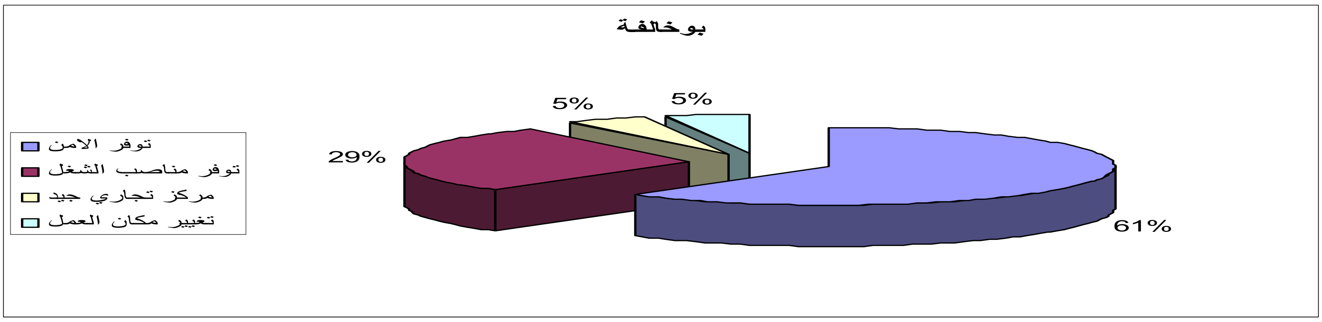

الشكل البياني رقم (15):تحديد أسباب اختيار السكن بالحي

السـؤال: وجـود المـــرافق ؟

الاجابـــــــــة : الجدول رقم : (21)

الحي	المرافق الادارية		المرافق التعليمية		الصحية		الثقافية		الترفيهية		المرافق التجارية	
05	75	100%	75	100%	75	100%	75	100%	75	100%	75	100%
جويلية	00	0%	20	100%	00	0%	00	0%	00	0%	18	90%
مسعودي	40	100%	40	100%	40	100%	00	0%	38	95%	38	95%
الوئـام	20	100%	20	100%	20	100%	20	100%	20	100%	20	100%
الحدائق	00	00%	20	100%	00	0%	00	0%	12	60%	10	50%
بوخالفة												
المجموع	135	77.14%	175	100%	135	77.14%	95	54.28%	135	77.14%	161	92%

التحليل الإحصائي :

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول إن المستجوبين المقيمين بحي 5 جويلية و الحدائق أجمعوا كلهم على توفر المرافق الادارية التعليمية، الصحية ، الترفيهية و التجارية بنسبة 100% في حين نجد إن المستجوبين المقيمين بحي الوئام أجمعوا على وجود المرافق الادارية ، التعليمية ، الصحية والترفيهية بنسبة 100 % و وجود المرافق التجارية بنسبة 95% في حين لا توجد لديهم المرافق الثقافية، أما بالنسبة للحيين مسعودي و بوخالفة فقد أجمع المستجوبين يهما على و جود المرافق التعليمية بنسبة 100% أما و جود المرافق التجارية فهي نسبة 90% بالنسبة لحي مسعودي و 50% بالنسبة لحي بوخالفة أما باقي المرافق فهي غير موجودة.

التحليل السوسيولوجي :

نلاحظ من خلال ما سبق أن كل المرافق الضرورية متواجدة في المدينـة الجديـدة أمـا الأحيـاء التـي وجـدنا أنهـا تفتقر لـبعض المرافـق فذلك يمكـن تفسيـره بـأن الأحيـاء قريبـة مـن بعضـها البعض وأن تلك المرافق مشتركة بينهم

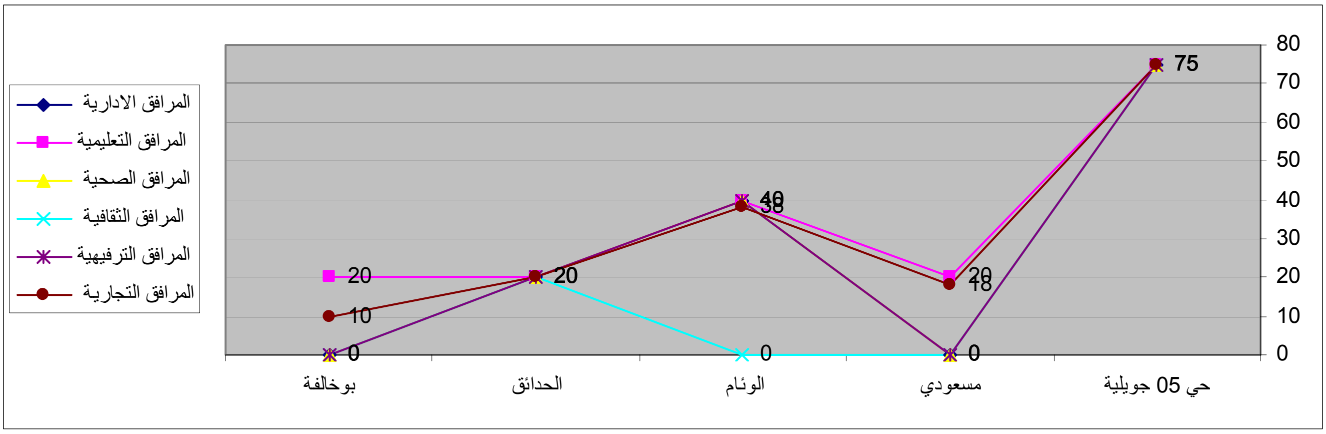

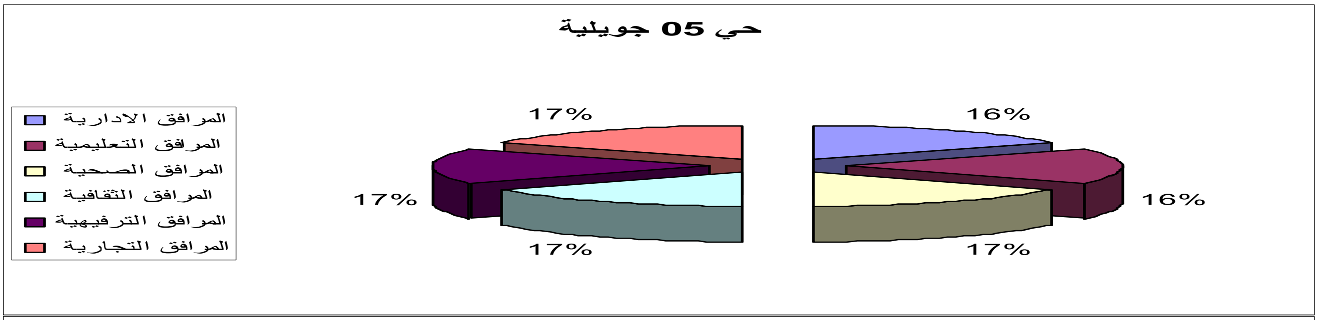

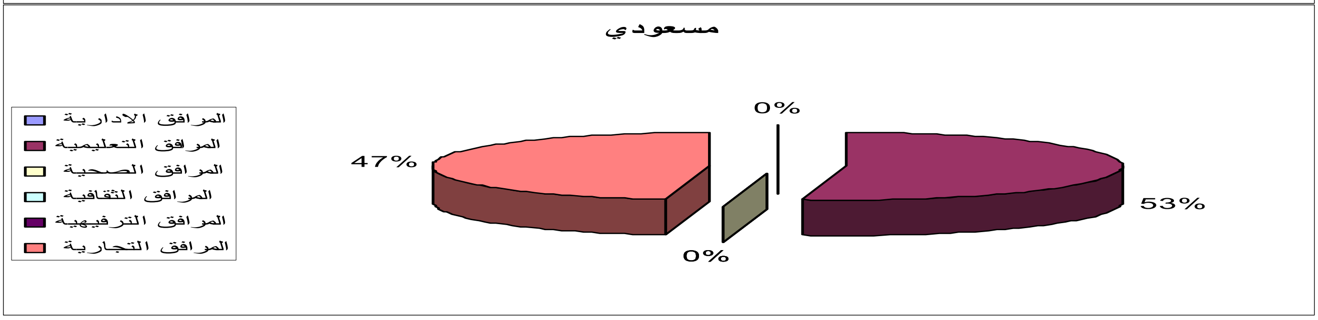

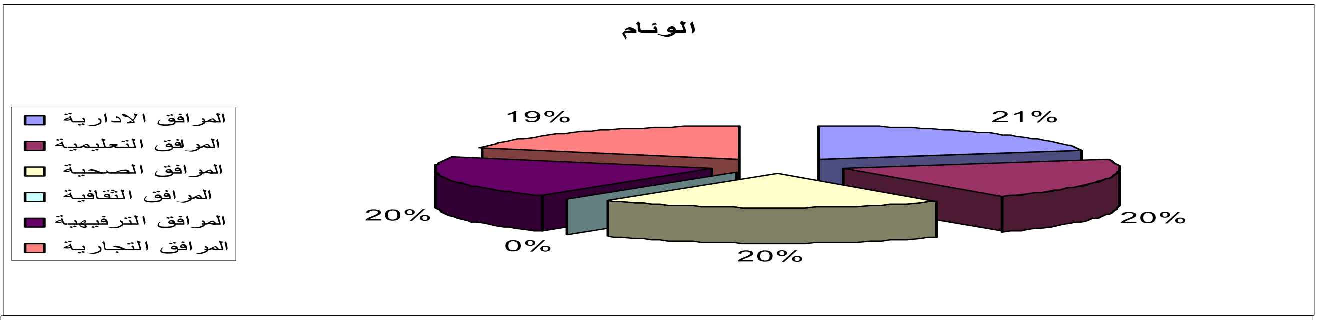

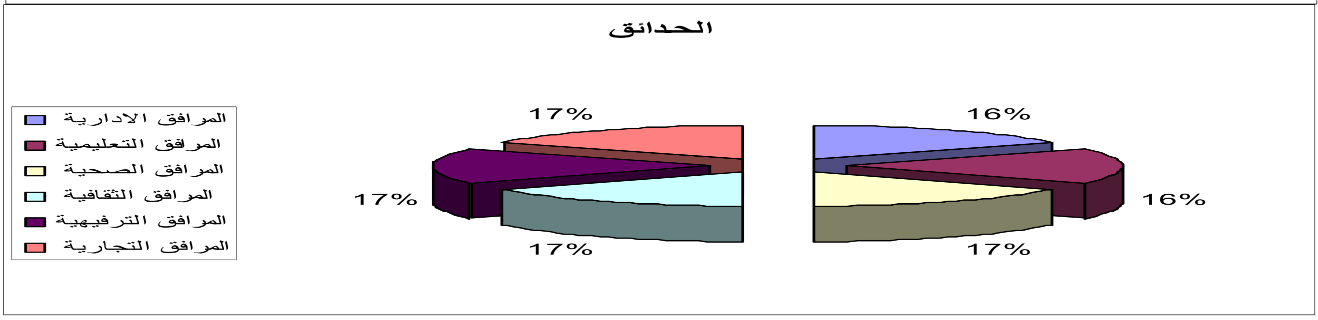

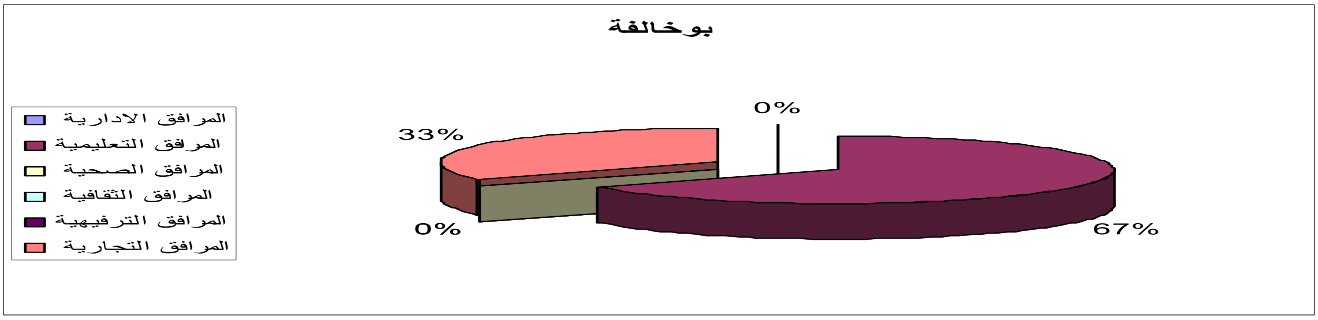

الشكل البياني رقم (16):نسب توزع المرافق عبر الاحياء

السـؤال: توفر الحي على الخدمات الضرورية؟

الاجابـــــــــة : الجدول رقم : (22)

الحي	شبكة تصرف المياه		شبكة المياه الصالحة للشرب		الطرق		الكهرباء		الغاز		الانارة	
05 جويلية	75	%100	75	%100	70	93.3 %	75	%100	75	%100	75	%100
مسعودي	20	%100	20	%100	12	%60	20	%100	20	%100	12	%60
الوئـام	40	%100	40	%100	40	%100	40	%100	40	%100	38	%95
الحدائق	20	%100	20	%100	20	%100	20	%100	20	%100	18	%90
بوخالفة	20	%100	18	%90	02	%25	15	%75	15	%75	05	%25
المجموع	175	%100	173	%100	147	84.0 %	170	97.14 %	170	97.14 %	148	84.57 %

التحليل الإحصائي:

انطلاقا من معطيات هذا الجدول نجد أن هذه الأحياء الخمس تتوفر على الخدمات الضرورية حيث نجد نسبة 100 % من المستجوبين يؤكدون على و جود شبكة صرف المياه و نسبة 98.85% يؤكدون على توفر شبكة المياه الصالحة للشرب و نسبة 97.14% تؤكد على وجود الكهرباء و هي النسبة التي تؤكد على وجود الغاز ، و نسبة تقدر ب 84.57 % تؤكد على و جود الانارة العمومية و نسبة 84 % تؤكد على و جود الطرق المعبدة .

التحليل السوسيولوجي :

إن نتائج هذا الجدول تبين توفر المدينة الجديدة في معظمها على الخدمات الضرورية و هذا ما يتوافق الشروط الحضرية.

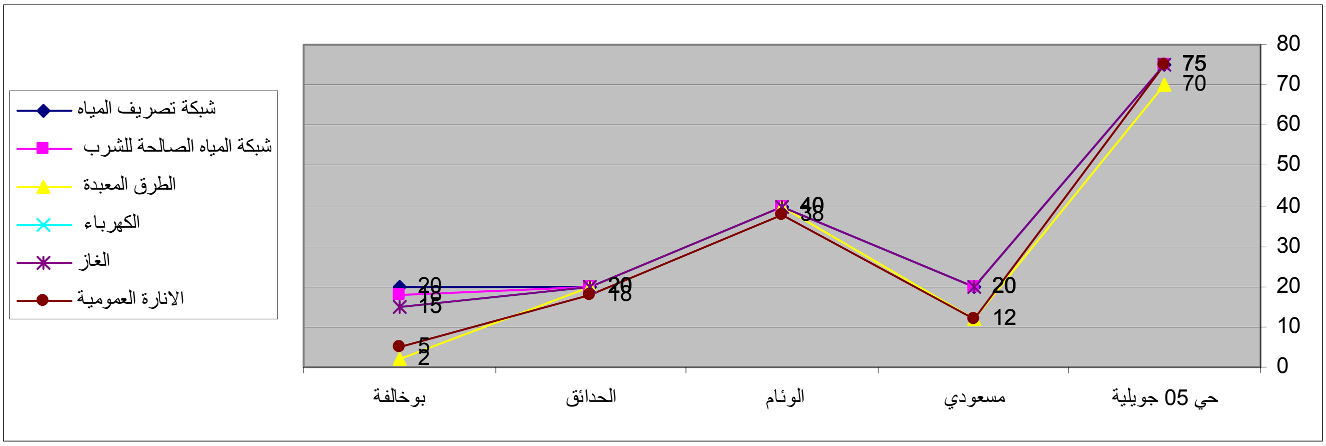

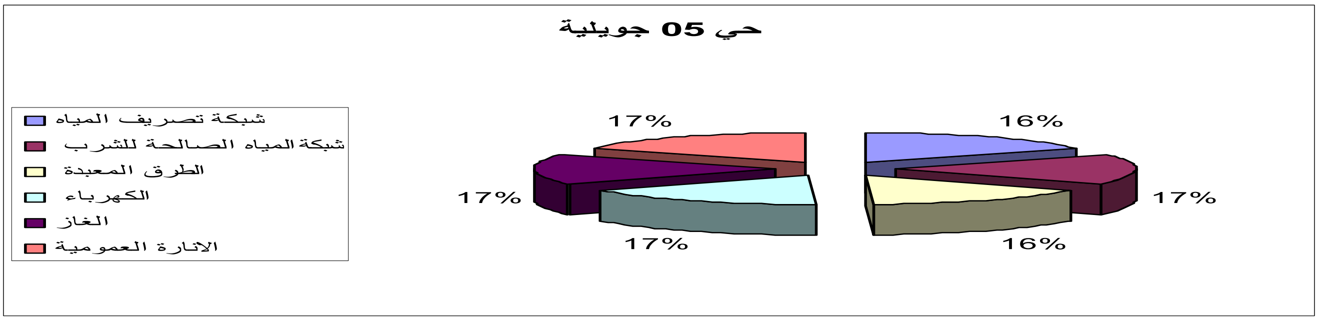

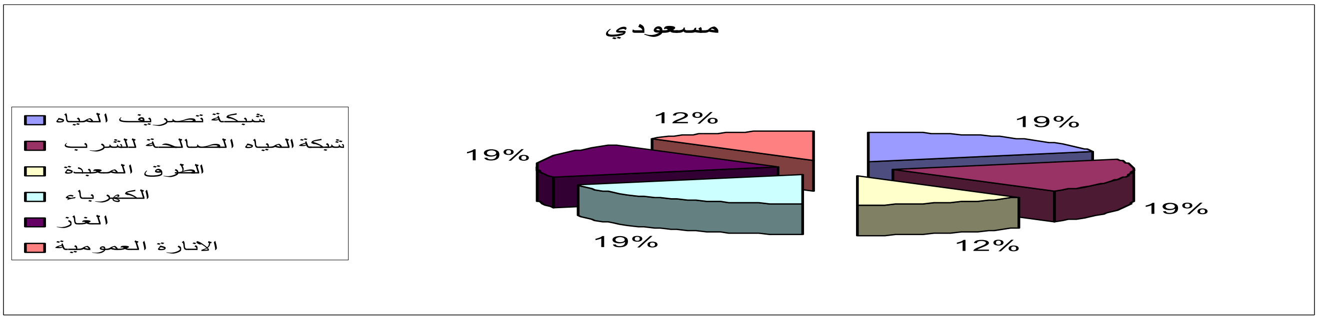

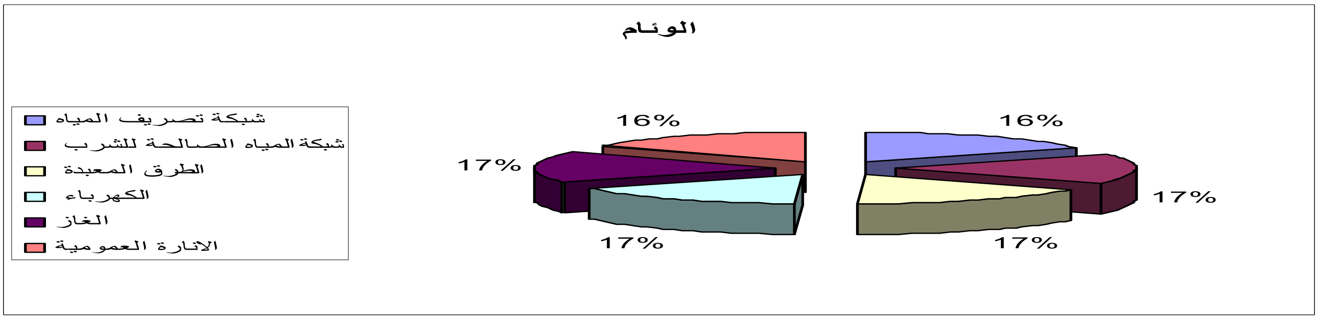

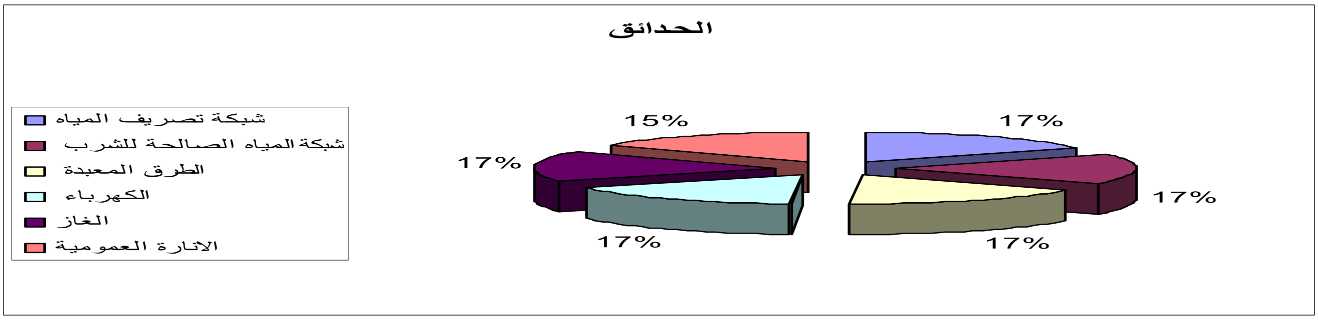

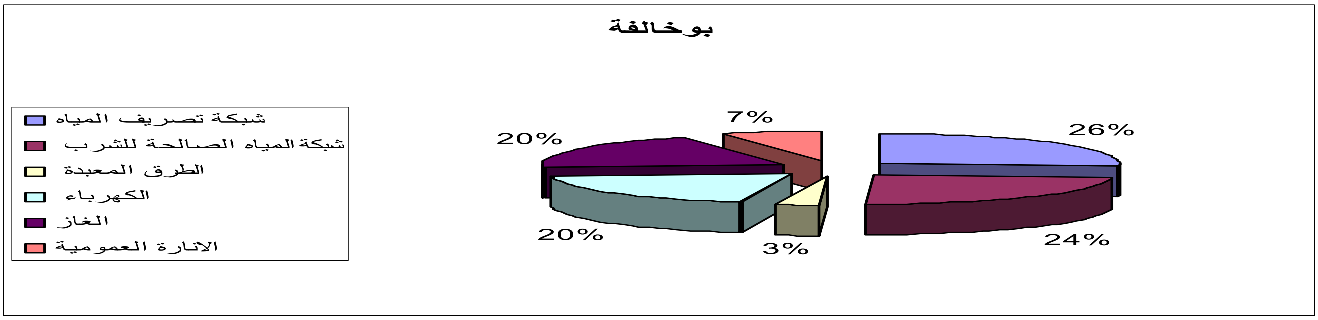

الشكل البياني رقم (17):توزع الخدمات الضرورية حسب الأحياء

2. تحليل نتائج المقابلة :

مقابلة) هل توسيع المدينة عمرانيا كان ضروريا؟

	نعـــم	ن.م	لا	ن.م
ممثل الوالي رئيس البلدية مسئول التخطيط مسئول التعمير مسئول الغاز والكهرباء مسئول مديرية الغابات مسئول الحماية المدنية مسئول الري	8	%100	0	%0

مقابلة) ما هي مميزات هذا التوسع ؟

النمو الديمغرافي	كثرة الوافدين من خارج مدينة الجلفة	ن.م	تحديث المدينة	ن.م
اللجنة التقنية 08 %100	08	%100	08	%100

مقابلة) هل اختيار توسيع المدينة عمرانيا كان موفقا لاتجاه الشرق؟

	نعـــم	ن.م	لا	ن.م
اللجنـــة	08	%100	00	%0

مقابلة) مبررات هذا الاختيار نحو الشرق:

	الأرض هذا الاتجاه منبسطة		عدم وجود عوائق طبيعية		قريبة من المدينة القديمة		قابلة للتوسع		إمكانية التوصيل بالشبكة الأم	
اللجنة	نعم 08	%100	نعم08	%100	نعم 08	%100	نعم 08	%100	نعم 08	%100

مقابلة) هل هناك عوائق قانونية في ملكية أراضي التوسع ؟

	نعـــم	ن.م	لا	ن.م	بعضها	ن.م
اللجنـــة	00	%0	00	%0	08	%100

مقابلة) كيف تم تجاوز هذه العوائق؟

	شراء الأرض من الخواص	ن.م	تعويض الأرض	ن.م
اللجنـــة	08	%100	08	%100

لقد أوصلتنا المقابلة بالسادة :

ممثل الوالي – رئيس البلدية – مسئول التخطيط ـ مسئول التعمير مسئول الكهرباء و الغاز – مسئول مديرية الغابات – مسئول الحماية المدنية – مسئول الري –إلى النتائج الآتية:

بالنسبة للسؤال الأول أجمع المسئولين على أن توسع المدينة عمرانيا كان ضروري ، بالنسبة للسؤال الثاني حول مبررات هذا التوسع أكد الجميع على أن الأسباب الأساسية التي أدت إليه تتمثل في النمو الديموغرافي الكبير الذي شهدته مدينة الجلفة هذا بالإضافة إلى كثرة الوافدين من خارج مدينة الجلفة سواء القادمين من خارج الولاية و النازحين من الريف أو القادمين من خارج الولاية هذا بالإضافة إلى عامل تحديث الولاية الذي أصبح مطلبا ملحا خاصة وأن الولاية قد استفادت من مشاريع وطنية كبرى في إطار التنمية بالآونة الأخيرة أما بالنسبة للسؤال الثالث فقد أكد السادة و المسؤولين على أن اختيار توسيع المدينة عمرانيا باتجاه الشرق كان موقفا كونه راع الشروط العلمية المختصة ، أما بالنسبة للسؤال الرابع فقد أكدوا على أسباب هذا الاختيار نحو الشرق حيث حدودها فيما يلي :

أن الأرض بهذا الاتجاه منبسطة و ملائمة، فلا وجود لعوائق طبيعية ثم أنها قريبة من المدينة القديمة و تتوفر على إمكانية التوصيل بالشبكة الأم ثم أن المدينة قابلة للتوسع بهذا الاتجاه.

و بالنسبة للسؤال الخامس فقد ذهبوا جميعا إلى أنه لا توجد عوائق قانونية في ملكية أراضي التوسع إلا نادرا.

أما بالنسبة للسؤال السادس فقد بين الجميع أنهم استطاعوا تجاوز العوائق التي اعترضنهم في ملكية بعض الأراضي إما عن طريق التعويض أو شراء الأرض من ملاكها .

الاستنتاج العام:

انطلاقا من تحليل نتائج المقابلة و الاستبيان يمكن أن نستنتج ما يلي :

لقد بينت نتائج الاستبيان أن أغلب المستجوبين من جنس الذكر و حالتهم العائلية متزوجين و غالبية أفراد عائلات المستجوبين شابة و إن كان الإناث أكثر من الذكور ما يلاحظ أن أغلب هذه الأسر تتميز بكثرة الإنجاب حيث متوسط عدد الأولاد يقترب من 6 ومن جهة أخرى تبين لنا أن أكثر من نصف المستجوبين وافد من خارج بلدية الجلفة ،نصف الوافدين من خارج الولاية و هذا ما يؤكد صدق الفرضية الجزئية الأولى التي تنص على أن النمو الديمغرافي في الهائل من خارج بلدية الجلفة استدعى توسعا عمرانيا للمدينة (أنظر الجداول 03 04 05 10) وما يؤكد صدق هذه الفرضية أيضا نتائج المقابلة التي تمت مع المختصين عندما بينوا أسباب هذا التوسع و أرجعوه إلى النمو الديمغرافي الهائل و كثرة الوافدين من خارج بلدية الجلفة (أنظر نتائج المقابلة) وما استخلصتاه من نتائج الاستبيان أن كل المستجوبين الوافدين برروا اختيارهم للإقامة بسبب توفر الأمن وهناك منهم أضاف سببا آخر كتوفر مناصب العمل أو كون الجلفة مركز تجاري جيد أو لأنه غيّر مكان العمل ومن جهة أخرى أكد جميع المستجوبين على توفر هذه الأحياء على الشروط الحضرية و المرافق الضرورية والخدمات الاجتماعية و هذا ما يؤكد صدق الفرضية الجزئية الثانية التي تنص على توفر الأمن والاستقرار لمدينة الجلفة علاوة على المنشآت القاعدية و المرافق العامة ساعدا على كثرة السكان و ضرورة التوسع (أنظر الجدول رقم 11.12.13.14) وقد بينت نتائج الاستبيان أن أغلب السكنات قانونية و جديدة مما يعني أنها ناتجة عن دراسة و تخطيط كما أوصلتنا نتائج المقابلة أن توسيع المدينة و تحديثها كان ضروريا خاصة و قد استفادت الولاية من المشاريع الكبرى و بينت أن توسع المدينة باتجاه الشرق كان مدروسا و فق خطط علمية كون أن هذا الاختيار نحو الشرق بسبب أن الأرض منبسطة و ملائمة في هذا الاتجاه حيث تخلو العوائق الطبيعية و كونها قريبة من المدينة القديمة ثم أنه لا توجد مشاكل حول ملكية العقار إلا القليل الذي تمت تسويته و هذه النتائج تثبت صدق الفرضية الجزئية الثالثة التي تنص على أن الأرض في شرق المدينة ملائمة طبيعيا و مهيأة تقنيا و هذا ما جعل التوسع يكون في هذا الاتجاه (أنظر الجداول رقم 09/08، أنظر نتائج المقابلة) و يمكن أن نستنتج في الأخير انطلاقا من صدق الفرضيات الجزئية الثلاث ، صدق الفرضية العامة التي تنص على أن العوامل الطبيعية و الاجتصادية و التقنية أدت إلى توسع مدينة الجلفة باتجاه الشرق .

الخاتمة

الخاتمة

ان هذه الدراسة الوصفية التحليلية قد بينت الآن التوسع العمراني الذي شهدته مدينة الجلفة باتجاه الشرق كان ضروريا، فقد اقتضته عوامل طبيعية، و ظروف اجتماعية و اقتصادية، و شروط تقنية أيضا، ثم أنه كان موفقا إلى أبعد الحدود، فطبيعة الأرض بهذا الاتجاه كانت ملائمة، و قد استوفى هذا التوسع على كل الشروط الحضرية من مواقف و خدمات اجتماعية في أغلب أحياء هذه المدينة الجديدة، مما يعني أنه تم التغلب نسبيا على الأحياء الفوضوية بإزالتها، و التكفل بنسبة معتبرة من السكان، لكن بقاء الجلفة قبلة للوافدين سواء من داخل الولاية أو من خارجها، بالإضافة إلى النمو الطبيعي للسكان، سيجعلها دائما في مواجهة مع مشكلة البطالة، و توفير السكن و باقي الخدمات الاجتماعية، فتصور المستقبل و الاستعداد له سيبقى الشغل الشاغل لمسؤولي هذه الولاية.

اقتراحات وتوصيات

- تثمين هذا التوسع بهذا الاتجاه.
- التفكير و التخطيط لتوسيع عمراني باتجاه جنوب المدينة نتيجة للتوافد المتزايد لهذه المدينة.
- استحداث بلدية جديدة تسهر على تسيير هذه الاحياء الجديدة لكثافة السكان بها، و لتوفرها على كل شروط التوسع الحضري.
- توفير الشروط الأساسية الضرورية من الخدمات الاجتماعية بالقرى و الريف للحد من الهجرة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

فيصل عزام قماش "دراسات التطور العمراني و تخطيط المدن "-دمشق-1995 -

د. صلاح وزان ن الاقتصاد الزراعي ، مطبعة جامعة دمشق 1970 -

- د. فيصل عزام القماش ، الدراسات في التطور العمراني و تخطيط المدن ، دمشق 1989/1990

- سعيد مربيعي التغيرات السكانية في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1980 ، الجزائر

- روبير اوزيل فن تخطيط المدن ترجمة بهيج شعبان دار المنشوران عويدات بيروت 1973

- جاكلين بوجوفاري ، الجغرافية الحضرية ، ترجمة الاستاذ ، حليمي عبد القادر ، ديوان المطبوعات الجامعية 1989

- د.فتحي محمد أبو عيانة ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية

- د.بشير التجاني ، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 2000

- ابن منظور لسان العرب دار اللسان العربي بيروت

- المنجد في اللغة و العلوم و الاداب ط16 المطبعة الكاثوليكية بيروت

- اسحق يعقوب القطب . اتجاهات التحضر في الوطن العربي .معهد البحوث و الدراسات العربية - القاهرة 1978

- د.فتحي محمد أبو عيانة السكان و العمران الحضري بيروت 1984-

- مقرر التقنيات المدنية السنة الرابعة تهيئة عمرانية ، الأستاذة لويز عميرش.

- عمار بحوش محمد محمود الذنيبات ، مناهج البحث و طرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة الجزائر 2001

- موريس أنجرس منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون دار القصبة للنشر ط1 الجزائر 2004

الأطروحات:

رسائل ماجستير

- بوجمعة أبو النش "البنية العقارية و تأثيرها على توجيه المجال العمراني دراسة حول بئر خادم و جسر قسنطينة " رسالة ماجستير

- ليندة تمزي "التسيير المجالي و أدوات التعمير دراسة حالة بلدية أولاد يعيش -البليدة -" رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري 2003

- فوزي بودقة ، النمو و التسيير العمراني لمدينة الجزائر(واقع و آفاق) ، رسالة ماجستير التهيئة الإقليمية ح.ه.ب.ع.ت 1995

المذكرات :

- محمد بحقينة علي تاوتي "التوسع العمراني للجلفة و أثره على البنية العمرانية حالة - حي الفحص و محاولة إدماجه مع النسيج القديم "ج هـ ب ع ت -باب الزوار-2003

- شهادة مهندس دولة -باب الزوار -402003 Bloc"- شبن نعوم "مسألة امتصاص السكن غير اللائق في مدينة الجلفة دراسة حالة حي

المراجع الفرنسية :

الكتب:

1. Laroui Abdulhah L'idéologie arabe contemporaine. FM/Fondations François Maspero 1967 – 225 page
2. Cotta Alain L'homme au travail Fayard september 1987 344 page
3. Touraine Alain : Pour la sociologie Ed seuil 1974 - 243 page
4. Claudine Chaulet Les damnés de la terre Drantz Fanon Edition ENAG 1987
5. Claude chaline Mitidja Autogérée Enquête sur les exploitation agricoles d'une région d'Algérie 1986 -1970 402 page
6. Claude Chaline LEs villes du monde arabe .Armand collin /Masson , Paris 1989 1996
7. George Mutin La mitidja décolonisation et espace géographique Editions du CNRS centre de recherches et d'études sur les sociétés méditérannéennes Paris
8. Lefebvre Henri Le droit àla ville Editions Anthropos 1968 – 288 page
9. J.Bresque - BERQUE jacques Le Maghreb entre deux guerre Editions le seuil Pris 1962

10. J .Bisson J.C Brulé R.Escallier ,G.Maurer J.M.Muiossec G.Mutin P.Signoles ,J.F Troin ,Le Maghreb .Hommes et espace Armand Collin 1982

11. Jean Lojkine Le marxime l'état et la question urbaine PUF 1977

12. Joelle Delluz La bryère Urbanisation en Algérie Blida Processu et formes O.P.U 1988

13. Icheboudene Larbi Alger, Histoire d'une Calitale et capital .alger Casbah éfition. 2009 – 387 page

14. Rahmani Chérif La croissance urbaine en Algérie Alger 1982 – 317page

15. Safar Zitoun Strtatigies matrimoniales et urbanisation Alger 1986-1992 .L'harmathan

16. Xavier Du Planhol Les nouveaux villajes algérois Atlas BlidéenChenoua Mitidja occidental PUF 1961.

المجلات :

1. Revue d'esprit "Quand la ville se défait "Novembre 1999 N° 258
2. A.Nouschi F.Stambouli k.Chateur N.Hopkins Jean Leca R.Boukràa ,Travail collectif "Systèmes urbains et développement au Maghreb" OPU 1976
3. Revue de sciences sociales et humaines "El Twassol "publication de l'université de Annaba N°05 1999
4. Revue Naqd d'études et de critiques sociales N° 02/Février Mai "L'exclu , lintellectuel et l'état" N° 16/ Eté printemps "Désordres urbains"
5. Revue "El Omrane El Magharibi " N° 02 Octobre 1993
6. 6-Mongraphie de W.Djelfa DPAT 2004

المقالات:

1. Jornal El watan Mardi 17 septembre N° 3585

الملتقيات:

1. colloque international sur les villes 88.Gestion des grandes villes Palais des nations 1988

المراجع الانجليزية :

2. Murfhy ,R.E "The American City, An Urban Geography "New york 1966
3. Eldridge.H "The Process of urbanization in J.J "1959
4. New world dictionary of the American language New York

الفهارس

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخارطة	رقم الخارطة
45	**الموقع الإداري لبلدية الجلفة**	01
52	**مراحل التطور العمراني لمدينة الجلفة**	02
57	**الكثافة السكانية في مدينة الجلفة**	03
64	**شبكة الطرق في مدينة الجلفة**	04

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	رقم الشكل
40	توزيع أنماط السكن في مدينة الجلفة حسب إحصاء مديرية التخطيط و التهيئة	01
47	منحنى التساقط و الحرارة لبلدية الجلفة	02
53	تطور عدد المساكن في بلدية الجلفة حسب المناطق	03
79	تحديد جنس رب الأسرة حسب الأحياء	04
82	تحديد الحالة الاجتماعية لرب الأسرة حسب الأحياء	05
85	تحديد عدد أفراد الأسرة حسب الأحياء	06
87	تحديد أفراد العائلة حسب الأحياء	07
93	تحديد أعمار أفراد العائلة حسب الأحياء	08
95	تحديد جنس رب الأسرة حسب الأحياء	09
97	تحديد الوضعية المهنية لرب الأسرة حسب الأحياء	10
99	نسبة المساكن الجديدة و القديمة حسب الأحياء	11
101	نسبة المساكن القانونية و الفوضوية حسب الأحياء	12
103	تحديد أصل الساكن حسب الأحياء	13
105	تحديد أسباب اختيار الإقامة بالجلفة حسب الأحياء	14
107	تحديد أسباب اختيار السكن بالحي	15
110	نسب توزع المرافق عبر الاحياء	16
112	توزع الخدمات الضرورية حسب الأحياء	17

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور العددي لأنماط السكن (2002/1987)	36
02	تطور عدد القطع الأرضية الموزعة في مدينة الجلفة بين سنتي 1979-1995	38
03	معدل تساقط الأمطار في أشهر السنة ببلدية الجلفة	46
04	تقلب درجات الحرارة عبر مختلف أشهر السنة لبلدية الجلفة	47
05	تطور عدد المساكن حسب المناطق لبلدية الجلفة .	53
06	درجة تجهيز المسكن بالشبكات المختلفة	55
07	تطور معدل شغل المسكن في مدينة الجلفة	58
08	تطور معدل شغل الغرفة للفترة (1998/1987)	59
09	جنس رب الأسرة	78
10	ما هي وضعية رب الأسرة ؟	81
11	ما هو عدد أفراد العينة ؟	84
12	تحديد أفراد العائلة	86
13	فئات أعمار أفراد العائلة	90
14	ما هو المستوى التعليمي لرب البيت؟	94
15	ما هي الوضعية المهنية لرب الأسرة؟	96
16	هل السكن جديد أم قديم ؟	98
17	هل السكن قانوني أم فوضوي ؟	100
18	ما هو أصل الساكن ؟	102
19	ما هي أسباب اختيار الإقامة بالجلفة؟	104
20	ما هي أسباب اختيار السكن بهذا الحي:؟	106
21	وجـود المــرافق	108
22	توفر الحي على الخدمات الضرورية	111

- إهداء
- كلمة شكر
- مقدمة

Ƥﷲ النŏري ʒlĂالإ : ğوȁl ƙﷲl

الفصل الأول: الإطار المنهجي

1. الإشكالية..15
2. الفرضيات..16
1.2 الفرضية العامة 16
2.2 الفرضيات الجزئية 16
3. أسباب الاختيار...17
4. أهمية الموضوع ....18.
5. أهداف البحث...19
6. مفاهيم و مصطلحات...20
8. صعوبات البحث 22

الفصل الثاني : التوسع العمراني

1. تمهيد 25
2. التوسع العمراني 25
3. أشكال التوسع العمراني 25
1.3 النمو الحلقي 25
3.3 النمو الشطرنجي 26
4.3 النمو الخطي أو الشريطي...26
4. الحضرية و التحضر ....26.
5. عوامل التوسع الحضري 29
6..الهجرة و التوسع الحضري..30
7. النشاط الصناعي 31
8. الحراك السكاني : 32
9. سمات التوسع الحضري 33
10. المشكلات الناجمة عن النمو و التوسع الحضريين المعاصرين........................ 34

11.. مفهوم التوسع الحضري .... .35
12.. عوامل التوسع الحضري 35
13.. أنماط التوسع الحضري.. 36
1.13 السكن الجماعي .... .37
2.13 السكن الفردي 37
3.13 السكن التقليدي 38
4.13 البناء الفوضوي 38
14. المشكلات الناجمة عن النمو و التوسع الحضريين.............................. 40

الفصل الثالث : مدينة الجلفة

1. موقع وموضع بلدية الجلفة 43
1.1 الموقع الإداري 44
2.1 الموقع الفلكي 46
2. الدراسة الطبيعية 46
1.2 الوسط الطبيعي .... .46
1.1.2 المناخ 46
2.1.2 التضاريس... 48
3.1.2 الشبكة الهيدروغرافية 48
2.2 الدراسة الجيولوجية 48
3.2 الدراسة الزلزالية... 49
2. مراحل النمو العمراني لمدينة الجلفة 50
1.2 النواة الأصلية... 50
2.2 المرحلة الاستعمارية الأولى 1830-1954... 50
3.2 المرحلة الاستعمارية الثانية 1954-1962... 50
4.2 مرحلة 1962-1974... 51
5.2 مرحلة 1974-1990... 51

6.2 مرحلة 1990-2003...51
3. تحليل النسيج العمراني 53
1.3 تطور الحظيرة السكنية 53
1.1.3 الفترة ما بين (1966-1977)...54
2.1.3 الفترة ما بين (1977-1987)...54
3.1.3 الفترة ما بين (1987-2002)...54
2.3 درجة تجهيز المسكن 55
1.2.3 شبكة المياه الصالحة للشرب 55
2.2.3 شبكة الكهرباء...55
3.2.3 شبكة تصريف المياه 55
3.3 الكثافة السكنية...56
1.3.3 الكثافة السكنية حسب القطاعات العمرانية 56
2.3.3 معدل شغل المسكن ....58.
3.3.3 معدل شغل الغرفة 59
4.3 الوظيفة التجارية 60
1.4.3 الأسواق التجارية 60
2.4.3 البيع بالتجزئة 60
3.4.3 التجارة بالجملة 60
5.3 الخدمات في مدينة الجلفة...61
1.5.3 الخدمات الإدارية...61
2.5.3 الخدمات الصحية 61
3.5.3 الخدمات الاجتماعية 61
4.5.3 الخدمات التعليمية 62
6.3 شبكة الطرق 62
4. حركة السكان 65
1.4 المواليد 65
2.4 الوفيات...65
3.4 الزيادة الطبيعية 65
4.4 الهجرة 65

الجانب الثاني: الإطار الميداني للدراسة

الفصل الرابع: منهجية البحث

1. مكان و زمان إجراء البحث...71
2. مجتمع البحث و عينة الدراسة 72
3. منهج الدراسة 73
4. أدوات الدراسة 74

الفصل الخامس: تحليل النتائج

1. تحليل نتائج الاستبيان
....78
2. تحليل نتائج المقابلة
....113.

- الاستنتاج العام 118
- الخاتمة 120
- اقتراحات وتوصيات...122
- المراجع...124
- فهرس الخرائط...131
- فهرس الأشكال البيانية...132
- فهرس الجداول...133
- الملاحق...134

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم علم الاجتماع

ملDŽU مذكرة لنيل شهادة ماجستير

في علم الاجتماع

- الحضري -

من اعداد الطالب :
عبد العزيز محمود قندوز

المشرف:
د. العربي اشبودان

2009-2008

مدخل :

إن توسع المدن كان أمرا ضروريا ، يستجيب للنمو السكاني المتزايد و السريع ، الذي أصبح سمة المجتمع المعاصر في كل العالم، وفي الجزائر و بصفة خاصة، حيث شهدت خلال العقدين الأخيرين توسعا عمرانيا ، ازداد نطاقها في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للانتباه ، بل تحول معظم ولايات الوطن إلى ورشات عمل ، و لم تشذ مدينة الجلفة من هذا الأمر، و كان توسعها باتجاه الشرق، حيث ظهرت إلى الوجود المدينة الجديدة و التي تضم عدة أحياء، هذا ما دفعني إلى إن أتناول هذا التوسع العمراني بالدراسة و قد ضمت هذه الدراسة بعد المقدمة ما يلي :

الباب الأول: الإطار النظري للبحث، و الذي يضم ثلاثة فصول، جاء الأول منها تحت عنوان الإطار المنهجي، و الذي يحتوي على:

1- الإشكالية: يمكن إن نلخصها في:

ما هي مبررات التوسع العمراني لمدينة الجلفة باتجاهه الشرق ؟و ما هي أفاقه؟

2- الفرضيات:

جاءت الفرضية العامة كالأتي:

العوامل الطبيعية و الاجتصادية و التقنية أدت إلى توسع مدينة الجلفة باتجاه الشرق.

أما الفرضيات الجزئية فهي:

- النمو الديموغرافي الهائل و كثرة الوافدين من خارج بلدية الجلفة استدعى توسعا عمرانيا لمدينة الجلفة.
- توفر الامن و الاستقرار بمدينة الجلفة بالإضافة إلى توفر المنشئات القاعدية و المرافق العامة ساعدا على كثرة و بالتالي ضرورة التوسع .
- الأراضي شرق المدينة ملائمة طبيعيا و مهيأة تقنيا جعلت التوسع يكون باتجاه الشرق.

3- أسباب اختيار البحث:

- سبب ذاتي يتمثل في رغبتي الملحة في تناول هذا الموضوع.
- سبب موضوعي يتمثل في أن هذا الموضوع أصبح ظاهرة سوسيولوجية تتطلب البحث فيها.

4- أهمية البحث: يكمن في معرفة أسباب هذا التوسع باتجاه الشرق، ثم انه يمثل إثراء جديد في ميدان علم الاجتماع الحضري.

5- هدف البحث: معرفة مبررات هذا التوسع، و أفاقه.

6- المفاهيم و المصطلحات حاولت أن أقدم تعاريف لأهم المصطلحات المستعملة، كالتوسع العمراني و التوسع الحضري.

7- صعوبات البحث : تمثلت مرحلة المراجع و المصادر المتعلقة بالتوسع العمراني المتعلقة بالمنطقة.

أما الفصل الثاني فقد عنونته بـ: التوسع العمراني، تناولت فيه عدة عناصر منها: التوسع العمراني، أشكال التوسع العمراني، التوسع الحضري، عوامل التوسع الحضري، أنماط التوسع الحضري، المشكلات الناجمة عن النمو و التوسع الحضريين.

أما الفصل الثالث، فعنوانه: مدينة الجلفة، تناولت فيه العناصر الآتية:

موقع و موضع بلدية الجلفة الدراسة الطبيعية و تحليل النسيج العمراني.

الباب الثاني: الإطار الميدان للبحث، و قد ضم فصلين، جاء الأول منها تحت عنوان منهجية البحث ن و الذي ضم العناصر الآتية:

1- مكان و زمان إجراء البحث : بالنسبة للمجال المكاني فقد تناولت هذه الدراسة 5 أحياء تنتمي كلها إلى المدينة الجديدة بالجلفة و هي حي 5 جويلية ، حي الوئام ، حي الحدائق ، حي مسعودي عطية و حي بوخالفة.

2- مجتمع البحث و عينة الدراسة : يتمثل مجتمع هذه الدراسة في سكان المدينة الجديدة و الذين يقطنون بالإحياء الخمسة المذكورة آنفا.

أما العينة فهي عشوائية بسيطة، تم أخذها بواسطة السحب بالصدفة من بين مجموع عناصر مجتمع البحث و هي كما يلي:

75 رب بيت من حي 5 جويلية .

40 رب بيت من حي الوئام .

20 رب بيت من حي الحدائق .

20 رب بيت من حي مسعودي عطية .

20 رب بيت من حي بوخالفة .

3- منهج الدراسة : اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة الميدانية.

4- أدوات الدراسة: استخدمت في هذه الدراسة عدة أدوات هي: الملاحظة و المقابلة و الاستبيان.

أما الأسلوب الاحصائي المستعمل في هذه الدراسة فهو : التكرار و النسبة المئوية .

أما الفصل الخامس فقد عنونته بـ: تحليل نتائج الملاحظة و الاستبيان و المقابلة ، لأتوصل في الاخير إلى الاستنتاج العام و مفاده صدق الفرضيات الجزئية الثلاثة ، و بالتالي صدق الفرضية العامة.

أما الخاتمة فقد حملت إجابة عن الأشكال المطروح و الذي ترى في هذا التوسع باتجاه الشرق أمرا ضروريا اقتضته الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و التقنية و الطبيعية، و أنه يتوفر على الضرورات و الخدمات الاجتماعية.

وفي الاخير قدمت بعض الاقتراحات منها :

- تثمين هذا التوسع باتجاه الشرق.
- استحداث بلدية جديدة تسهر على تسيير هذه الأحياء الجديدة.
- التفكير و التخطيط لتوسيع عمراني باتجاه الجنوب.
- توفير الشروط الضرورية بالقرى الريفية للحد من الهجرة.

و قد ضم هذا البحث بعض الملاحق نذكر منها :

- مراسيم تنظيمية مقتبسة من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 93 الموافق لـ 24 شعبان من عام 1419هـ.
- Carte de l'état d'occupation du sol en 1987
- Carte de l'occupation du sol en 2001
- Des statistiques et des résultats

وهنا بعض مصادر و مراجع هذا البحث:

- مقرر التقنيات المدنية السنة الرابعة تهيئة عمرانية ، الأستاذة لويز عميرش.
- د.فتحي محمد ابو عيانة ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.
- ابن منظور لسان العرب دار اللسان العربي بيروت.
- Murfhy ,R.E "The American City, An Urban Geography "New york 1966
- Eldridge.H "The Process of urbanization in J.J "1959
- New world dictionary of the American language New York
- اسحق يعقوب القطب . اتجاهات التحضر في الوطن العربي .معهد البحوث و الدراسات العربية - القاهرة 1978.
- الهيئة العامة للكتاب دار المعارف الإسلامية القاهرة.